بسم الله الرحمن الرحيم

جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليه الدراسات العليا

أثر التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان:
دراسة على الصمغ العربي

Impact of Banking Finance in Economic Development in North Kordofan State:
A Study on Gum Arabic

Submitted for PhD Degree in Banking Studies

بحث مقدم لنيل درجة الدكتواره في الدراسات المصرفية

إعداد الدارسة :

مودة عبدالرحمن عبدالماجد محمد

إشراف :

الأُستاذ الدكتور: إبراهيم فضل المولى البشير

أكتوبر 2020 م

الإستهلال

قال تعالى (وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)

صدق الله العظيم

سورة الأنعام الأية(141)

الإهداء

إلي روح والدي طيب الله ثراه.

إلي أُمي أطال الله عمرها في طاعته.

إلى إخواني وأخواتي وأبناءهم حفظهم الله .

إلى من كان لي سنداً وعمل على تذليل الصعاب،، زوجي .

إلى فلذاتا كبدي ومهجتا قلبى وشموع الامل في حياتي ،،إبنتاي.

إلى رفقاء دربى في مسيرة العلم وإلى زملائي وزميلاتي في العمل .

إليكم جميعاً أُهدي هذا العمل

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم والشكر لله تعالى على فضله ومنته حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل فله الحمد أولاً وآخراً.

الشكر موصول لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ذلك الصرح التعليمي الشامخ الذي نهلت من معينه حد الإرتواء ولجميع أعضاء هيئة التدريس وعمادة المكتبات وفي مقدمتهم فضيلة الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم فضل المولى البشير** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولم يدَّخر جهداً في مساعدتي وإرشادي فجزاه الله عني كل خير .

كما لايفوتني أن أتوجه بوافر الشكر لكل من قدم لي العون وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر مدير بنك السودان المركزي فرع مدينة الأبيض، وحدة المعلومات بسوق محصولات،الجهازالمركزي للاحصاء، ولكل العاملين بالبنوك التجارية العاملة بمدينة الأبيض التي أُجريت فيها الدراسة .

ويمتد شكري ليصل إلي أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، وآزروني خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم د. **عزالدين محمد فضل الله** ، د.**فاطمة عبد الرحمن** ود.**مصطفى آدم أبكر** ود.**منال عبد الرحمن** نسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

المستخلص

أُجريت الدراسة بولاية شمال كردفان بهدف معرفة أثر التمويل المصرفي على التنمية الإقتصادية بالتركيز على قطاع الصمغ العربي، كما هدفت الدراسة أيضاً إلي معرفة حجم الودائع المصرفية المتسقطبة وحجم التمويل المصرفي الممنوح للأنشطة الإقتصادية بالولاية وتحليل أثر هذا التمويل على الناتج المحلى الإجمالي وعلى التنمية الإقتصادية بالولاية في الفترة من2008م وحتى 2016م ، إعتمدت الدراسة على مصادر المعلومات الاولية المتمثلة في الإستبيان حيث تم إختيار عينة قصدية من منتجي الصمغ العربي الذين تحصلوا على تمويل مصرفي لإنتاج الصمغ العربي، تم توزيع (65) إستبانة تمثل 65% من مجتمع الدراسة كما إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في البيانات والتقارير المنشورة لبنك السودان المركزي فرع الأبيض ، الجهاز المركزي للإحصاء، سوق محصولات الأبيض، البنوك العاملة في مجال تمويل الصمغ العربي بولاية شمال كردفان، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS الإصدار 16.0 بإستخدام عدة أساليب إحصائية (الإحصاء الوصفي،الفا كرونباخ، معامل الإرتباط،التحليل العاملي والإنحدار الخطى البسيط). وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها إن الودائع المصرفية المستقطبة والتمويل المصرفي الممنوح بالمصارف العاملة بولاية شمال كردفان كانت بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة، أكثر القطاعات التي حازت على تمويل مصرفي خلال فترة الدراسة كان القطاعات الأُخرى و تشمل النقل والتخزين والتشييد يليله قطاع التجارة المحلية بينما حصل قطاع الصادر على أقل نسبة تمويل ، كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤثر في التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره الإيجابي في الناتج المحلى الإجمالي، وبينت نتائج الدراسة كذالك أن التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي يزيد من عدد التجار و من كميات الصمغ المتداولة وهذا بدوره يؤدي لزيادة الضرائب والزكاة والرسوم الولائية المفروضه على التجار والتي تعتبر مصدر من مصادر تمويل التنمية في الولاية ، وتوصلت نتائج الدراسة أيضاً إلي هنالك علاقة إيجابية ومعنوية بين التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي والإنتاج، (قيمة بيتا 0.244 ومستوى المعنوية 0.029) ، وعلاقة إيجابية ومعنوية بين التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي والدخل (قيمة بيتا 0.341 ومستوى المعنوية 0.032) وعلاقة إيجابية غير معنوية بين التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي ومستوى المعيشة(قيمة بيتا 0.149 ومستوى المعنوية 0.190) .

أوصت الدراسة بضرورة توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الإقتصادية الموثرة في الناتج المحلي الإجمالي كالقطاع الزراعي والصناعي، كما أوصت الدراسة بتخصيص جزء مقدر من التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي بغرض زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم،كذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل محفظة منتجي الصمغ العربي ودعم محفظة تصنيع الصمغ العربي التي تبناها بنك التنمية الصناعية للإستفادة من القيمة المضافة للصمغ المصنع بدلاً من تصديره صمغ خام،كما أوصت الدراسة أيضاً بالإهتمام بالبيانات والتقارير التي تصدرها الجهات الرسمية وضرورة حفظها وأرشفتها بصورة تجعل الحصول عليها سهلاً مع قيام الدولة بتقديم الدعم المادي والفني للجهاز المركزي للإحصاء بالولاية لمساعدته في القيام بواجبه على الوجه الأكمل.

ABSTRACT

The study was conducted in North Kordofan state; with the aim of knowing the impact of Banking Finance on the Economic development. by focusing on the gum Arabic sector Moreover, the study is intended to identify the amount of deposits and banking finance were oriented for the economic activities and analyze its impact of on the Growth Domestic Product (GDP) and the economic development at the state during the periods from 2008 to 2016.

Primary data was collected using purposive sampling thought distribution of 65 questionnaires among the Gum Arabic producers who financed by the bank which represent 65% of the study population. Secondary data were collected from the data and reports of the central bank of Sudan-Elobied branch, central statistical office, Elobied crop markets and the reports of the Banks working in financing the Gum Arabic sector at the state. The data were analyzed using, the Statistical Package for Social Sciences (SPSS version 16.0) using several statistical methods (descriptive statistics, Alpha Cronbach, correlation coefficient, factor analysis and simple linear regression.

The results of the study showed that the amount of deposits and banking finance was increased with increasing rate during the study period. The results also, showed that other sectors is the more sectors that have banking finance which include transport, storage and construction followed by the local trade sector, while the export sector have a lower percent of banking finance. The results revealed the banking finance of different economic activities have a positive impact on economic development through its positive impact on the Growth Domestic Product. The banking finance of Gum Arabic traders and exporters was

increased the number of Gum Arabic traders and increased the quantities of purchased Gum Arabic which led to increase the fees and taxes were considered one of main source of financing the economic development at the state. the results of the study also found that there is a positive and significant relationship between banking finance granted to gum Arabic producers and production (beta value 0.244 and the level of significance 0.029), and a positive and significant relationship between banking finance granted to gum arabic producers and income (beta value 0.341 and the level of significance 0.032) and a positive relationship that is not Significance between bank financing granted to gum Arabic producers and the standard of living (beta 0.149 and the significance level 0.190).

The study recommended that banking finance should be directed towards the economic sectors that affect the (GDP) such as the agricultural and industrial sectors the study also recommended allocation of considerable amount of banking finance for the Gum Arabic producers to increase their production, income and standard of living and then the economic development at the state. Also, the study recommended that initiation of portfolio for Gum Arabic producers and activation of portfolio of Gum Arabic processing for the useful of its value added rather than exported as raw Gum. the study also recommended paying attention to data and reports issued by official authorities and the need to preserve and archive them in a way that makes obtaining them easy with necessity providing material and technical support to the central statistical office in the State to help him do his duty properly.

قائمة الموضوعات

الموضوع		الصفحة
الإستهلال		أ
الإهداء		ب
الشكروالعرفان		ج
المستخلص		د
Abstract		و
قائمة الموضوعات		ح
قائمة الجداول		ك
قائمة الأشكال		ن
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي		
1-1-1	المقدمة	1
2-1-1	مشكلة الدراسة	2
3-1-1	أهداف الدراسة	3
4-1-1	أهمية الدراسة	3
5-1-1	نموذج الدراسة	4
6-1-1	فرضيات الدراسة	5
7-1-1	حدود الدراسة	6
8-1-1	هيكل الدراسة	6
المبحث الثاني : الدراسات السابقة		
1-2-1	الدراسات المتعلقة بالتمويل المصرفي والتنمية الإقتصادية	7
2-2-1	الدراسات المتعلقة بالتمويل المصرفي والإنتاج،الدخل،مستوى المعيشة	13
3-2-1	الدراسات المتعلقة بالصادرات الزراعية والصمغ العربي	16
4-2-1	الدراسات الأجنبية	19

الفصل الثاني: الإطار النظري		
المبحث الأول: مفهوم وأنواع التمويل المصرفي		
2-1-1	مفهوم التمويل	22
2-1-2	أنواع التمويل	22
3-1-3	مفهوم وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي	22
المبحث الثاني: مفهوم ومتطلبات ومقاييس التنمية الإقتصادية		
2-2-1	مفهوم التنمية الاقتصادية	32
2-2-2	متطلبات التنمية الاقتصادية	33
2-2-3	مقاييس التنمية الإقتصادية	34
2-2-4	مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	36
المبحث الثالث: دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية		
2-3-1	دور الإدخار في التنمية الإقتصادية	40
2-3-2	دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية	41
2-3-3	دور القطاعات الإنتاجية في التنمية الإقتصادية	43
الفصل الثالث : الصمغ العربي بمنطقة الدراسة		
المبحث الأول :إنتاج وتسويق الصمغ العربي		
3-1-1	مفهوم وخصائص وإستخدامات الصمغ العربي	45
3-1-2	إنتاج الصمغ العربي	46
3-1-3	تسويق الصمغ العربي	49
3-1-4	تصنيع الصمغ العربى	50
المبحث الثاني: تمويل قطاع الصمغ		
3-2-1	تمويل قطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان	52
3-2-2	تمويل المنظمات الدولية لقطاع الصمغ العربي	52
3-2-3	التمويل المقدم من المؤسسات المالية لقطاع الصمغ العربي	54
3-2-4	التمويل المقدم عبر البنوك التجارية	54
3-2-5	تمويل منتجي الصمغ العربي	56

6-2-3	تمويل تجار ومصدري الصمغ العربي	57
المبحث الثالث: منطقة الدراسة ولاية شمال كردفان		
1-3-3	وصف عام لمنطقة الدراسة	59
2-3-3	القطاع الزراعي بولاية شمال كردفان	60
3-3-3	القطاع الصناعي بولاية شمال كردفان	61
4-3-3	القطاع الخدمي بولاية شمال كردفان	61
5-3-3	مصادر تمويل التنمية في ولاية شمال كردفان	65
الفصل الرابع		
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية		
1-1-4	منهج الدراسة	68
2-1-4	أداة الدراسة	79
3-1-4	ثبات وصدق أداة الدراسة	70
4-1-4	مجتمع وعينة الدراسة	71
5-1-4	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	71
المبحث الثاني :تحليل البيانات		
1-2-4	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية	72
2-2-4	التحليل العاملي لإستبانة الدراسة	79
3-2-4	إختبار فرضيات الدراسة	88
المبحث الثالث :مناقشة وتفسير نتائج الدراسة		
1-3-4	مناقشة النتائج	111
2-3-4	مناقشة النتائج مع نتائج الدراسة السابقة	115
3-3-4	النتائج	118
4-3-4	التوصيات	120
	المصادر والمراجع	121
	الملاحق	136-129

قائمة الجداول

الرقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
1-2	كميات وأسعار صادرات الصمغ العربي في الفترة من 2008-2016م	50
2-2	المنظمات الدولية الممولة لقطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان	53
3-2	مساهمات البنوك في محفظة تمويل صادر الصمغ العربي	55
4-2	حجم الصادر والعائد لمحفظة الصمغ العربي منذ العام 2010—2016م	56
5-2	التمويل المقدم من بنك الإدخار لمنتجي الصمغ العربي	57
6-2	البنوك الممولة لتجار ومصدري الصمغ العربي في ولاية شمال كردفان 2008م-2016م	58
1-3	موقف التعليم بالولاية من2008 - 2016 م	63
2-3	الوضع الصحي في الولاية من2008 -2016م	64
3-3	عدد فروع المصارف بالولاية	65
4-3	الدعم المركزي والإيرادات الذاتية للولاية 2008-2016م	66
5-3	نسب الإنفاق على التنمية وفقاً لمصادر التمويل من2008-2016م	67
1-4	درجات مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة	69
2-4	المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة	70
3-4	نتائج ثبات وصدق أداة الدراسة بإستخدام معامل الفا كرونباخ	70
4-4	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب إسم القرية	72
5-4	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النوع	73
6-4	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب العمر	74
7-4	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي	74
8-4	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النشاط الاساسي	75
9-4	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	75

4-10	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية	76
4-11	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد أفراد الاسرة	77
4-12	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الدخل الشهري	77
4-13	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب مصدر التمويل	78
4-14	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد مرات الحصول على تمويل مصرفي	78
4-15	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب أوجه إستخدام التمويل	79
4-16	مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير المستقل التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي	81
4-17	نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الأول التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي	82
4-18	مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير التابع الإنتاج	83
4-19	نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الثاني الإنتاج	84
4-20	مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير التابع الدخل	85
4-21	نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الثالث الدخل	85
4-22	مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير التابع مستوى المعيشة	86
4-23	نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الرابع مستوى المعيشة	87
4-24	الودائع المستقطبة وحجم التمويل المصرفي الممنوح في الفترة من(2008-2016م)	89
4-25	مبالغ و نسب نمو تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة في الفترة (2008 – 2016م)	90
4-26	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالولاية و ونسب مساهمة القطاعات الرئيسية فيه من (2012- 2016م)	91
4-27	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي للقطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان	93
4-28	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي للقطاع	95

	الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان	
4-29	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر على الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان	97
4-30	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين على الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان	99
4-31	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي لقطاع لتجارة المحلية على الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان	101
4-32	حجم التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي في الفترة من 2008-2016م	103
4-33	كميات الوارد ،عدد الشركات والتجار بسوق محصولات الابيض في الفترة من 2008-2016م	104
4-34	معامل إرتباط بيرسون بين حجم التمويل المصرفي وكميات الصمغ المتداولة وعدد التجار والشركات	105
4-35	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي على الإنتاج	107
4-36	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي على الدخل	108
4-37	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي على مستوى المعيشة	110

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
1-1	نموذج الدراسة المقترح	4

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول

الإطار المنـهجي

1-1-1 المقدمه :

تعتبر التنمية الإقتصادية هدفاً تسعي لتحقيقه كافة الأمم والشعوب وإن تنفيذ خطط التنمية يعتمد علي مدي توفر التمويل الكافي لذلك تقوم العديد من الدول بتعبئة مواردها المحلية المتمثلة في مدخرات أفرادها و مجتمها ومن ثم تقوم بتوظيفها في المشاريع التنموية المخطط لها لكن قد تكون هذه الموارد شحيحة ولا تكفي لتنفيذ مشاريع التنمية الإقتصادية ، لذلك قد تلجأ هذه الدول للإقتراض الخارجي والذي يترتب عليه تكاليف مرتفعة ولايلبي كافة إحتياجياتها التمويلية وفي هذه الحالة تأتي وظيفة الجهاز المصرفي فهو الشريان الحيوي الذي يمد القطاعات الإقتصادية بمختلف وحداتها بالأموال اللازمة للقيام بالعمليات الإستثمارية من خلال دوره كوسيط مالي ينظم إنسياب رؤوس الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلي الوحدات الاقتصادية ذات العجز والتوجه إلي تقديم التمويل للمشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية الإقتصادية نحو الأمام .

لكل بلد في العالم سياسة إقتصادية وتنموية يتبعها ويعمل علي تنفيذها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده, وذلك حسب إحتياجات وقدرات البلاد التمويلية ،وبالنسبة للإقتصاد السوداني فلم يتحقق تعافيه بعد إثر تعرضه لصدمة إنفصال الجنوب وفقدانه لثلاثة أرباع إنتاج النفط ونصف إيرادات المالية العامة وفي ظل معالجة الإختلالات الناتجة عن ذلك فقد أصدر بنك السودان المركزي عدة سياسات تمويلية تهدف إلي توجيه أكبرقدر ممكن من الموارد المالية المتاحة بالمصارف لتمويل القطاعات الإنتاجية حسب البرنامج الخماسي 2015-2019م والذي يستهدف رفع الصادرات غير البترولية لتحقيق النمو الإقتصادي وتحسين الوضع المعيشي، ويمثل قطاع الصمغ العربي أحد أهم هذه الصادرات إذ يحتل السودان موقع الصداره من حيث إنتاج وتصدير الصمغ العربي الخام في العالم ويصل إنتاجه لحوالي 80% من إنتاج العالم (Abdulgadir, 2015)، كما أن الصمغ العربي من أهم المحاصيل النقدية في ولاية شمال كردفان إذ تعتمد مليون أسرة علي الإيرادات من إنتاج الصمغ العربي والذي يمثل 15% من إجمالي دخل الأسر

(Ifad, 2009) ويمكن ان يزيد إنتاج الصمغ العربي إذا وجد التمويل الكافي وطبقت السياسات التي تبناها بنك السودان ومجلس الصمغ العربي بتكوين محافظ لتمويل القطاع بمشاركة المصارف المحلية وبمعاونة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات لتمويل المتعاملين في قطاع الصمغ العربي ليسترجع القطاع دوره الريادي في الصادرات الزراعية وبالتالي في الإقتصاد السوداني .

1-1-2 مشكلة الدراسة :

تعاني القطاعات الإقتصادية الإنتاجية في ولاية شمال كردفان من مشكلة ضعف التمويل المقدم من المصارف خصوصاً قطاع الصمغ العربي والذي يعتبر من أهم القطاعات التي تدر عوائد مادية مقدره تلعب دور كبير في الإقتصاد السوداني إلا ان الصمغ العربي واجه مشاكل كثيرة ليس بسبب نضوبه وإنما مشاكل أخرى أهمها ضعف تمويل الإنتاج والتصدير من قبل المصارف بالرغم من سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلي زيادة التمويل الممنوح لهذا القطاع إلا ان نصيبه من التمويل ظل محدوداً ولا يلبي طموحات المتعاملين فيه مما أدي لتراجع إنتاجه وصادراته.

وعليه تطرح الدراسة الأسئلة الآتية :

1. ماهو حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي الممنوح بالمصارف العاملة بولاية شمال كردفان .
2. ماهو أثر تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة في المصارف العاملة بولاية شمال كردفان في التنمية الإقتصادية بالولاية.
3. ماهو أثر تمويل تجار ومصدري الصمغ العربي علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان
4. ما هو أثر تمويل منتجي الصمغ العربي علي الإنتاج ،الدخل، ومستوي المعيشة وبالتالي علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان.

1-1-3 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسه بشكل عام لمعرفة أثر التمويل المصرفي علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال بالتركيز على قطاع الصمغ العربي.

كما تسعي الدراسه لتحقيق الاهداف الفرعية الآتية :

1- معرفة حجم الودائع المصرفية المستقطبة وحجم التمويل المصرفي الذي تمنحه المصارف العاملة بولاية شمال كردفان للقطاعات الإقتصادية المختلفة .

2- تحليل أثر التمويل المصرفي علي الناتج المحلي الإجمالي وعلي التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان.

3- التعرف علي الدور الذي تلعبه المصارف في تمويل قطاع الصمغ العربي (منتجين،تجار ومصدرين) بولاية شمال كردفان .

1-1-4 أهمية الدراسة :

الاهمية العملية:

تأتي أهميه الدراسة من كونها تسلط الضؤ علي دور الجهاز المصرفي في النشاط الإقتصادي وتأثيره علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان من خلال التمويل الذي يمنحه للقطاعات الإقتصادية المختلفة. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها لأنها تناولت أحد القطاعات الإقتصاديه الهامه في السودان وهو قطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان حيث تنتج منطقة كردفان أكثر من نصف صمغ السودان(تقرير البنك الدولي 2007) ويمكن زيادة هذه النسبة إذا وجد هذا القطاع التمويل الكافي من الجهاز المصرفي من خلال الآثار الإيجابية التي يحدثها في زيادة الإنتاج والتصدير.

الاهمية العلمية :

بشكل علمي فإن الدراسة تساهم في ملأ بعض الفجوات التي تركتها الدراسات السابقة في مجال التمويل المصرفي لمختلف القطاعات الإنتاجية بالولاية بشكل عام وقطاع الصمغ العربي بشكل خاص كما ستزود الدراسة المهتمين بالدراسات المصرفية بالولاية بالمعلومات وبعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تفيد في رسم الخطط والسياسات فضلاً عن إثراء المكتبات الجامعية بالأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة .

1-1- 5 نموذج الدراسة المقترح :

شكل (1-1)نموذج الدراسة المقترح

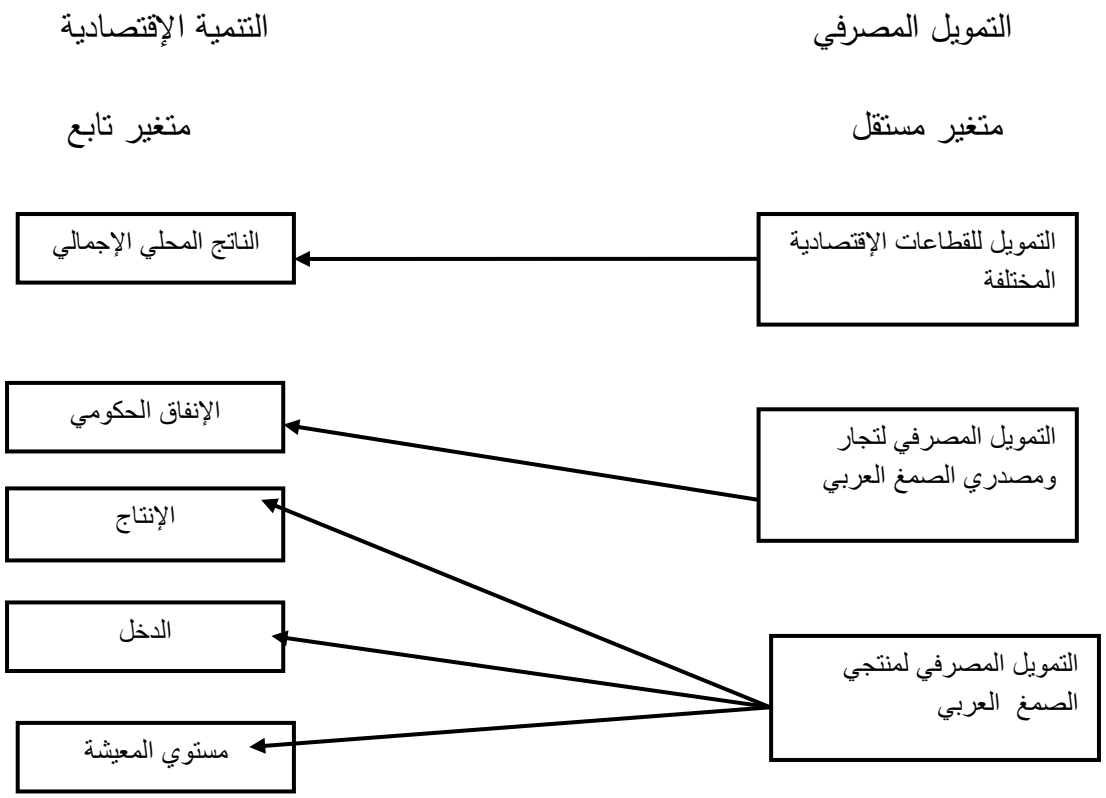

المصدر : إعداد الباحث 2019م

1-1-6 فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسه الفرضيات الآتيه :

1-التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان و تتفرع منها الفرضيات الآتية :

1-1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.

1-2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي.

1-3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع الصادر والناتج المحلي الإجمالي.

1-4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية والناتج المحلي الإجمالي.

1-5 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين والناتج المحلي الإجمالي.

2-التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان .

3-التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان و تتفرع منها الفرضيات الآتية:

1-1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي والإنتاج .

1-2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي والدخل.

1-3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي ومستوي المعيشة .

1-1-7 الحدود الزمانية والمكانية :

تغطي الدراسة الحدود المكانية المتمثلة في (المصارف ، سوق محصولات الأبيض ، مناطق إنتاج الصمغ العربي بولاية شمال كردفان) أما الحدود الزمانية فتغطي الفترة من 2008م حتي 2016م بإعتبار أن هذه الفترة قد شهدت الكثير من السياسات التمويلية التي هدفت لدعم الصادرات غير البترولية وعلى رأسها الصمغ العربي.

1-1-8 هيكل الدراسة :

تشتمل الدراسة علي أربعة فصول علي النحو الآتي:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ويحتوي علي مبحثين،المبحث الاول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني:الدراسات السابقة .

الفصل الثاني:الإستعراض المرجعي لأدبيات الدراسة ويحتوي علي خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم وأنواع وصيغ التمويل المصرفي، المبحث الثاني: مفهوم ومتطلبات ومقاييس التنمية الإقتصادية،المبحث الثالث: دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية

المبحث الرابع : إنتاج وتسويق وتصنيع الصمغ العربي، المبحث الخامس: تمويل قطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان .

الفصل الثالث : منطقة الدراسة ويحتوي علي مبحثين، المبحث الأول وصف عام للمنطقة ،المبحث الثاني :إجراءات الدراسة الميدانية .

الفصل الرابع: ويحتوي علي ثلاث مباحث ،المبحث الأول:تحليل بيانات الدراسة :المبحث الثاني:

إختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج،المبحث الثالث: النتائج والتوصيات بالإضافة لقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

1-2-1 الدراسات المتعلقة بالتمويل المصرفي والتنمية الإقتصادية:

1-دراسة نوال محمد (1996م).

هدفت الدراسة لمعرفة دور البنوك التجارية في الإقتصاد السوداني في الفترة من 1980 وحتي العام 1995 من خلال معرفة التمويل الذي تمنحه البنوك للقطاعات الإقتصادية ، وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتبين من خلال الدراسة أن حجم التمويل الفعلي الذي قدمته البنوك التجارية للقطاع الزراعي خلال عقد التسعينات لم يصل إلي النسبة المحددة في السياسة التمويلية لهذا القطاع، وهي 40% من إجمالي حجم التمويل في البنوك التجارية ويعزي السبب إلي موسمية تمويل هذا القطاع بالإضافة إلي مخاطر تمويله، واتضح أن البنوك التجارية لم تؤد الدور المنوط بها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالصورة المرجوة لأنها بنوك خاصة في مجملها وتسعي لتحقيق الربحية في أسرع وقت ممكن دون الخوض في مشاريع تنموية يعود عائدها علي المدي البعيد . وقد أوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والالتزام بشق القنوات والترع لزيادة الإنتاجية.

2-دراسة سليمان سيد احمد(2000م).

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التمويل الزراعي علي التنمية من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به رأس المال في زيادة الإنتاج و تطويره إلي جانب الموارد الطبيعية ، العلم ، والإدارة الجيدة توصلت الدراسة إلي أن نقص التمويل كان أحد الأسباب الرئيسية التي قادت إلي تدهور القطاع الزراعي وبالتالي فإن التوسع الرأسي ورفع الإنتاجية لا يتحققان إلا إذا توفر المال اللازم لإستجلاب الاليات وإتقان العمليات وتطبيق الحزم التقنية وتوصي الدراسة المنتج ان لا يصرف كل موارده الذاتية علي القطاع الزراعي جملة واحدة لما يكتنف الإنتاج الزراعي من مخاطر طبيعية واقتصادية وتسويقية ، وأن يعتمد علي التمويل حتي تتوزع المخاطر.

3-دراسة مقداد وحلس(2005م).

قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين وقد إستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بعد تجميع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة عبر إستبيان وُزع علي البنوك الإسلامية العاملة بقطاع غزة بفلسطين وفروعها .وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية عن طريق نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات وفشلها في تقديم التسهيلات الإئتمانية مما يؤدي إلي ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بقطاع غزة بفلسطين وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات أهمها تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية العاملة بفلسطين وضرورة الاهتمام بعمليات التخطيط كما أوصت الدراسة بضرورة إيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة وضرورة منح المزيد من الإهتمام لصيغتي المضاربة والمشاركة عند منح التمويل المصرفي .

4-دراسة محمد يحي الرفيق (2007م).

قام الباحث بدراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في جمهورية اليمن، وقد إفترض الباحث وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي وأيضاً وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي والإنفاق الحكومي وقد قام الباحث باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليلي القياسي لقياس أثر الاستثمارات المصرفية الاسلامية علي الناتج المحلي الاجمالي وعلي الانفاق الحكومي.وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن للتمويل المصرفي الإسلامي أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت المصارف الإسلامية من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وقد بلغت نسبة مساهمة البنوك الإسلامية وعددها(أربعة بنوك إسلامية) 53.8% في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية في العام 2007 في حين بلغت نسبة مساهمة البنوك التجارية وعددها (اثنا عشر بنكا) بنحو 46.2% لنفس العام، لذلك فان المصارف الإسلامية تعمل علي حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمي، كما بينت الدراسة أن اثر التمويل المصرفي علي الناتج المحلي الاجمالي كان إيجابياً وذو دلالة احصائية وأيضاً كان أثر التمويل علي الانفاق الحكومي إيجابي

وبالتالي فإن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية. توصي الدراسة بضرورة التركيزعلي المصارف الاسلامية كونها تسهم بنسبة كبيرة في عملية التمويل والتنمية كما توصي الدراسة بضرورة مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات طويلة الاجل من أجل تحقيق التنمية وتخفيف االفقر في المجتمع.

5-دراسة خالد عيسي(2011م).

تناولت هذه الدراسة واقع التنمية بمحلية النهود بولاية شمال كردفان ودرجة تباينها في المجتمع والذي تم تصنيفه إلي أربع فئات أساسية هم سكان أواسط المدن، أطراف المدن، الريف والرحل. تفترض الدراسة تدني المستوي المعيشي لإنسان الريف والتباين الكبير في المجتمع من حيث مستوي التنمية البشرية لعوامل أهمها قصور الجهات المسؤولة. استخدمت الدراسة عدة مناهج هي التاريخي والوصفي الإحصائي والاقتصاد القياسي والتي ساعدت في تحليل وتفسير البيانات المتحصلة من المصادر الأولية بإستخدام أدوات المقابلة، الملاحظة والاستبانة، ومن المصادر الثانوية كالكتب، الدوريات، الرسائل الجامعية، التقارير المصلحية، أوراق وورش العمل وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: تدني المستوي المعيشي للسكان وخاصة في المناطق الريفية ،النقص الحاد في الخدمات الصحية والعلاجية واستفحال مشكلة مياه الشرب و تدهور أوضاع التعليم العام بدليل النقص الحاد في الخدمات الأساسية بالمدارس ضرورة زيادة إهتمام الدولة بالمجتمعات ذات المستويات المتدنية في التنمية البشرية،الإسراع بمعالجة النقص الحاد في مياه الشرب للإنسان والحيوان.

6- دراسة عبد الرحمن محمد (2012م)

إهتمت هذه الدراسة بمؤشرات التنمية الاقتصادية في السودان ، حيث تناول كل مؤشر من هذه المؤشرات جزءاً مهماً و منسجماً مع متطلبات التنمية في العصر الحديث، وهدفت الدراسة إلي التعرف على أهم المؤشرات وتحديد أكثرها ضعفاً، مع مقارنة مؤشر دخل الفرد والمؤشرات الصحية والبيئية في السودان مع دول أخرى وتحديد مكانة السودان وموقعه بين دول العالم من حيث تقدمه أو تخلفه في تقديم الخدمات التنموية المناسبة، طرحت الدراسة العديد من الأسئلة منها ما هي أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية الصحية والبيئية التي تحقق

للإنسان مستوى معين من الرفاهية والتطور؟، أين موقف دولة السودان من هذه المؤشرات ؟ وهل أحرزت تقدم في هذه المؤشرات ؟ وقد إعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء والجهات ذات الصلة وتم تحليل هذه البيانات بإستخدام الإحصاء الوصفي وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها سجل الاقتصاد السوداني نموا موجبا مطردا من سنة لآخري ، وكانت الزراعة هي القطاع الرئيسي في الاقتصاد السوداني قبل عام 1999 ولكن بعد ذلك بدأ البترول يأخذ حيزاً في الاقتصاد السوداني أيضاً بينت نتائج الدراسة إرتفاع متوسط دخل الفرد في السودان من الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر لكن رغم ذلك نجد متوسط دخل الفرد في السودان اقل من متوسط دخل الفرد في غالبية الدول العربية، وقد أوصت الدراسة ببذل مزيد من الجهود على كافة المستويات لزيادة العمر المتوقع عند الميلاد، و ذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية. بالإضافة إلى الإهتمام ببرامج التطعيم و صحة الأمومة ، وإصحاح البيئة ، وتوفير المياه الصالحة للشرب وحمايتها ، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لتقليل معدل وفيات الأطفال والإهتمام بالمؤشرات الصحية والبيئة حتى يستطيع الإنسان أن يقوم بدوره التنموي.

7-دراسة إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي(2013م).

هدفت الدراسة لمعرفة دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية بالسودان، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت الدراسة نتائج أهمها أن هناك علاقة طويلة المدي وقصيرة المدي بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وكان من المفترض ان يعبر هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلي تنمية اقتصادية واجتماعية في المدي الطويل وذلك علي حسب منهج مركزية التنمية وعند النظر إلي نوعية التمويل واتجاهاته وُجد ان اكثر من 25% يتجه ناحية قطاع التجارة المحلية، ومعروف عن هذا القطاع الذي يقوم علي المضاربة في السوق دون أثر حقيقي في الانشطة الانتاجية و محدوديته في المساهمة في تنمية القطاعات الاخري. أوصت الدراسة بزيادة الفعالية في أموال الإستثمار وتوجيها في التنمية الإقتصادية الحقيقية ،تحفيز الدولة للمصارف بالدخول في عمليات التمويل المصرفي طويل وقصير الأجل بما يسهم في التنمية الإقتصادية.

.

8-دراسة اسامة حسين(2016م).

قام الباحث بدراسة أثر التمويل المصرفي علي القطاعات الإقتصادية المختلفة في السودان هدفت الدراسة لمعرفة أثر التمويل المصرفي علي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني كدراسة تحليلية علي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع (الزراعي، الصناعي والخدمي) إفترضت الدراسة وجود علاقة مباشرة وإيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الزراعي الموجه للناتج الزراعي و أن هنالك علاقة طردية بين التمويل المصرفي الصناعي الموجه للإنتاج الصناعي في فترة الدراسة،وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي القياسي مستعينًة بالبيانات والمعلومات من بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة إلي أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) قد أدي إلي زيادة كبيرة في حجم نواتجها. و أوصت الدراسة بأنه علي بنك السودان المركزي وضع أولويات للتمويل المصرفي بتوجيه الجزء الأكبر منه للقطاعات الإنتاجية الحقيقية تحديداً قطاعي الزراعة والصناعة وذلك ضماناً لعدم تسرب التمويل المصرفي وتجنب الضغوطات التضخمية للقطاعات، مع عدم إهمال القطاعات الأخري لما لها من دور مهم في الاقتصاد .

9-دراسة أيمن منصور(2017م)

هدفت الدراسة إلي معرفة الدور الذي تعلبه البنوك التجارية في النمو الإقتصادي في الأردن. إعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية التي تم جمعها من المنشورات الرسمية المختلفة من البنوك التجارية والبنك المركزي الأردني حيث قام الباحث بدراسة التقرير السنوي لثلاثة عشر بنكاً في الأردن منذ العام 2010م وحتي2015م عن طريق دراسة مقاييس الأداء المصرفي والمتملثة في الودائع المصرفية والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة في البنوك الربحيه إلي الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل المتغير التابع ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث أظهرت نتائج الإنحدار أن الودائع والربحية والتسهيلات الإئتمانية لها تأثير إيجابي علي الناتج المحلي الإجمالي أي أن القطاع المصرفي الأردني له دور كبير في التنمية الإقتصادية ووأوصت

الدراسة بضرورة تعزيز أداء القطاع المصرفي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يحفز النمو الإقتصادي.

10- دراسة صالح أحمد البشير (2019م).

هدفت هذه الدراسة إلي تقييم أثر التمويل المحلي علي التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان خلال الفترة من 2000-2016م، ومعرفة إلي أي مدي استفادت ولاية شمال كردفان من مشاريع التمويل المحلي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إفترضت الدراسة عدم ثبات معايير قسمة الموارد الاتحادية، وضعف شفافية توزيعها مع عدم الاستخدام الأمثل للموارد يحول دون تخطيط التنمية المتوازنة بولاية شمال كردفان. وضعف الموارد الذاتية بولاية شمال كردفان جعلها تعتمد إعتماداً أكبر علي التحويلات الإتحادية والأجنبية في تنفيذ مشاريع التنمية.إتبعت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي،و توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها: إن ما توفر من تمويل محلي لا يتناسب مع حجم متطلبات التنمية بولاية شمال كردفان. وإحجام المصارف بولاية شمال كردفان عن تمويل القطاع الإنتاجي بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة وأوصت الدراسة بالآتي: الاهتمام بتمويل التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان من خلال زيادة الانفاق علي مشاريع التنمية، ومراعاة استخدام الطرق والمناهج العلمية في إعداد موازنة ولاية شمال كردفان.

11-دراسة إبراهيم عبد الحليم، ميساء منير(2019م).

هدفت هذه الدراسة إلي بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، وذلك بقياس أثره علي الادخار،الاستثمار،البطالة والتضخم وعلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2016م ، وقد تم الاعتماد علي تحليل الانحدار لقياس هذا الأثر، إعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، بالإعتماد علي التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية، وكذلك تقارير البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي علي كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع

الإسكان علي التضخم، كما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني علي البطالة وعلي الناتج المحلي الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلي أن الجزء الأكبر من التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية، موجه للإنشاءات وقطاع الإسكان يليه قطاع التجارة العامة. أهم التوصيات ضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بمنح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الموارد للاستثمارات في مشروعات حقيقية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من التمويل المصرفي الإسلامي.

1-2-2 الدراسات المتعلقة بالتمويل المصرفي وعلاقته بالإنتاج،الدخل،مستوى المعيشة :

1-دراسة عفاف أحمد (2006م)

هدفت هذه الدراسة لتقييم الآثار الكمية للتمويل من محفظة البنوك علي تكلفة الانتاج لمحصولي القطن والقمح بمشروعات الجزيرة, الرهد وحلفا الجديدة ودور التمويل التجاري ونسبة الإعتماد علي التمويل الذاتي لمزارعي المشروعات الثلاث، وقد إعتمدت الدراسة علي البيانات الاولية والثانوية,وقد تم جمع المعلومات الاولية بالمقابلات الشخصية والإستبيانات حيث تم توزيع 190 إستبيان علي مزارعي المشاريع الثلاث ، كما استخدمت الدراسة البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من إدارات المشروعات، إدارة المحفظة، ومن تقارير الأجهزة ذات الصلة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي, والتحليل الاحصائي البسيط لإختبار فرضيات الدراسة و قد أبانت نتائج التحليل ضعف آثر التمويل من المحفظة في زيادة المساحات المزروعة من القطن والقمح نظراً لوجود عوامل أخري إدارية وسياسية مستقلة لها دور أكبر في تحديد المساحات كذلك توصلت الدراسة إلي أن هنالك عدة عوامل أدت إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن أهمها تكلفة التمويل بالأضافة إلي التضخم ,وارتفاع الضرائب، والرسوم وتكلفة المدخلات المستوردة بسبب انخفاض سعر الصرف، أوصت الدراسة بأن تهتم إدارات المشروعات بإعادة النظر في النظام التمويلي للمحفظة ،وزيادة حجم التمويل ليتوافق مع متطلبات التمويل الزراعي، وتخفيض تكلفة التمويل لتقليل العبء المالي الناجم عن ذلك عند سداد القروض. وتوفير المدخلات الزراعية في الأوقات المطلوبة لمساعدة المزارعين علي الاستفادة من التمويل المقدم.

2-دراسة إيهاب الشايب (2010)

تهدف الدراسة إلي معرفة أثر تمويل المشروعات على مستوى معيشة الطبقات الصغيرة في المجتمع حيث إعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الاولية المتمثلة في الإستبيان والذي تم توزيعه علي عينة عشوائية من المستفيدين من التمويل كما اعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير للمؤسسات مانحة التمويل ، إستخدمت الدراسة التحليل الإحصائي للوصول لنتائج الدراسة وتوصلت لعدة نتائج منها يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة فى المجتمع كما يساهم فى رفع وتحسين المستوى الصحى للأسرة الفقيرة بالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبى ، وربما يرجع هذا إلى إضطرار الأسرة إلى إجبار بعض او كل أولادهم على العمل فى سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة بالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبى، وربما يرجع هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الإحتياجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج ..الخ ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالى زائد عن الحاجه فغالبا ما يتم إدخاره لمواجهة أية أزمات طارئة . وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها أن على مؤسسات التمويل الأصغر الإهتمام بقياس الأداء الإجتماعى حتى تتأكد من أنها حققت الهدف المنشود من وجودها وأنها بالفعل تقدم منتجات وخدمات مالية تساعد الفئة المستهدفة على الخروج من دائرة الفقر على مؤسسات التمويل الأصغر أن توفر برامج ودورات مجانية لعملائها سواء لتعليم القراءة والكتابة أو لزيادة الوعى الصحى والبيئى ، وربما يساهم هذا فى زيادة إرتباط العملاء بالمؤسسة.

3-دراسة محمد النور طه (2013م)

أجريت هذه الدراسة في ولاية شمال كردفان محلية شيكان بهدف معرفة دور جمعيات منتجي الصمغ العربي في الإنتاج ،الترويج وتسويق الصمغ العربي بالإضافة للخدمات العامة التي تقدمها هذه الجمعيات ، إعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها عن طريق الإستبيان والملاحظة الشخصية ،كما إعتمدت الدراسة أيضاً على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع ،المنشورات والتقارير للجهات ذات الصلة بالدراسة ،تم تحليل البيانات بإستخدام الإحصاء الوصفي البسيط حيث تم تحليل الميزانية لمعرفة صافي العائدات لمنتجي الصمغ العربي من خلال مقارنة ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولى تحصل على الدعم من شركة الصمغ العربي ،المجموعة الثانية تحصل على الدعم جمعيات منتجي الصمغ العربي ،والمجموعة الثالثة تعتمد على التمويل الذاتي فقط،أظهرت نتائج الدراسة إستفادة المجموعة التي تم دعمها من شركة الصمغ العربي حيث حققت عائد بنسبة 79.3% من إنتاج الصمغ العربي ،وحققت المجموعة التي حصلت على الدعم من جمعيات منتجي الصمغ العربي عائد بنسبة 66.1% بينما المجموعة التي لم تحصل على دعم من كليهما فحققت عائد بنسبة 49.9% ، بينت نتائج الدراسة أيضاً أن تكاليف الإنتاج والتسويق كانت أقل في حالة المجموعة الأولى التي حصلت على الدعم من شركة الصمغ العربي تليها المجموعة الثانية بينما كانت أعلى قيمة لتكاليف الإنتاج والتسويق للمجموعة التي لم تحصل على تمويل

4-دراسة علي إبراهيم (2014م)

تناولت الدراسة موضوع دوال تمويل القطاع الزراعي المطري في ولاية القضارف خلال الفترة (2013 -1992م)، وهدفت الدراسة لتقديردوال تمويل قطاع الزراعة المطري وكشف السياسات التمويلية المتبعة في القطاع الزراعي المطري بالولاية، قد إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل المتغيرات المؤثرة في الدوال واختبار الدلالة الاحصائية لمتغيرات الدوال بالاضافة للمنهج القياسي لقياس سلوك متغيرات الدوال، توصلت الدراسة لعدة نتائج ان الزيادة في حجم الانتاج في فترة سابقة بوحدة واحدة أدي الي زيادة حجم التمويل

الحالي بنسبة (27.3) وهذا مؤشر للدور الاساسي الذي يلعبه متغير الانتاج في فترة سابقة بالتأثير علي حجم التمويل كما أن نقصان المساحات المزروعة أدي لزيادة التمويل الفعلي بنسبة (15.2) وذلك نسبة لتغير النمط الانتاجي التقليدي باستحداث اساليب متطورة والتركيز علي التوسع الراسي باستخدام التقانات الحديثة،ضعف التمويل الزراعي بالولاية مقارنة بحجم المساحات الزراعية وصعوبة اجراءات منحه، اوصت الدراسة ضرورة تعديل السياسات التمويلية بحيث تسمح للبنوك بزيادة التمويل والقيام بتسهيلات ائتمانية تمكن المزارع من فرصة بيع محصوله في الوقت المناسب و بالسعر المناسب، إيجاد نظام ائتماني مؤسس و فعال لتوسيع قاعدة الائتمان والتمويل الزراعي واستيعابه لتوفير مدخلات الزراعة و شراء وتسويق وتصدير المنتجات الزراعية باسعار مجزية للمنتج عبر البنوك والشركات و صناديق القطاع العام والخاص.

5-دراسة حمودة إسماعيل النور(2016م)

تناولت الدراسة موضوع أثر التمويل المصرفي علي ترقية الإنتاج والإنتاجية الزراعية بالسودان دارسة حالة ولاية جنوب كردفان، خلال الفترة (2001 -2015م وهدفت الدراسة إلي تحليل دور التمويل المصرفي في ترقية الإنتاج والإنتاجية ومعرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السودانية. تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي: هل أدى التمويل المصرفي إلى ترقية الانتاج والإنتاجية بالقطاع الزراعي بالسودان خلال فترة الدراسة ، استخدمت الدراسة منهجية التحليل الوصفي عن طريق تحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية والتقارير ذات الصلة، بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها عن طريق السلاسل الزمنية لحجم التمويل من البنك الزراعي فرع أبو جبيهة وأيضاً تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق استبيان لمزارعي ولاية جنوب كردفان للموسم الزراعي 2015م. وقد تم وضع نموذج للتحليل الإحصائي والقياسي لتوضيح العلاقات بين المتغيرات الداخلة في النموذج وتحليل دالة التمويل الزراعي في المتغيرات المستقلة. وأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن مساهمة مصادر التمويل الحديثة بمافيها الجهاز المصرفي في التمويل الزراعي ضعيفة ومتذبذبة، إذا ماقورنت بتكلفة الإنتاج للزراعة المروية والمطرية، حيث لاتتعدى 20% من تكلفة الإنتاج السنوي. وأن إنخفاض المساحات المزروعة وتدني الإنتاج والإنتاجية

أدى إلى تدني نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن معادلة الإنحدار المقدرة يتضح أن المتغيرات الداخلة في النموذج تفسر80.5% من التغيرات التي تحدث المتغير التابع "المساحة المزروعة، ويفسر النموذج أن حوالي 19.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع تعزى لأسباب غير واضحة أو غير مفسرة في النموذج. أن المتغير الأكثر تأثيراً هو التمويل البنكي، وأن زيادته وحدة واحدة يزيد حجم المساحة المزروعة بمقدار 0.267 فدان، كما أن زيادة التمويل الذاتي وحدة واحدة، يزيد حجم االمساحة بمقدار 0.039 فدان. وكان ذلك عند مستوى دلالة أقل من (0.01) Sig وهى مقبولة إحصائياً.

1-2-3 الدراسات المتعلقة بالسياسات التمويلية للصادرات الزراعية والصمغ العربي:

1-دراسة إنعام بابكر (2005م)

تناول هذا البحث السياسات الاقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية خلال الأعوام 1992-2002 إعتمد البحث علي المنهج التحليلي باستخدام المؤشرات الاقتصادية لتقييم السياسات التمويلية المصرفية من مصادر ثانوية تمثلت في النشرات وتقارير بنك السودان ووزارة المالية، بينت الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع الصادرات الزراعية إتسم بالتذبذب وأن العائد من الصادرات الزراعية بصورة عامة لم يكن مرضياً وذلك لإنخفاض نسبة التمويل، الاهتمام بهذا القطاع يزيد من تنمية واستقرار كثير من سكان المناطق المنتجه فيزيد الناتج المحلي الذي بدوره يزيد من الكميات المصدرة .أوصت الدراسة بضرورة تحسين البيئة التحتية اللازمة لقيام مشروعات الإنتاج لنمو الصادر ،توفير السلفيات متوسطة الآجل لقطاع الصادر،إنشاء مؤسسات للصادرات القومية تحت إشراف بنوك متخصصة في قطاع الصادر بدلا من إقتحام المصدرين الأفراد لهذا النشاط، توفير الضمانات وسبل الترحيل والتخزين لسلع الصادر وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالدول المستوردة قبل عمليات الترحيل.

2- دراسة سمية أحمد(2007م)

تناولت الدراسة موضوع تقيم أداء إستراتيجيات تسويق الصمغ العربي فى السودان، دراسة حالة شركة الصمغ العربي المحدودة وهدفت هذه الدراسة التعرف على الصمغ العربي والدور الذي يلعبه في الإقتصاد القومي وتحديد المعوقات التي تؤثر سلباً على إستراتيجيات تسويق الصمغ العربي ووضع مقترحات الحلول المناسبة، كما يهدف الى التنبؤ بمستقبل تجارة الصمغ العربي وكيفية خلق أسواق جديدة في ظل العولمة والإنتاج التجاري وإ يجاد حلول للمشاكل المختلفة بالتسويق الداخلي والخارجي. قد قامت الباحثة بوضع عدد من الإفتراضات التي يرى أنها تكشف عن مدى توفر مقومات التسويق الإستراتيجي في المؤسسة موضوع الدراسة منها إفترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سياسات التمويل وزيادة إنتاجية الصمغ العربي، إتبعت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المادة اللازمة من المعلومات والبيانات من المصادر الثانوية والمصادر الأولية وتم تحليلالبيانات بواسطة المنهج الإحصائي حيث إسخدم برنامج(SPSS) بغرض الوصول الى نتائج ومدلولات منها أن هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السياسات الضريبية وتعسر عملية تسويق الصمغ العربي، بينما أثبتت العلاقة الموجبة بين تهريب الصمغالعربي وعدم إستقرار الأسعار كما أبانت نتائج الدراسة العلاقة الموجبة بين إنتاج الصمغ العربي وزيادة الصادر من الصمغ العربي كما أوضحت العلاقة الموجبة بين سياسات التمويل وزيادة إنتاجية الصمغ العربي ،أوصت الدراسة المحافظة على السياسات التسويقية التي تتبعها الشركة من حيث الإستقرار في الأسعار وضرورة تفعيلها لمواكبة الوضع التنافسي للسودان تجاه الدول المصدرة و ضرورة المحافظة على المخزون الإستراتيجي لمقابلة أي زيادة متوقعة فى الإستهلاك أو إنخفاض العرض في مواسم الندرة مع العمل على خلق التوازن والإستقرار في السوق الداخلية للصمغ العربي.

3- دراسة الصادق جابر(2008م)

هدفت الدراسة لمعرفة أثر السياسات التسويقية والسعرية على إقتصاديات الصمغ العربي في السودان حيث استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي لقياس متوسطات الإنتاج

والصادرات كما إستخدم المنهج التحليلي لتحليل نماذج الإنحدار في شكل دوال قياسية بغية الوصول لنتائج الدراسة والتي من ضمنها الإتجاه العام لإنتاج الصمغ العربي في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة و يعزى ذلك لتأثير أهم المتغيرات المحددة والمؤثرة على إنتاج الصمغ العربي خلال فترة الدراسة وهى زيادة تكلفة الإلنتاج للطن المتري، زيادة تكلفة التسويق للطن المتري و خفض سعر التركيز للطن المتري من الصمغ العربي وأيضاً بينت نتائج الدراسة أن صادرات الصمغ العربي قد إنخفضت خلال فترة الدراسه بسبب تكلفة التسويق المرتفعة وبسبب زيادة سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار. كما أن الإتجاه العام لعائدات صادرات الصمغ العربي ففي تناقص مستمر خلال فترة الدراسة ويعزي ذلك لانخفاض كمية الصادر من الصمغ العربي بالطن المتري ، ونقص سعر الصدر بالطن المتري وزيادة سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار ،أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة إنتاج محفزة ومشجعة للمنتجين وتبني سياسة تسويق مرنة ومحفزة للمصدرين والمستهلكين بغرض زيادة الصادرات، وأوصت أيضاً بضرورة تبني سياسة سعريه مرنة بغرض استقرار السعر المحلى من الصمغ العربي بالدينار وذلك بتخفيض كل من تكلفة الإنتاج ، سعر التركيز ،سعر صرف مقابل العملة المحلية للطن المترى والعمل على زيادة الطلب العالمي للصمغ العربي

4- دراسة صالح أبو القاسم (2009)

تهدف الدراسة الي تحديد أثر السياسات التمويلية لشركة الصمغ العربي علي دخل المنتج ومستوي معيشته عبر المسئولية الإجتماعية للشركة، وقد تم إجراء الدراسة في مناطق إنتاج الصمغ العربي بولاية غرب كردفان في (23) وحدة إدارية تمثل مجتمع الدراسة ، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإختبار فرضيات الدراسة ،توصلت الدراسة لعدة نتائج منها عدم توفير التمويل للمنتجين سواء في شكل قروض أو بذور، شتول، مبيدات..الخ عبر شركة الصمغ العربي، البنك الزراعي، الجمعيات الزراعية. أيضاً لم تقدم الشركات المنافسة في مجال الصمغ العربي أي مشروعات تنموية بالمنطقة. أوصت الدراسة بضرورة توفير التمويل الكافي لعمليات إنتاج الصمغ العربي عبر مؤسسات التمويل المختلفة و تخصيص شركات الصمغ العربي جزءاً من أرباحها لتمويل المنتجين، بتبني صيغة السلم كصيغة تمويل مناسبة وبشروط

ميسرة،وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة تحديد سعر مجزي للمنتج مع خفض الضرائب والعوائد المختلفة علي محصول الصمغ.

1-2-4 الدراسات الأجنبية

1- دراسة(2008) Cynthia

أجريت الدراسة لتقييم دور مؤسسات التمويل متناهي الصغر في نمو إقتصاد الكاميرون وهدفت الدراسة لمساعدة الحكومة في إيجاد إسترتيجيات جديدة لمساعدة المؤسسات المالية الصغيرة للحصول علي التمويل اللازم لتحسين خدماتها المقدمة لتعزيز النمو الإقتصادي إستخدمت الباحثة التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الأصغر كمتغير مستغل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في الفترة الزمنية 1996 – 2007م وللوصول لنتائج الدراسة إستخدمت الباحثة التحليل الوصفي والتحليلي بإستخدام طريقة المربعات الصغري أي إختبار (T,F,R_2) وإحصائيات (Durbin – Watson) لإختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الأصغر له تأثير كبير الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الكاميرون وبالتالي علي النمو الإقتصادي وأوضحت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات تنمويه جديد لمؤسسات التمويل الأصغر لتلعب دورها بفعالية في التنمية الإقتصادية.

2- دراسة.Sharma، Kloeppinger-Todd, Renate(2010)

هدفت الدراسة إلى استكشاف أساليب مبتكرة للتمويل الريفي والزراعي ومعرفة التحديات التي يواجهها صغار المزارعين ، بما في ذلك انخفاض مستويات التعليم ، وهيمنة زراعة الكفاف وعدم الوصول إلي الأدوات المالية الحديثة كذلك معرفة طرق التمويل الزراعى والريفى بصورة عاجلة وذلك لتقليل مخاطر الانتاج ، توصلت الدراسة لنتيجه مفادها أن التمويل الزراعى والريفى ذو دلالة و اثر معنوي على الوضع المعيشى و تأمين الغذاء للفقراء بالإضافة إلي أن تجميع الخدمات المالية مع الخدمات غير المالية مثل خدمات التسويق والإرشاد يوفر فرصًا جديدة لصغار المزارعين لزيادة إنتاجيتهم ودخولهم. وأخيرًا ، تساهم بيئة السياسات التمكينية

والإطار القانوني وإنفاذ القواعد واللوائح والبنية التحتية الريفية الداعمة بشكل كبير في جعل الوصول المستدام إلي التمويل حقيقة.

3- دراسةKenza,M,Eddine,C.N.S(2016)

هدفت الدراسة إلي معرفة أثر تطوير القطاع المالي علي نمو إقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث أعتمدت الدراسة علي عدد من المقاييس مثل نسبة الإئتمان المصرفي إلي الناتج المحلي ونسبة إجمالي أصول البنك التجاري إلي إجمالي أصول البنك المركزي لأحد عشر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة من 1980 – 2012م إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل عن طريق حساب مجموع الوسط الحسابي كما إستخدمت طريقة Autoregressive distributed log(ARDL) لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلي أن المؤسسات المالية لها تأثير سلبي علي معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المدي الطويل وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح القطاع المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتوسيع الهيكل المالي والذي يمكنه ان يغير في نوعية وكمية الخدمات المالية المقدمة مما يؤثر في النمو الإقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال إستعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الإقتصادية ركزت على المتغير الكمي للتنمية الإقتصادية وهو الناتج المحلي الإجمالي، بينما إستخدمت هذه الدراسة بعض المتغيرات النوعية المتمثلة في مستوى المعيشة ،الإنتاج والدخل،كما تناولت هذه الدراسة أثر التمويل المصرفي على قطاع الصمغ العربي والذي لم تشير إليه أي من الدراسات السابقة .

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول

مفهوم وأنواع وصيغ التمويل المصرفي:

2-1-1 مفهوم التمويل :

التمويل في اللغة مشتق من المال، يقال تمولت و استملْتَ كثر مالك، و ملته بالضم أعطيته المال و في المعجم الوسيط موله : قدم له ما يحتاج من المال، (الفيروز آبادي:1933 ص52) .

كما يعرف التمويل بأنه: قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما علي سبيل التبرع أو علي سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول علي أرباح تقسم بينهما علي نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدي مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري(فؤاد السرطاوي: 1999 ص97) .

أما التمويل المصرفي فقد عرفه الخبير الإقتصادي الإنكليزي (جورج دوغلاس) على أنه القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل بل المستمدة من المؤسسات المالية إما بوصفها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين لدى البنوك أو كإضافي إلى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية (T.N Hajela,2009,p246)

2-1-2 أنواع التمويل :

التمويل قصير الأجل:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل وغالباً ما تكون مدة هذا التمويل أقل من السنة، ويتميز التمويل قصير الأجل بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد، وأهم المميزات التي تجعل من المصارف تتعامل بهذا النوع من التمويل هي سهولة السداد، إذ يمكن سداده علي المدي القصير(مصطفي كمال، 2002ص27).

التمويل متوسط الأجل:

تستخدم المصارف هذا النوع من التمويل للمشاريع الإنتاجية التي تحتاج لمدة زمنية أطول قد تصل إلي ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات.

التمويل طويل الأجل:

يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشاؤها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس السنوات ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ يركز علي المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون المصرف شريكاً في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها(محمد مكي،1998م ص19).

2-1-3 مفهوم وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي ::

ويعرف الدكتور منذر قحف التمويل الإسلامي بأنه:تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلي شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية(منذر قحف ،1999م ص13).

صيغ التمويل المصرفي الإسلامي :

إن ضخ الأموال في القنوات الإستثمارية المختلفة هو من أهم الأدوار التي تقوم بها المصارف الإسلامية حيث تعتمد علي مجموعة من أدوات إستخدام الأموال المستمدة من الفقه الإسلامي والتي تقوم بصفة أساسية علي مفهوم (المشاركة والبيوع) ومن أبرز صيغ التمويل المصرفي الإسلامي :

أولاً:المضاربة :

كلمة المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السير فيها، وتسمي عند أهل المدينة بالقراض من كلمة قرض ، لقد عرفت المضاربة بعدة تعاريف لدي كثير من الفقهاء والباحثين منها:

المضاربة هي: "عقد علي الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر(أمين عبد المعبود، 1986م ص 114) .

كما عرفت علي أنها: "دفع المالك جزءاً من ماله لمن يتجر به بجزء من ربحه (الماروردي توفيق،1983م ص 99).

أما في المصارف فتعرف المضاربة بأنها شراكة بين العميل (المضارب) والمؤسسة المالية بحيث يوكل الأول الثاني بالعمل والتصرف في ماله بغية تحقيق الربح علي أن يكون توزيع الأرباح حسب الإتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة(محمود عبد الكريم ،2007م ص40).

أنواع المضاربة:

1- المضاربة المطلقة وهي ان يدفع مال المضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل، أي يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة .
2- المضاربة المقيدة وهي التي يشترط فيها رب المال علي المضارب بعض الشروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقييدات نوعية وزمانية ومكانية. (وحيد أحمد زكريا، 2010م ص281)

ثانياً:المشاركة:

تعرف المشاركة بأنها" أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح والمشاركة المصرفية و صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن يشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف إلي تحقيق الأرباح (سامي حسن،1998م صٍ11).

أنواع المشاركة :

1-المشاركة الثابتة :

وتحدث عندما يدخل شريكين أو عدة شركاء في تمويل مشروع ما في إطار القواعد الشرعية الحاكمة لعملية المشاركة، ويترتب عليها أن يكون المصرف شريكا ليس فقط في رأس المال ولكن أيضاً في إدارة المشروع والإشراف عليه، أما نتائج هذه المشاركة فهي تتوزع بين أطرافها كل حسب حصته في رأس المال، سواء في حالة الربح أو الخسارة، مع تخصيص جزء من العائد للشريك القائم علي إدارة المشروع(مصطفي كمال ،2002 ، ص93).

2-المشاركة المنتهية بالتمليك:

فيها يمول المصرف الشركة بجزء من رأس المال، كما يمول الشركاء بالجزء الآخر، مع تقديم الجهد والعمل اللازم لتسيير النشاط الاقتصادي. وذلك في إطار عقد مشاركة متناقصة بشكل تدريجي يتناسب طردياً مع ما يقوم العميل بتسديده للبنك حتي تنعدم مشاركة البنك، ويحل العميل محله في ملكية الموجودات الخاصة بالمشروع في نهاية المدة سواء دفعة واحدة أو علي دفعات، وخلال فترة المشاركة يستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من الأرباح بموجب الاتفاق الوارد بالعقد .

3-المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب إحتياجه، ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام(وحيدأحمد, 2010م ص272).

ثالثاً: المرابحة :

تُعرف: " بأنها البيع الذي يزيد فيه سعر بيع السلعة عن سعر شراء السلعة الأصلي لتحقيق ربح(محسن الخضيري, 1995 ص 122).

أنواع المرابحة :

1- **المرابحة البسيطة:** هي" بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معلوم متفق عليه بين المتعاقدين(احمد سالم, 2005م ص30) .

2- **المرابحة للآمر بالشراء:** وتعرف بأنها" البيع الذي يتفاوض ويتفق فيه شخصان أو أكثر ثم يتواعدان علي تنفيذ الاتفاق الذي يطلب بموجبه الآمر من المأمور شراء سلعة معينة أو موصوفة، ثم يعده بشراء هذه السلعة منه ، علي أن يعقد علي ذلك بيعا جديداً، إذا أختار الأمر إمضاء الاتفاق بعد تملك المأمور للسلعة(علي كاظم، 2009 ص89) .

رابعاً : بيع السلم

عُرف عقد السلم بأنه "هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة و معلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا (عبد الرحمن يسري،1995م ص 67).

كما عُرف أيضاً بأنه بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلي فترة قادمة وقد يسمي بيع السلف إذا هو صيغة تمويلية نقدية و عينية مناسبة للمؤسسات الاقتصادية حيث يمكن أن يكون الثمن (رأس مال السلم) نقدا يدفع مقدما أوعينياً، مثل مواد أولية معلومة المقدار، آلات وتجهيزات، أو منفعة كتقديم مبني لعمل مصنع، فتستخدمه المؤسسة لمدة معلومة، و قد يكون خدمات نقل لمدة معينة لمسافات معينة، و يكون المقابل كميات معينة من منتجات المؤسسة محددة الصفات تسلم في آجال معينة وفي المصارف يقوم المصرف بتقديم المال للمنتج مقابل قيام المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها .(محمد صالح،2001، ص72)

خامساً:المزارعة:

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلي مَن يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوعٌ من المشاركة بين طرفين الطرف الأول:يمَثِّله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة الطرف الثاني يمَثِّله صاحب الأرض أو العامل.

حيث يشارك الطرف الأول "مالك الأرض" بتقديم البذور والأرض أما الطرف الثاني فيشارك بعمله في الأرض، ويحدد نصيب كل طرف منهما بنسبة شائعة من الناتج أو من ثمن بيعه، ويتحملان الخسارة، ويسمي هذا النوع بالتمويل علي أساس المشاركة في الإنتاج (صوان، محمود، 2001، ص177) .

سادساً:المساقاة:

لغة :مأخوذة من السقي وذلك أن يقوم الشخص علي سقي الشجر ويكون له من ريعها جزء معلوم(إرشيد، محمود، 2007، ص41)

اصطلاحًا: معاقدة علي دفع الشجر إلي مَن يصلِحها بجزء معلوم من ثمرها، أو هي نوع شركة علي أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر، وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، والمُساقَاة سدٌّ لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا درايةَ لهم بتعهُّد الأشجار فيحتاجون إلي معاملة مَن له خبرة في ذلك، تُعتَبر المُساقَاة نوعًا متخصِّصًا من" المشاركة "في القطاع الزراعي بين طرفين الطرف الأول يمَثِّله المصرف الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب، أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي، لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، علي مبدأ الربحية التجارية،والطرف الثاني :يمَثِّله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي حتي تنضج الثمار، وقد يكون الطرف الثاني طالب التمويل الذي يمتلك أرضًا ويرغب في تطويرها وزراعتها باستغلال مياهها الجوفية، أو نقل المياه إليها من موقع يتميز بغزارة مياهه، ولعلَّ مشروعات تمليك الأراضي الصحراوية للشباب، أو تمليك خِرِّيجي كليات الزراعة أراضي معينة ذات مساحة محدَّدة للقيام بزراعتها وسقايتها، تُعَدُّ نوعًا من المشاركات التنموية التي يجدر أن تُولِيها المصارف الإسلامية ما تستحقُّها من العناية والأولوية(صوان،محمود ص 180).

سابعاً:المغارسة .

اما المغارسة فهي إعطاء شخص أرضاً ليغرس فيها شجرا معيناً، علي أن يكونا شريكين في الأرض والشجر بنسبة معلومة كالنصف أو الثلث ونحوهما، إذا بلغ الشجر قدراً معينا من النماء قبل أن يثمر، والمغارسة تسمي أيضا "المناصبة" لأن الشجيرات عند غرسها تسمي في بلاد

الشام نصبا ويمكن ان ينفذ المصرف الإسلامي هذه الصيغة من خلال شراء أراضي زراعية ثم استثمارها بالتشارك مع الشركات أو الأفراد من خلال صيغة المغارسة أو أن يتقدم من يمتلك الأرض إلي المصرف لتمويل إنشاء وزا رعة الأرض من خلال صيغة المغارسة ويقوم المصرف إما بتنفيذ استصلاح الأرض او البساتين مباشرة أو من خلال شركة يمتلكها المصرف أو من خلال الدخول مع طرف ثالث بصيغة من الشراكة أو الإيجاره أو المقاولة(عبد العزيز الخياط، 2004م ص7).

ثامناً:الإجارة :

هي عقد علي منفعة معلومة، تؤخذ شيئاً فشيئاً(محمد مكي،1998، ص 180). أي بيع منفعة أو خدمة وليس سلعة وعقد الإجارة يتضمن تحديد صفة العين المؤجرة وتمكين المستأجر منها و تعهد مالكها بصيانتها، ولا يشترط علي المستأجر ضمان العين المأجورة إلا في حالتي التعدي والتقصير، وذلك خلال مدة وأجرة يتفق عليهما طرفي العقد(عبد الرحمن يسري،1995، ص68)

أنواع الإجارة :

الإجارة المنتهية بالتمليك:

إنَّ صِيغَة التأجير المنتهي بالتملُّك هي الصِّيغَة السائدة في المصارف الإسلامية، ويتضمَّن عقد الإيجار المنتهِي بالتمليك التزام المستأجِر أثناء فترة التأجير أو لدي انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي، ويجب أن ينصَّ في العقد بشكل واضح علي إمكانية اقتناء المستأجِر لهذا الأصل في أي وقتٍ أثناء مدَّة التأجير أو حين إنتهائها، كما ينبغي أن يكون هناك تفاهم واضح بين طرفي العقد بشأن ثمن الشراء، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع قِيم الدفعات الإيجارية، وتنزيلها من الثمن المتَّفَقِ عليه ليصبح المستأجر مالكًا للأصل(صوان محمود' ص167)

1. **التأجير التشغيلي:** ويعرف التأجير التشغيلي بأنه التأجير علي أساس "الوفاء غير الكامل"، حيث أن الدفعات الإيجارية لا تكفي لأن يسترد المؤجر كامل الإنفاق الرأسمالي، ويتم إسترداد الباقي من خلال التصرف في الأصل أو بإعادة تأجيره.
2. **التأجير التمويلي** فهوعقد يقوم بموجبه المؤجر بتمويل شراء الأصول والمعدات والأجهزة التي يحتاجها المستأجرون، ثم يؤجرها لهم علي مدة زمنية تغطي الدفعات الإيجارية خلال

فترة التعاقد وقد ينتهي هذا التأجير بتمليك الأُول محل العقد للمستأجرين وحينها يسمى "التأجير المنتهي بالتمليك" ، ويتم حساب أقساط التأجير بحيث يؤدي خلال مدة التعاقد إلي تعويض رأسمال الأصل المؤجر وتحقيق عائد مناسب للمستثمر(محمد بوجلال, 1999ص75) .

تاسعاً:الإستصناع:

هوعقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق علي الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل(عبد الرحمن يسري، 1995 ص72)

يعني عقد الاستصناع أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة ما بمواد من عنده وذلك نظير ثمن معين يتفقان عليه ويساهم في تمويل صغار الصناع أو الحرفيين، وفقا لاستراتيجية معينة لتنمية المؤسسات الاقتصادية وكما أن عقد الاستصناع يصلح بطبيعته لتمويل إحتياجات رأس المال العامل ولا يستخدم لتمويل رأس المال الثابت، حيث هذا سيؤدي إلي ارتفاع مخاطر عدم الوفاء بالعقد، أي الإخفاق في تسليم السلعة المطلوب تصنيعها(محمود عبدالكريم، 2007م ص117).

عاشراً:البيع الآجل (بيع التقسيط) :

البيع الآجِل هو أن يتمَّ تسليم السلعة في الحال مُقابِل تأجيل سداد الثمن إلي وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزءٍ منه، وعادةً ما يسدَّد الجزء المؤجَّل من الثمن علي دفعات وأقساط، فإذا سُدِّدَت القيمة مرَّة واحدة في نهاية المدَّة المتَّفَق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع آجِل، وإذا سُدِّد الثمن علي دفعات من بداية تسلُّم الشيء المبيع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط و قد أجازه جملة من الفقهاء بشروط أهمها(وحيد, 2010،ص189).

- أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع.

- بيان قيمة كل قسط من الثمن و تعيين مدة استلامه منعا للجهالة.

– إذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يتم تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، و إنما ينتظره إن كان معسرا، و يقاضيه إن كان مماطلا.

إن مزايا عقد البيع الآجل واضحة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية كمشتري للمواد الأولية أو السلع الوسيطة، التي تحتاجها في نشاطها الإنتاجي، كما يمكن استخدامه لشراء المعدات والأدوات، لكن ينبغي للمؤسسة أن تنظر إلي الأجل المحدد للسداد، وتنظر لوفرة السيولة النقدية الحاضرة لتمويل العمليات الجارية(محمد مكي، 1998 ص189).

أحدعشر :التورق :

التورق لغة هو طلب الورق أي الدراهم ، وإصطلاحاً هو شراء سلعة معينة وإعادة بيعها لطرف ثالث بغرض الحصول علي نقد، وظهر هذا النوع من التمويل لتمكين عملاء البنوك من الحصول علي النقد بطريقة إسلامية بدلاً من اللجوء للقروض التقليدية، حيث يمكن أن يقوم المصرف بشراء أو تمويل السلعة المطلوبة، ومن ثم بيعها للعميل زائداً ربحاً محدداً ثم يقوم ببيعها لصالح عميله وإضافة المبلغ لحسابه، وفيما بعد يمكن أن يقوم العميل بدفع مبلغ الشراء نقداً أو بالتقسيط(شلهوب علي، ص426)

أنواع التورق :

التورق البسيط :

يلجاء العميل الذي يحتاج إلي السيولة النقدية لشراء سلعة بالأجل من المصرف الإسلامي وغالبا ما تكون بصيغة المرابحة ثم يقوم ببيعها نقداً إلي طرف آخرغير الذي أشتراها منه وعندئذ يحصل علي السيولة النقدية وهوعقد يشبه إلي حد كبير شركة الوجوه ، حيث يشتري الشركاء بالأجل ثم يبيعون ما اشتروه بغرض تحقيق الربح (مصطفى كامل, 2002م ص198).

التورق المنظم :

التورق المنظم يعني بيع السلعة التي تم شراؤها بالمرابحة بواسطة البنك لأحد من عملائه عن طريق الوكالة ودفع قيمة البيع نقداً له علي أن يستمر في سداد المرابحة في أجلها المحدد مسبقاً ويحدث التورق المنظم عندما يقوم العميل بشراء سلعة من المصرف بالمرابحة ويوكل المصرف ببيعها له نقداً وتوريد قيمتها في حساب العميل (محمد محمود 2005 ،ص277).

المبحث الثاني

مفهوم ومتطلبات ومقاييس التنمية الإقتصادية

2-2-1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع التي وجدت مكاناً مرموقاً بين الدراسات الإقتصادية وقد إستحوذت علي إهتمامات الكثير من الإقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية وظهرت نتيجة لذلك العديد من التعريفات للتنمية الإقتصادية وتعددت نتيجة لتعدد الزوايا التي ينظر منها كل من تناول موضوع التنمية الإقتصادية ومن تلك التعريفات:

عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة بانها " تنمية المجتمع والتي تستند علي رفع مستوي المعيشة وتركيز اهتمامها أساسا علي المناطق الريفية(هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2003 ص2).

تعبر التنمية الإقتصادية عن "الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي مع زيادة نصيب الفرد منه فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلي تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي (محمد عبد العزيز, 2007م)

كما وعرفت "بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم، وهذا الإنتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الإقتصادي (محمد عبد العزيز, 2008م ص51)

يري إسماعيل صبري عبد الله "أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الإقتصادي محورها الفقري". ولكنه لا يستوعبها بالكامل، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محدد المعالم والقيم(محمد صفوت، 2010ص11).

2-2-2 متطلبات التنمية الاقتصادية:

هنالك عدة متطلبات من الضروري توفرها لضمان تحقيق التنمية الإقتصادية أهمها :

التراكم الرأسمالي:

يعتبر التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وإن جوهر تراكم رأس المال يعزز من مقدرة البلد علي إنتاج ويحقق معدلاً عالياً للنمو والاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلاً عن الاستهلاك.

1-الموارد الطبيعية:

هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية وعرفت الأمم المتحدة الموارد الطبيعية "علي أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي وذلك إن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يمكنه من إنتاج فائضا لمنفعته" .

2-الموارد البشرية:

تعني القدرات والمهارات والمعرفة لدي الأفراد والتي يتم إستخدامها في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة والتي تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية لأن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، كما توضع وتنفذ بواسطة التنمية بواسطة الإنسان،و يصبح هو المنتفع منها(احمد سمارة:2002م ص 26).

4-تكنولوجيا المعلومات والمعرفة:

"هي الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وهي أيضاً أي معرفة عملية منظمة تم تأسيسها علي النظرية أو التجربة العلمية التي تعزز قدرة المجتمع علي إنتاج السلع والخدمات (حسام الدين بن ظاهر: 2004،ص46).

2-2-3 مقاييس التنمية الإقتصادية:

إرتبطت المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الإقتصادية إرتباطاً وثيقاً بتطور مفاهيمها وذلك أنه لايتم تحقيق التنمية بالصورة المطلوبة إذا إقتصر التغيير فيها علي الجوانب الاقتصادية فقط وأُهملت الجوانب الإجتماعية, هنالك العديد من المؤشرات لقياس التنمية منها:

أولا: المقياس الاقتصادي التقليدي (الناتج المحلي الإجمالي):

هو أقدم مقاييس التنمية الإقتصادية الكمية وعند إستخدام الناتج المحلي الإجمالي لقياس التنمية يجب الاخذ في الإعتبار معدل النمو في السكان, حيث يجب أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلي من معدل النمو في السكان لتحقيق مستوي رفاهية أكبر في الدولة, وفي حالة وجود معدل نمو في الناتج المحلي مع زيادة أكبر في معدل السكان فإن الدولة لا تحقق نمواً إقتصاديا (حربي عريقات: 1992 م ص26)

ثانياً: مقياس مستوي المعيشة:

يحتوي علي ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة وهي :

1- الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوي وصحة حيث يقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية وكثافة الأشغال ومدي الاستقلالية في استخدام السكن
2- الحاجات الأساسية المعنوية وهي التامين والتمتع بوقت الفراغ والأمن.
3- الحاجات الأعلي وهي فائض الدخل الذي يتبقي بعد إشباع الحاجات الأساسية.

ثالثا: المقياس المادي المتقدم (نوعية الحياة):

في هذا المقياس توجد ثلاث مؤشرات للتنمية (عادل حسين وآخرون:2001 م ص104)

1- معدل وفيات الرُضع

2- توقع الحياة عند الميلاد

3 - نسبة السكان المتعلمين

رابعاً: المقياس العام للتنمية:

وظهر هذا المقياس نتيجة لمحاولة عدد من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRID) صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس الإقتصادي التقليدي وتوصل الباحثون لمقياس مركب من (18) مؤشراً تم إختيارها من بين (73) مؤشراً يضم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،ووقع الإختيار علي (58) دولة من الدول النامية والمتقدمة، وقد تم انتقاء هذه المؤشرات حسب قيمة معامل الارتباط بين كل مؤشر وبقية المؤشرات بعد ذلك تم إختيار المؤشرات ذات الارتباط المرتفع وهي:(عبد اللطيف: 2002م، ص 56)

1. توقع الحياة عند الميلاد.
2. نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر.
3. متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني.
4. نسبة الاستيعاب من التعليم الابتدائي والثانوي معاً.
5. نسبة الملتحقين بالتعليم الفني أو المهني.
6. متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
7. متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان.
8. متوسط عدد أجهزة التلفون لكل ألف من السكان.
9. متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان.
10. نسبة السكان الذين يحصلون علي كهرباء، غاز، مياه نقية.
11. الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للذكور فقط).
12. نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة.
13. متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء.
14. متوسط استهلاك الفرد من الصلب.
15. متوسط استهلاك الفرد من الطاقة.
16. نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
17. متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.
18. نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلي جملة السكان(عبد القادر السويفي،2002م ص89)

خامسا: المقياس المركب للتنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو": عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس".(تقرير البنك الدولي1991، ص20) وأهم الخيارات التي يعبرعنها التقريرهي:

1- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والتي تعتمد في الأساس علي التغذية والماء النقي والهواء غير الملوث والصحة الجيدة وحجم الإنفاق الحكومي علي القطاع الصحي والخدمات المرتبطة به .

2- حيازة المعرفة ويتم قياسها بنسبة الأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة من عمر 15عام فأكبر ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي .

3- التمتع بحياة كريمة وتقاس باستخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي يتم حسابه من خلال معدل القوة الشرائية.

2-2-4 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتبر التمويل جزء مهم لعملية التنمية الاقتصادية و يقصد به " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير التنمية سواء في القطاعين الخاص أو العام (محمدعلي،2001م،ص 21).

يعني تمويل التنمية تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز برامج ومشروعات التنمية الضرورية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع(هيثم محمد،2000، ص77)

وتقسم الموارد التمويلية لعملية التنمية إلي :

1- الموارد المحلية :

وتعني أن يعتمد تمويل التنمية علي المصادر المحلية لأنها تمثل مقدرة المجتمع المحلي علي تعبئة موارده المحلية وتخصيصها لمشاريعه الإستثمارية، ويعرف التمويل المحلي بأنه"كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة

التي تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن(حياة بن إسماعيل, 2006م ص2) وهنالك عدة مصادر تمويل محلية للتنمية الاقتصادية هي:

أولاً :الإدخار:

هو: " الجزء المتبقي من الدخل الشخصي والمستخدم لأغراض التوسعات المستقبلية فالسياسة الادخارية الرشيدة يجب أن تعمل علي تحقيق فائض إقتصادي يستخدم لأغراض التنمية, ويقسم الإدخار إلي:

الإدخار العائلي (الشخصي):

يقصد به ما يتم الاحتفاظ به من فائض بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخل وبين ما ينفقونه علي الإستهلاك ويساهم الإدخار العائلي مساهمة متواضعة في تمويل برامج التنمية الإقتصادية في الدول النامية وذلك لأن مستويات الدخول لاغلبية أفراد المجتمع منخفضة ويتم توجيه الجزء الاكبر منها للإستهلاك.

إدخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال):

تتكون مدخرات القطاع الخاص من الأرباح المحتجزة لمؤسسات القطاع الخاص والتي لايتم توزيعها علي أصحاب رؤوس الأموال وإنما تُستثمر في مشاريع تنموية(عصام خوري، 2000،ص211) .

إدخار القطاع الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية علي المصروفات الحكومية و أهم الإيرادات الحكومية هي الضرائب ،الرسوم ،الغرامات ،التراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فهي مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية، وإذا كانت الإيرادات أكبر من المصروفات هذا يمثل ادخار القطاع الحكومي(أحمد المشهراوي:2006مص60).

إذا ما تم ترشيد الإستهلاك الحكومي والحد من الهدر والإنفاق وتطوير أساليب جديدة للتحصيل الضريبي فهذا سيؤدي إلي تقليص الإنفاق الحكومي وستميل الموازنة العامة للدولة إلي الإرتفاع مما يزيد من مساهمة القطاع الحكومي في مشاريع التنمية(عصام خوري:2000 ص212).

ثانياً: التمويل بالعجز:

يسمي أيضا بالتمويل التضخمي ويقصد به قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار عن طريق إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمي بالتمويل التضخمي نسبة لزيادة الإصدار النقدي لتوفير موارد إضافية للوحدات الاقتصادية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب أنه يؤدي إلي انخفاض قيمة العملة وبالتالي إنخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك،كما يؤدي إلي انخفاض القوة الشرائية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية بدلاً عن العملة المحلية مما يقلل من عملية الاستثمار،أيضاً يؤدي إلي تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات و زيادة الواردات ونقص الصادرات مما يؤدي إلي توزيع الدخل والثروة بطريقة متفاوتة وينجم عن ذلك إضطرابات اجتماعية وسياسية (عرفان تقي،1999،ص46).

ثالثاً:التمويل المصرفي :

هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، وان الوظيفة الرئيسية للمصارف هي الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وأيضاً يعمل القطاع المصرفي علي توفير الائتمان للمحافظة علي مستوي الإنفاق القومي وخزن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وأوراق مالية, والعمل علي إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلي تعزيز النمو الاقتصادي حيث يقوم القطاع المصرفي بدور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة (مصطفي كمال: 2002،ص27)

2-الموارد الخارجية:

تنشأ الحاجة إلي التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية إذا عجزت المدخرات المحلية عن توفير المال للمشاريع التنموية وإذا عجزت حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات عندها يتم الإستعانة بالمصادر الخارجية لتوفير المال الكافي لتحقيق التنمية الاقتصادية والمصادر الخارجية هي:

اولاً:الإستثمارات الأجنبية :

قد تكون هذه الإستثمارات مباشرة وبالتالي تتم إدارتها من قبل الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها و تكون هذه المشروعات في شكل مزارع او مصانع أو مناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية،أو قد تكون غير مباشرة وفي هذه الحالة تكون في شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية في السوق الوطنية المالية أي حصول الأجانب علي عائد من رأس المال دون إن يترتب عليه إتخاذ أي قرارات أو إدارة للإستثمارات.

ثانياً: المنح والإعانات:

تتمثل في الأموال الواردة من الدولة المانحة إلي الدولة الممنوح إليها ، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أي في شكل عملات قابلة للتحويل أو عيني في شكل سلع أو خدمات إستهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية.

ثالثاً:القروض:

قد تكون عامة أو خاصة فالقروض العامة هي القروض التي تطلبها الحكومات الوطنية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات التابعة لها كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وغيرها، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يطلبها أشخاص طبيعيين أومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل أو من صناديق التمويل الإقليمية(سميرمحمد:1988 ص4)

المبحث الثالث

دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية

يبرز الدور التنموي للمصارف من خلال قيامها بعملية توزيع الموارد المتاحة للمشاريع التنموية ليضمن الإستخدام الكفؤ لهذه الموارد وهذا لن يتأتي إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف علي خلق ائتمان يفوق ما لديها من إحتياطيات نقدية ورأس مال مدفوع، وودائع متنوعة ناتجة عن إدخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول سابقة، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تقدم إلي أصحاب المشروعات علي شكل قروض تمكنهم من تحقيق استثمارات تعمل علي خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات بما يؤدي إلي تحقيق النمو الاقتصادي (السامرائي،2006،ص72).

2-3-1 دور الإدخار في التنمية الإقتصادية :

يُعرف الإدخار بأنه " ذلك الجزء من دخل الفرد الذي لا ينفق علي السلع الاستهلاكية والخدمية ولا يخصص للاكتناز فالادخار من الأدوات التي يضبط بها الاستهلاك وبالتالي يتم توجيه الأموال إلي المشاريع التي تعود بالنفع علي الفرد والمجتمع ورفع مستوي الإدخار وتوجيهه نحوالإنفاق الاستثماري التنموي يكون له الاثر البالغ في تحقيق التنمية الإقتصادية (قطب مصطفي: 2001،ص55)

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي إذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار, ويساهم الجهاز المصرفي في التنمية من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها وإعادة توزيعها في شكل تمويل لذلك تعمل المصارف علي تنمية الوعي الادخاري بين عملائها بشتي الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق مع أهداف الدولة وبما يعود علي الفرد والدولة بالنفع العام ففيما يتصل بالفرد تهيئ هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل لذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها علي عائد مجز إما أن ينفقه في مواجهة إمطالبه المتزايدة واما أن يزيد

به مدخراته واستثماراته وتوجه الدولة هذه المدخرات إ لي الإنفاق علي مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة. (http://www.arab-ency.com)

2-3-2دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية :

يعرف الإستثمار بأنه "التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول علي تدفقات مالية مستقبلية(إبرهيم محمد: 2007 ص5).

يبرز الدور التنموي للإستثمار من خلال المساهمة في الانشطة الضرورية للمجتمع عن طريق التشغيل الكامل لرأس المال ومشاركتة في النشاط الانتاجي الحقيقي فضلاً عن تنمية العنصر البشري من خلال تراكم رأس المال الاجتماعي الذي يساهم في تنمية الانسان وقدراته ورفع كفاءته الانتاجية وبذلك يحقق التنمية المنشودة (رفعت السيد:1980ص81).

كما يمكن للمصارف الإسلامية أن تسهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما تقوم به من عمليات تقديم للتمويل المصرفي من خلال الصيغ المصرفية الإسلامية المرابحة او المضاربة او المشاركة وبالتالي تحقيق قدر كبير من تنمية القطاعات التي يسعي المستثمرون الي تأسيسها وفيما يلي بيان للأدوار التنموية لبعض صيغ التمويل المصرفي الأسلامي وخاصة المستخدمة في المشاريع قصيرة ومتوسطة الاجل:

الدور التنموي لصيغة المضاربة :

لصيغة المضاربة دوراً بارزاً في تطويع الاستثمار المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة بحيث يمكن للمصرف تجميع الأموال من مصادر متعددة وبالتالي إستثمار هذه الأموال المتجمعة في أنشطة مختلفة علي أساس المضاربة الشرعية وهذا ما يشجع رجال الأعمال والمستثمرين علي الإقبال علي العمل بهذه الصيغة إذ يقدم المصرف لعملائه رأس المال الذي يهيء الطريق أمام العامل الأجير سواء أكان مهنياً باليد كالحداد والنجار أو مهنياً بالفكر كالطبيب والمهندس أو مهنياً بالإدارة أم بالمعرفة كالخبير في التجارة والزراعة ليصبح كل واحد من هؤلاء شريكا في

العمل و عن طريق التخطيط العملي يصبح عامل المضاربة مالكا لرأس المال الذي يعمل فيه وهكذا تتحقق التنمية الإقتصادية (سامي حسن: 1988ص4) .

الدور التنموي لصيغة المشاركة :

تواجه الدول النامية بصفة عامة مشكلة عدم قدرة رؤوس الأموال الوطنية المتاحة لديها، علي تمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية، مما يعرقل التنفيذ ويضعف فرص الاستثمار وخاصة في المشروعات الوطنية التي لا تحقق للمستثمر أرباحا سريعة أو عائدا مرتفعا، بالإضافة إلي عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة,إن عملية التمويل بصيغة المشاركة وخاصة طويلة الأجل تتطلب إنتاج سلع وخدمات جديدة كما أن اعتمادها في العملية التمويلية يقوم علي أساس دراسة مختلف المشاريع، ثم اختيار أكثرها عائداً وأيضاً في ظل التمويل بالمشاركة تتحرك الإيرادات النقدية في نفس إتجاه المدفوعات، وهذا يؤدي إلي استقرار الاستثمار فضلاً عن أن التمويل عن طريق صيغة المشاركة يساعد علي تنشيط التكوين الرأسمالي، وهذا يؤدي بدوره إلي فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخري تتجه الأموال المكتنزة أو المدخرة إلي الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات استثمارية هامة، فتزداد الكفاءات الموظفة، وتنخفض البطالة، ويزداد الطلب الكلي علي السلع والخدمات (صالح صالحي، 2006م ص37).

الدور التنموي لصيغة السلم :

التمويل بعقد السلم والسلم الموازي يعد أهم البدائل الشرعية عن نظام التمويل بالقرض الربوي، حيث تقوم المؤسسة المصرفية بشراء المواد من الأفراد بسعر أرخص مما هي عليه في السوق ، ثم تقوم ببيعها والاستفادة من الفارق الربحي بين الصفقتين المنفصلتين وتعدد مجالات التعامل بالسلم حيث تشمل المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ونشاط المقاولات (هالة طالب، 2015م ص2).

كما يؤدي التعامل بالسلم إلي زيادة الإنتاج، حيث يشجع المزارع علي الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية باستخدام أساليب الزراعة الحديثة والمتطورة ،قد تؤدي البطالة إلي حرمان كثير من الناس من التمتع بمستويات معيشية مناسبة وتحرم المجتمع من إستغلال حقيقي للموارد

البشرية ويتمثل دور السلم في الحد من البطالة والفقر وزيادة مستوي الدخل كونه يقوم بتوفير التمويل الازم المتمثل في مستلزمات الإنتاج، لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لايملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذها والحصول بمقتضي هذا التمويل علي منتجات ، يتولي البنك إعادة تسويقها في السوق الداخلي أو الخارجي للبلد ما يسهم في رفع مستوي المعيشة وازدهار الصناعة الداخلية ومن ثم الحد من الفقر(www //islamicbank.ly/ar).

2-3-3- دور القطاعات الإنتاجية في التنمية الإقتصادية :

أولاً: دور القطاع الزراعي في التنمية:

يعتبر القطاع الزراعي حجر الأساس لأغلب إقتصاديات الدول النامية ويشكل ركيزة من ركائز التنمية الإقتصادية إذ يقدم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة لتوفير فرص العمل والعيش لقطاع لقطاع كبير من الريفيين .(هشام كوجر: 2010ص3)

تظهر مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في توفير الأمن الغذائي للسكان،توفير النقد الأجنبي الذي يستخدم في تمويل التنمية وذلك عن طريق الصادرات الزراعية كما يوفر القطاع الزراعي المواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي هذا فضلاً عن الزيادة في الدخول الزراعية تزيد من الضرائب التي المدفوعة للحكومة والتي بدورها تستخدم في الإنفاق علي التنمية (مدحت القريشي: 2007م،167)

ثانياً: دور القطاع الصناعي في التنمية:

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلي سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية ويعتبر التصنيع شرط ضروري لعملية التنمية الاقتصادية حيث أن تطور القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد علي تحويل المحاصيل الزراعية المختلفة إلي منتجات مصنعة لذلك فان الصناعة تعمل علي تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له من جهة وكذلك رفع قيمة الموارد الأولية عند تحويلها إلي منتجات نهائية والاستفادة من القيمة المضافة للإقتصاد يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها لأنه ينتج سلعة مصنعة عديدة للسوق الداخلي وللتصدير مما يوفر العملات الأجنبية

،كما يساهم في توفير فرص العمل وإكتساب المهارات نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامي إلي القوي العاملة مما يؤدي إلي خلق وزيادة الدخول للعاملين.

كما أن توسع القطاع الصناعي من شانه أن يساهم في تعزيز الإستقرار الاقتصادي إذ انه يساعد علي تقليل الاعتماد علي تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع إلي التقلبات في عوائد صادراتها ،وزيادة صادرات السلع المصنعة الأمر الذي ينعكس علي الناتج المحلي وعلي ميزان المدفوعات (فليح حسن, 2006م ص 182).

المبحث الاول

الصمغ العربي

3-1-1 مفهوم وخصائص وإستخدامات الصمغ العربي :

تعريف الصمغ العربي:

يطلق إسم الصمغ العربي علي الافرازات الكاربوهيدراتيه التي تنتج من سيقان وفروع النبات عن طريق جرحها طبيعياً أو عن طريق فعل الحيوان أوالانسان(محمد كامل 2008، ص8).

يُعرف الصمغ العربي بأنه عبارة عن الإفرازات الجافة التي يفرزها لحاء وأفرع أشجار الاكاشيا سنيغال(Acacia Senegal) والتي تسمي بالهشاب وأشجار الاكاشيا سيال Acacia (Seyal) التي تعرف بصمغ الطلح وهو مادة هلامية لزجة دابغة لونها شفاف يميل للون الحمر أو الأصفر لاطعم له ولا رائحة .(خالد فاروق: 2008ص14).

خصائص وإستخدامات الصمغ العربي:

يستخدم الصمغ العربي في الصناعات الغذائية كالحلويات والمأكولات والمشروبات كمايدخل في صناعة المبيدات الحشرية (خالد فاروق:2008 ص16).

كما يستخدم في أدوات التجميل وفي البوهيات والأحبار ولا يتم تعديله كيميائياً ويصنف ضمن المكونات الطبيعية. كما أنه مصدر هام للألياف ويحتوي علي ما لايقل عن 15% من الألياف الغذائية القابلة للذوبان وسعراته الحرارية قليلة، بالإضافة إلي أن الصمغ العربي طبيعي وخالي من السموم له مزايا تقنيه علي البدائل الأخري حيث تحتفظ المنتجات المحتوية علي الصمغ بنكهتها ومدة صلاحيتها لفترة أطول (تقرير البنك الدولي: 2007 ص10)

هذا بالإضافة إلي العديد من الإستخدامات الطبية التي تتمثل في :

1- يقلل من امتصاص الكلسترول الضار بالصحة وتخفيض مستواه في الدم مما يساعد علي السيطرة علي أمراض السمنة وزيادة الوزن

2- يقلل من إمتصاص الجلوكوز في الدم لأنه ينظم إفراز الأنسولين ليناسب معدل تحرير الجلوكوز داخل تيار الدم لمرضي السكري .

3- يقلل من محتوي النيتروجين في العصارة الغذائية بالأمعاء بعد مرحلة الهضم مما يساعد مرضي الكلي علي التخلص من كميات كبيرة من النيتروجين خارج نظام التنقية من الكلي المصابة.

4- يدخل في صناعة الأدوية لتميزه بعدم السمية وصلاحيته للاستعمال البشري من غير تحديد لكمية تناوله لأنه من فصائل المواد الآمنة.(سوسن2004م).

3-1-2 إنتاج الصمغ العربي :

ينتج الصمغ العربي في حزام طويل يتمدد في أفريقيا من الشرق إلي الغرب من مدينة داكار غربا وإلي جيبوتي شرقاً وينحصر بين خطي عرض 10-14 شمالاً، فيما يعرف بالسافنا الفقيرة، بالنسبة للسودان يتمدد حزام الصمغ العربي في 12 ولاية من حدود السودان مع إثيوبيا وإرتريا شرقاً إلي حدود السودان من دولة تشاد وأفريقيا الوسطي غربًا، و تقدر مساحة الصمغ الغربي ب 500 ألف كيلو متر مربع والتي تكاد تصل إلي ثلث مساحة البلاد بينما يسكن في هذه المنطقة أكثر من 14 مليون مواطن، وهم يشكلون أيضا أكثر من ثلث السكان(مجلس الصمغ العربي 2011م)

ينتج الصمغ في السودان من أشجار الهشاب والطلح وهذه الأشجار تنمو نمواً طبيعياً وفي مساحات شاسعة وتعتبر منطقة كردفان اكبر منتج للصمغ العربي علي نطاق السودان ونسبة إنتاجها 49.2%ومنطقة كسلا 24.4% منطقة دارفور 23.4% منطقة النيل الأبيض والازرق 2.9%(sudaninvest.org2014)

العوامل المؤثرة علي إنتاج الصمغ العربي:

هنالك عدة عوامل تؤثر علي إنتاج الصمغ العربي منها:

1-العوامل الطبيعية :

تؤثر درجة الحرارة تأثيراً قوياً ومباشرًا علي إنتاج الصمغ العربي خاصة في فترتي: (الطق وجني الصمغ.) لأن عملية الطق تحتاج إلي مناخ حار وجاف لنجاحها وأن الإنخفاض الشديد في درجات الحرارة يؤدي إلي تدني في إنتاجية الصمغ.

2-العوامل الحيوية:

أ- الحشرات:

أهمها الجراد الذي يتغذي علي أوراق الشجرة مما يؤدي إلي تقليل عملية التمثيل الضوئي ويتأخر نمو الشجرة لفترة تبدأ بعدها عملية تعويض الأنسجة التالفة ، مما يؤدي إلي إضعاف الشجرة وتأخيرعملية الطق والتي تتزامن مع إكتمال نمو الأوراق وإصفرارها وتساقطها والتي توافق نهاية موسم الأمطار.

ب- الحيوان

الفئران والأرانب من الآفات ذات التأثير علي شجرة الصمغ ، فالفئران تعمل علي تعرية جذور الشجرة في مراحل نموها الأولي مما يؤدي إلي موتها، اما الارانب فتأكل البراعم النامية وبالتالي يتأخر نمو الشجرة وربما أدي ذلك إلي موتها. كما يعتبر الرعي الجائر لا سيما الإبل والأغنام سببا في إبادة أشجارالصمغ .(عبد الله شمين ص12)

3- العوامل الإجتماعية والإقتصادية:

الظروف الإقتصادية والاجتماعيية الأكثر تأثيراً لأنها ترتبط بالإنتاج وتدني الاسعار وهجرة الشباب من القري إلي المدن للبحث عن مصادر للدخل لأن العائد المادي من الصمغ يمثل الحافز لبقاء المزارع في ارضه وتكبده مشاق انتاج الصمغ والتمسك بحرفته وفي حال

تدهور الاوضاع الإقتصادية المصاحبة لإنتاج الصمغ يدفع ذلك إلي عزوف المزارع عن انتاج الصمغ وقطع شجرته وبيعها حطباً والتوسع في فلاحة المحاصيل النقدية الأخري.

4-مشاكل التمويل :

عدم توفر التمويل اللازم للقيام بعمليات انتاج الصمغ العربي في الزمان المناسب مما يعوق العملية الإنتاجية .

5-ضعف البنيات الأساسية :

تتمثل في إفتقار مناطق الإنتاج للأسواق الفرعية ووسائل النقل وتوفرها في المدن الكبري مما جعل تجارة الصمغ تتم عبر الوسطاء وبالتالي يضطر المنتج لبيع انتاجه بسعر متدني نسبة لظروفه المالية وعدم قدرته علي المساومة بالإضافة لغياب التنظيمات الخاصة بالمنتج مما يجعله الحلقة الأضعف .

6-مشاكل أُخري:

هنالك مشاكل آخرى وتتمثل في :

أ- شح مياه الشرب وهي من المشاكل التي تؤرق المنتج وتجعله غير مستقر فبقاءه في منطقة لاتتوفر فيها المياه يؤثرعلي عمليات الطق والجني مما يؤثر علي الإنتاج .

ب-القطع الجائر والحرق وسؤ إستخدام اشجار الصمغ.

ج- ضعف خدمات الإرشاد الزراعي .

د- التوسع الأفقي وانتشار المشاريع الآلية علي حساب الغطاء الشجري .

هـ-الضرائب والرسوم المفروضة علي الصمغ العربي .(أحمد عوض 2013ص45)

3-1-3 تسويق الصمغ العربي:

بدأ التسويق الفعلي للصمغ العربي منذ الإستعمار وكان يتم تسويق الصمغ عن طريق المزادات وهو نظام ادخل عام 1922م لضمان حماية المنتج وتوفير سعر مناسب له وذلك لقلة الدخل الذي يحصل عليه مقارنة مع مايبذله من جهد في الوقت الذي يذهب فيه معظم ربح تجارة الصمغ للوسطاء والتجار (عبد العظيم ميرغني2004م ص3).

في عام 1962م تبنت وزارة التجارة والتموين مسئولية تنظيم تسويق الصمغ العربي وذلك بإنتهاج إسلوب تحديد سعر أدني للصادر بواسطة لجنة إستشارية برئاسة وكيل وزارة التجارة وعضوية مصلحة الغابات ،محافظ بنك السودان المركزي وممثلي المصدرين، وقد عالجت اللجنة المشاكل المتعلقة بالتسويق الداخلي للصمغ العربي ولكنها أهملت بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بعدم الإهتمام بالرقابة وضبط الجودة،وعدم الإهتمام بالبعد التنموي والمحافظة علي البيئة وقضايا الريف، وعلاجاً لأوجه القصور التي إتسم بها نظام التركيزتم إنشاء شركة الصمغ العربي المحدودة كشركة مساهمة عامة منحت إمتياز تنظيم تسويق الصمغ العربي داخلياً وخارجياً في سبتمبر 1969م (موسي محمد كرامة2001 ص5)

قد كان الصمغ العربي السلعة النقدية الأولي في السودان من حيث الصادرات الزراعية أما في الوقت الراهن فيعتبر أحد أهم صادرات السودان غير النفطية التي تعتمد عليها الدولة لمقابلة إحتياجاتها من النقد الاجنبي(عبد القادر 2011م ص 37)

جدول (3-1)

كميات وأسعار صادرات الصمغ العربي في الفترة من 2008-2016م

العام	الكميات المصدرة (طن متري	السعر (بآلاف الدولارات)
2008	55.731	60.909
2009	237.009	33.071
2010	18.106	23.782
2011	45.633	81.780
2012	69.268	67.102
2013	60.342	134.773
2014	59.734	96.976
2015	90.920	111.687
2016	61.782	98.293

المصدر: بنك السودان المركزي (الموجزالإحصائي للتجارة الخارجية)2019م

يتضح من الجدول (2-1) تذبذب صادرات وأسعار الصمغ العربي خلال فترة الدراسة حيث كانت اعلى الصادرات في العام 2009م وبلغت 237.009 ووأدني صادرات الصمغ العربي كانت في العام الذي يليه مباشرة 2010 وكانت 18.106 وقد يرجع السبب في ذلك لتدني الطلب العالمي للصمغ بينما الاسعار بلغت أدناها في العام 2010 وأعلاها في العام 2013م.

3-1-4 تصنيع الصمغ العربي:

يقصد باستراتيجية التصنيع مجموعة الخطط والبرامج والسياسات والاجراءات التي تهدف الي تطوير الصناعة في المدي الطويل عبر تدرج مرحلي يراعي الامكانات والفرص المتاحة ويفصل التحديات ويحدد كيفية مجابهتها باستخدام اليات محددة، وتؤكد بعض تجارب التصنيع في الدول المتقدمة التي اعتمدت علي الزراعة بان التصنيع الزراعي كان مرحلة اساسية من مراحل الصناعة التحويلية لايجاد القيمة المضافة ولتمويل بقية القطاعات الانتاجية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية(مصطفي محمد 2013 ص27).

ظل منتج الصمغ العربي يصدر إلي الخارج في شكل خام لعقود عديدة ، وبذلك فقد السودان قيمة مضافة كان من الممكن ان تتحقق إذا ما تم تصدير الصمغ مصنعاً وقد أجريت عدة محاولات لتصنيع الصمغ العربي محلياً وكانت المحاولة الأولى بمصنع ألبان بابنوسة عام 1970م بهدف الاستفادة من القيمة المضافة، وخلق عمالة مهرة، وإحياء المنطقة، وزيادة الأسعار خارجياً، وزيادة عائد المنتج، لكن توقف المصنع ولم يحقق أهدافه وظهرت محاولة أُخري في العام1994 م حيث بدأت شركة الخرطوم لتصنيع الصمغ العربي كأول شركة متخصصة في تصنيع الصمغ العربي تساهم فيها بعض المصارف وعدد من رجال الأعمال لإنتاج الصمغ الحبيبات والبودرة الميكانيكية (عبد القادر:2011 ص41) وفي الوقت الراهن زاد عدد المصانع, وأصبحت تُصنع الصمغ في شكل حبيبات وبلورات وبدرة ميكانيكية وهنالك إتجاه لإنتاج البدرة الرذاذية.(alsudanalyoum2017)

أهداف وفوائد تصنيع الصمغ العربي :

يهدف تصنيع الصمغ العربي النهوض بالصناعات السودانية كهدف تنموي إستراتيجي وتغيير الدور الهامشي للسودان الذي إقتصر في تصدير الخام فقط وإستعادة موقع السودان القيادي في إنتاج وتجارة الصمغ العربي عالمياً.إضافة إلي تحقيق القيمة المضافة للسلعة المنتجة بالتصنيع بالقدر والوجه الذي يتطلبه السوق (عبد الرؤوف 1995م ص3)

المبحث الثاني

تمويل قطاع الصمغ العربي

3-2-1 تمويل قطاع الصمغ بولاية شمال كردفان:

إن عملية ضعف التمويل للمشاريع الإنتاجية الأساسية في السودان والتي يعتبر قطاع الصمغ العربي أحدها مشكلة أساسية تحول دون تطور هذه القطاعات ومشاركتها في الإقتصاد، وبالنظر إلي نظم التمويل السائدة في قطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان فهنالك نوعين من نظم التمويل :

التمويل غير الرسمي :(الشيل):

ساد نظام التمويل التقليدي (الشيل) في مناطق إنتاج الصمغ العربي بالولاية وهو نظام يقوم فيه التجار بتوفير التسهيلات النقدية للمنتج لتمويل العمليات الزراعية من طق وجمع والتسهيلات العينية المتمثلة في السلع الضرورية (كالسكر، الشاي، وغيرها) لمقابلة إحتياجاته في موسم الخريف علي ان يعيدها بعد عملية الطق في شكل منتج بالاسعار المحددة سلفاً في بداية الموسم (عبد القادر:2011 ص90)

التمويل الرسمي :

هو التمويل الذي توفره المنظمات الدولية والمؤسسات المالية المحلية كالشركات والبنوك التجارية ويمكن توضيحه كالآتي:

3-2- 2 التمويل الذي توفره المنظمات الدولية:

وجد قطاع الصمغ العربي إهتماماً دولياً كبيراً من قبل الكثير من المنظمات الدولية وذلك بتوفير الدعم لمنتجي الصمغ العربي وتحسين البيئة التي يعملون فيها، إقامة البرامج التدريبية والارشاد الزراعي وغيرها من الأنشطة وفيما يلي جدول يوضح المنظمات الدولية التي قامت بتقديم الدعم لقطاع الصمغ العربي في الولاية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (3-2)

المنظمات الدولية الممولة لقطاع الصمغ العربي بالولاية

البرنامج	إسم المنظمة الداعمة	تاريخ الدعم
مشروع تعمير وتطوير حزام الصمغ بولاية شمال كردفان محليتي بارا وأم روابة	الحكومةالهولندية/منظمة اونسو التابعة للأمم المتحدة	1981-1995م
مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي بالقطاع الغربي (كردفان ودارفور)	برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الفاو	1981-1994م
مشروع (كير1) الزراعة الغابية والارشاد الغابي- شمال كردفان -الابيض	الوكالة الدولية الكندية للتنمية /منظمة كير	1986-1990م
مشروع(كير2) زراعة الغابات الشعبية - ولاية شمال كردفان	بتمويل من المعونة الأمريكية	1988-1995م
مشروع تطويرإنتاج وتسويق الصمغ العربي	منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)	1998-2000م
مشروع ترقية الإنتاج ودعم منتجي الصمغ العربي	صندوق دعم السلع العالمي	2004-2006م
مشروع دعم الامن الغذائي ومكافحة الفقر ومحاربة التصحر في البلدان المنتجة للصمغ العربي(تم التنفيذ عبر مرحلتين)	الحكومة الإيطالية و منظمة الأغذية والزراعة العالمية(الفاو)	2004-2005م 2006-2015م
مشروع ترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي في خمسة ولايات في السودان (ولاية شمال كردفان محليتي بارا وأم روابة).	البنك الدولي / المنظمة العالمية للتنمية الزراعية (إيفاد)	2008-2016م

المصدر : الهيئة القومية للغابات، تقرير البنك الدولي 2013م)

3-2-3 التمويل المقدم من المؤسسات المالية الأخري :(الشركات)

بدأت شركة الصمغ العربي المحدودة عام 1969م برأسمال بلغ (حوالي 3.4مليون دولار) مساهمة بين (القطاع الخاص وجمهورية السودان وإتحاد المنتجين) وكانت الشركة نفسها تحصل علي التمويل من البنك المركزي عندما يتعذر التمويل الذاتي او التمويل الممنوح من البنوك التجارية بالإضافة إلي مصادر تمويل اخري خارج السودان ،ولم يقتصر دور الشركة علي ضخ العملات الصعبة للبلاد من خلال عملية الصادر فقط بل كان لها دور تجاه مجتمع الريف المنتج من خلال دعم الولايات المنتجة والغابات بنسبة 10% من قيمة الصمغ الذي انتج في كل عام، هذا بالإضافة الي قيام الشركة بتنفيذ حفائر ومضخات مياه الشرب في مناطق الإنتاج بولايات كردفان الكبري إلي جانب دعمها لأسواق المحاصيل الكبري بالولايات المنتجة ،ودعم الخلاوي والمساجد والمدارس والمستشفيات .(موسي كرامة ص11).

كما وهنالك مساهمات فاعلة تقوم بها شركات القطاع الخاص في قطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان مثال لذلك الدور الذي قامت به شركة البحار الدافئة في حفر الآبار وتوفير مياه الشرب عبر التناكر في قرية الحميرة بشمال كردفان خاصة في فترة طق الصمغ والتي تبدأ من أكتوبر حتي ديسمبر.

3-2-4 التمويل المقدم عبر البنوك التجارية :

بالرغم من السياسات التي اصدرها بنك السودان المركزي وحسب البرنامج الخماسي 2015-2019م والذي يستهدف رفع الصادرات غير البترولية وعلي رأسها الصمغ العربي لتحقيق النمو الإقتصادي وتحسين الوضع المعيشي إلا أن التمويل الحالي لقطاع الصمغ العربي لا يغطي اكثر من 20% من الإمكانيات المتاحة (محمدأحمد 2016م).

في إطار برنامج ترقية إنتاج وتصدير الصمغ العربي تم في العام 2009 تكوين ثلاث محافظ لتمويل قطاع الصمغ العربي محفظة لدعم الصادرات مخصصة لتمويل الصادر يرعاها بنك المزارع يشترك فيها 12 مصرفا ،محفظة التمويل الاصغر لتميل منتجي الصمغ العربي في

مناطق الإنتاج يتبناها بنك السودان ومحفظة الصادر يتبناها بنك التنمية الصناعية (مجلس الصمغ العربي).

عند قيام الباحث لتقييم المحافظ التمويلية هذه لمعرفة جدواها وجد أن محفظة التمويل الأصغر التي يديرها بنك السودان المركزي لم يتم تفعيل برامجها ومحفظة التصنيع التي يقوم بإدارتها بنك التنمية الصناعية لم يتم تدشينها إلا في أغسطس 2018 م بينما المحفظة الوحيدة الفاعلة هي محفظة الصادر التي تم تكوينها في عام 2009م وفيمايلي أداء محفظة الصادر.

جدول (3-3)

يوضح لمساهمات البنوك في محفظة الصادر (المبالغ بملايين الجنيهات)

اسم البنك	المبلغ
بنك الخرطوم	10
بنك السودان المركزي	75
بنك التضامن الاسلامي	2
بنك البركه	5
البنك السوداني الفرنسي	15
بنك الشمال الإسلامي	5
الوكاله الوطنية للصادرات	10
مصرف المزارع التجاري	20
الجمـــــلة	**142**

المصدر: الوكاله الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات2019م

يتضح من الجدول (2-3) أن أعلى مبلغ مساهمة كان لبنك السودان المركزي يليه بنك المزارع التجاري والذي يتولى إدارة هذه المحفظة بينما أقل مبلغ مساهمة كان لبنك التضامن الإسلامي.

(جدول 3-4)

حجم الصادر والعائد لمحفظة الصمغ العربي منذ العام 2010—2016

حجم الصادر	2010-2011	2011-2012	2013-2014	2014-2015	2016-2017
القيمة الكلية للتمويل (بملايين الجنيهات)	22	33	46.5	148	110.5
حجم الصادر المستهدف (بلآلاف الأطنان)	12	15	12	20	20
حجم الصادر الفعلي (بلآلاف الأطنان)	6	4	7	7.9	9
الفترة الزمنية	عام	عام	عام	13شهراً	عام
العائد الفعلي للمحفظ	17.6%	14.13%	22%	6%	13%

المصدر :الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات 2019م

يتضح من الجدول (2-4) أعلاه أن قيمة التمويل الكلية لمحفظة الصادر في عام 2010-2011 بلغت 22.000.000 ثم أخذت في الزيادة في الأعوام اللاحقة حتي بلغت 148.000.000في العام 2014-2015 بينما العائد الفعلي للمحفظة كان في حالة تذبذب في أول عام للمحفظة بلغ 17% وحققت المحفظة أدني عائد لها في موسم 2014-2015 بلغ 6% ويرجع السبب في ذلك لإنخفاض السعر العالمي للصمغ العربي آنذاك .

3-2-5 تمويل منتجي الصمغ العربي:

فيما يتعلق بالتمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي بولاية شمال كردفان فقد وجد الباحث أن البنك الوحيد الذي منح تمويل لمنتجي الصمغ العربي خلال فترة الدراسة هو بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية، بلغ عدد جمعيات منتجي الصمغ العربي بولاية شمال كردفان 291 جمعية (الهيئة القومية للغابات 2019) إلا أن الجمعيات التي حصلت علي تمويل مصرفي خلال العشر سنوات التي خلت بلغت 149 جمعية فقط وجميعها تم تمويلها من بنك الإدخار للتنمية الصناعية ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

:

جدول رقم (3–5) يوضح التمويل المقدم من بنك الإدخار لمنتجي الصمغ العربي من الأعوام2010م إلي2017م

العام	2010	2011	2012	2017	الصيغه
حجم التمويل الممنوح للمنتجين	100.000	3.699.317	1.250.000	2.400.000	سلم
عدد الجمعيات	4	138	5	2	149
عدد الأفراد الممولين	2000	6500	2500	100	11100

المصدر: مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية فرع الأبيض 2019م

يتضح من الجدول (2–5) أن البنك بدأ بمنح التمويل لأربعة جمعيات منتجة للصمغ العربي في العام 2010 م ثم إرتفع عدد الجمعيات إلي 138 في العام الذي يليه ،ثم إنخفض إلي خمس جمعيات في العام 2012 نسبة لتعثر معظم الجمعيات في سداد ما عليها من إلتزامات وذلك بسبب إنخفاض سعر الصمغ العالمي في ذلك العام ، كما يوضح الجدول أيضاً أن الصيغة المتبعة في تمويل منتجي الصمغ العربي هي صيغة السلم

2–2–6 تمويل تجار ومصدري الصمغ العربي:

أما فيما يتعلق بتمويل تجار ومصدري الصمغ العربي بولاية شمال كردفان فقد تم تصيف البنوك إلي ثلاثة أصناف :

1– بنوك لم تمول هذه الشريحة إطلاقاً وهي :(البنك الزراعي، بنك النيل، بنك تنمية الصادرات، البنك العقاري ،البنك الإسلامي السوداني، بنك التنمية الصناعية،بنك امدرمان الوطني).
2– بنوك مولت هذه الشريحة ولكن عبر فروعها الرئيسية وكان دور الفرع هو تنفيذ عمليات المرابحات والمشاركات فقط دون منح التمويل وهي (بنك فيصل، بنك البركة ، بنك الخرطوم ،البنك السوداني الفرنسي).
3– بنوك مولت التجار والمصدرين بالولاية وهي (بنك المزارع وبنك الشمال الإسلامي).

جدول رقم (3-6)

يوضح البنوك الممولة لتجار ومصدري الصمغ العربي في ولاية شمال كردفان 2008م-2016م

العام	المبلغ المقدم من بنك المزارع	الصيغة	المبلغ المقدم من بنك الشمال	الصيغة	إجمالي المبلغ
2008	2.000.000	مشاركة +مرابحة	_		2000.000
2009	5.000.000	مشاركة + صادر	_		5000.000
2010	6.000.000	مشاركة + صادر	_		6000.000
2011	7.500.000	مشاركة + صادر	_		7500.000
2012	9.000.000	مشاركة + صادر	_		9000.000
2013	12.000.000	مشاركة+ صادر	10.000.000	مرابحة	22000.000
2014	15.000.000	مشاركة +مرابحة	14.500.000	مشاركة	29500.000
2015	_	_	_	_	_
2016	7000	مشاركة	21.000.000	مشاركة	28000.000

المصدر: إدارة الاستثمار ببنكي المزارع التجاري والشمال الإسلامي ، فرع الابيض -2018م

الجدول (2-5) يبين حجم التمويل الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي خلال فترة الدراسة حيث كان حجم التمويل متزايداً حتي العام 2014م حيث كان المبلغ 15.000.000 اما العام 2015م ففيه لم يتم منح أي تمويل نسبة لسياسات بنك السودان التي منعت منح تمويل للتجارة المحلية للصمغ العربي آنذاك والتركيز علي تمويل الصادر فقط ، ثم تراجع مبلغ التمويل في العام 2016م ليبلغ 7000 جنيه.

الفصل الثالث

منطقة الدراسة

المبحث الثالث

منطقة الدراسة

3-3-1 وصف عام لمنطقة الدراسة

الموقع والمساحة:

تقع ولاية شمال كردفان في المنطقة الجافة شبه القاحلة بين خطي طول (20 . 30) درجة شرقاً ودائرتي عرض (35 . 16) درجة شمالاً في مساحة تعادل 190,840 km2.
(مصلحة المساحة الأبيض 2007م) تضم الولاية ثمانية محليات وهي شيكان، بارا، ام روابة، الرهد، سودري، وجبرة الشيخ،غرب بارا ، ام دم حاج أحمد .

المناخ:

تقع ولاية شمال كردفان عموماً في منطقة السافنا الفقيرة حيث الجزء الشمالي حار جاف، ويبلغ متوسط كمية المطر حوالي 60 مل أما الجزء الجنوبي شبه جاف حيث يبلغ متوسط كمية مياه الأمطار حوالي250 مل، بينما أقصي جنوب الولاية حيث الكثافة النباتية العالية يبلغ متوسط كمية مياه الأمطار حوالي 4560 مل في العام.(منظمة الفاو،2006م). وتهطل الأمطار الموسمية خلال فترة مايو الي أكتوبر حيث تبلغ أقصي معدلاتها شهر أغسطس وتتسم بالتارجح والتذبذب من عام الي آخر مما ينعكس علي توزيع معدلات الأمطار حيث تقل كلما إتجهنا شمالاً وتزيد كلما إتجهنا جنوباً ، كذلك تتميز الفترة من شهر مارس الي يونيو بدرجة حرارة عالية وتبلغ اعلي معدلاتها في يونيو 42° مئوية نهاراً و27° مئوية ليلاً، كما تنخفض درجة الحرارة خلال موسم الأمطار من يوليو الي أكتوبر. وأيضاً يكون الطقس معتدلاً ودافئاً خلال الفترة من نوفمبر الي فبراير حيث تصل درجة الحرارة الي 30° مئوية نهاراً و 16° مئوية ليلاً.(الهيئة العامة للارصاد الجوي،2019م).

كما تذخر الولاية بمخزون كبير من المياه الجوفية المتمثلة في حوضي ام روابة وبارا وكذلك المياه السطحية والتي تتمثل في تردتي الرهد وام بادر بالإضافة الي الأودية والخيران مثل

وادي المقدم ووادي الملك شمال الولاية كما يجري جنوب الولاية خور ابوحبل وخور السكيران.(منظمة الفاو،2006).

التركيبة السكانية:

يبلغ عدد سكان ولاية شمال كردفان حوالي 2.920.992 نسمة (التعداد السكاني الآخير 2008) حيث يمثل سكان الريف نسبة 67% والحضر 13% والرحل 20%. (الجهاز المركزي للإحصاء 2019).

الأنشطة الإقتصادية بالولاية :

3-3-2 القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة ولاية شمال كردفان حوالي 188,474 كيلو متر مربعا 9,6 % من مساحة السودان تمثل الزراعه النشاط الإقتصادي السائد بولاية شمال كردفان ويعتمد إقتصاد الولاية علي الزراعة وبها 51 مليون فدان صالح للزراعة ، يستغل منها سنوياً 8,9 مليون فدان للزراعة المطرية التقليدية وأهم المحاصيل (الذرة ، السمسم ،الفول، الكركدي، حب البطيخ) بالإضافة إلي الإنتاج البستاني وتقدر مساحته المزروعة بحوالي 33.500 فدان وأهم منتجاته هي (الليمون ،الجوافة ،المانجو،الطماطم ،البصل ،الورقيات، البامية). بينما تبلغ مساحة الغابات والمراعي 35 مليون فدان والغابات الاقتصادية 5,27 مليون فدان لإنتاج صمغ الهشاب بالإضافة إلي صمغ الطلح وصمغ اللبان بالإضافة لثمار التبلدي ،الدوم ،النبق ، والعرديب وأيضاً القرض والسنمكة بالإضافة للأعلاف (.http://nks.gov.sd)

أما بالنسبة للقطاع الزراعي الحيواني فتعد الثروة الحيوانية إحدي الركائز الاقتصادية بالولاية ويأتي الرعي في المرتبة الثانية بعد الزراعة، وتشكل الولاية أهم مناطق تركز الثروة الحيوانية في السودان، حيث توجد أهم المراعي الطبيعية بالولاية ولها ميزة نسبية من حيث الكم والنوع في قطاع الثروة الحيوانية حيث تقدر الثروة الحيوانية ب 12.899.522 رأس من الماشية (وزارة الثروة الحيوانية 2019م) لذلك يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من القطاعات الإنتاجية الهامة في الولاية وأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي حيث يوفر عدة

مؤشرات تساعد في رسم السياسات ووضع الخطط وإتخاذ القرارات وقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للولاية بين71.4% و74.9% خلال الأعوام 2012 – 2016.(الجهاز المركزي للإحصاء 2019م)

3-3-3 القطاع الصناعي :

يهدف القطاع الصناعي بولاية شمال كردفان لإنتاج السلع الإستهلاكية التي يحتاجها المستهلك العادي ويشمل الصناعات التحويلية (تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته), الصناعات الإستخراجية , الكهرباء والمياه والبناء والتشييد ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الإنتاجية المهمة وقد تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الولاية ما بين 5.2 الي 6.5 خلال الأعوام 2012 – 2016 (الجهاز المركزي للإحصاء 2019م).

بالرغم موقع الولاية المتميز في وسط السودان ومواردها الطبيعية والزراعية ووجود مصفاة للبترول بها وربطها بالسكك الحديدية وبطرق برية بكل الولايات الاخري إلا ان النشاط الصناعي بها يعد ضعيفا حيث تمثل صناعة الزيوت 80% من الصناعات القائمة حيث يبلغ عدد المصانع 43 مصنعاً، موزعة علي محليات الولاية المختلفة وتتركز في مدينة الأبيض وأم روابة ، كما توجد مصانع للمواد الغذائية بالإضافة لصناعة البلاستيك ،المطابع والتغليف، صناعة الأثاثات،الصناعات اليدوية الخفيفة،الصناعات الجلدية والأواني الفخارية وصناعة السعف والجبن وصناعات الزينة والجلود وإحصائية المصانع الموجودة بالولاية خلال فترة الدراسة كانت كالآتي عدد 134 ورشة معدنية،17 مصنع للتلج ،13 ورشة خشبية،11 لكل من مصانع الطحنية والمطابع (مفوضية الإستثمار ولاية شمال كردفان 2019).

3-3-4 القطاع الخدمي :

يمثل القطاع الخدمي جزءاً مهما في الإقتصاد، بل ان القطاع الخدمي يمثل الجزء الأكبر في الإقتصاد العالمي، حيث تتميز دول العالم الأول المتقدم بإرتفاع نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي ويهتم هذا القطاع بتقديم الخدمة للناس، من خدمات الصحه،التعليم ،الخدمات المصرفية ،الإتصالات ،تجارة الجملة والتجزئة، خدمات الهندسة

والسياحة ،النشاطات الإقتصادية غير الربحية والخدمات الحكومية التي تتضمن حفظ الأمن الداخلي والخارجي,وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخدمي مابين 20% إلي 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالولاية (الجهاز المركزي للإحصاء 2019م).ويضم القطاع الخدمي القطاعات الفرعية التالية:

أولاً: قطاع التعليم في ولاية شمال كردفان :

تعتبر مدينة الأبيض حاضرة ولاية شمال كردفان واحدة من المدن القلائل في السودان التي بدأ التعليم النظامي فيها في وقت متقدم جداً إبان الحكم الثنائي حيث تم إنشاء كُتاب الأبيض شرق في العام 1908 م وكُتاب القبة ومدرسة بنات القبة، وفي عام 1929 م افتتحت مدرسة الاميرية الإبتدائية وهي أول مدرسة بالمديرية والوحيدة بكل مديريات كردفان ودارفور والنيل الأبيض، وشهد عام 1939 م بداية انطلاق نظام المدارس الأهلية في المدينة فتأسست المدرسة السورية الخاصة ومدارس النهضة ومدرسة مؤتمر الخريجين الوسطي، ومدرسة شنتوت الأولية ومدرسة كمبوني وبعد الاستقلال إزدهر التعليم في مدينة الأبيض وأنشئت العديد من المدارس التي كانت في قائمة المدارس المتفوقة علي نطاق السودان مثل مدرسة خور طقت والتي بدأت في مدرسة حنتوب 1948م ثم انتقلت إلي مدينة الأبيض عام 1951م ، وحالياً توسع التعليم واصبح يشمل تعليم الرحل ثم التعليم الثانوي بشقيه الأكاديمي والفني والتعليم العالي (http://nks.gov.sd2018)

جدول (3-1)

موقف التعليم بالولاية من2008 - 2016 م

العام	عدد الطلاب حكومي وخاص				عدد المدارس حكومي وخاص		عدد المعلمين	
	قبل المدرسي	اساس	ثانوي	تعليم كبار	اساس	ثانوي	اساس	ثانوي
2008	44,656	446,916	35,293	30,076	1,870	204	11,725	2,234
2009	47,875	459,644	39,733	36,391	1914	212	11933	2314
2010	55109	479956	58096	44364	1992	221	12052	2463
2011	58603	487245	39773	30450	2112	179	12443	3158
2012	47875	398447	63430	____	2285	99	11459	3273
2013	48740	528578	62285	29925	1648	65	9615	2936
2014	52384	385556	41334	15900	1648	79	9486	2797
2015	56389	309781	51035	5128	1591	80	9807	2610
2016	58603	407607	47086	7378	1562	82	9913	2715

المصدر :إدارة التخطيط التربوي _ وزارة التربية والتعليم ولاية شمال كردفان 2019م

يتضح من الجدول (3-1) ان عدد طلاب الاساس والثانوي كان في تذبذب واضح حيث إتسم بالزيادة حيناً وبالنقصان حيناً آخر، بينما تعليم الكبار كان بوتيره متناقصة بسبب عدم الإهتمام بفصول محو الأمية في السنوات السابقة .كما وان نسبة المعلمين إلي الاساتذه كانت تتراوح مابين 54:1 إلي 38:1 لمرحلتي الاساس والثانوي ، كما أن عدد المدارس الحكومية والخاصة كان في تناقص خلال فترة الدراسة .

ثانياً: قطاع الصحة بولاية شمال كردفان :

تضم مدينة الابيض حاضرة شمال كردفان ثمانية مؤسسات علاجية هي:مستشفي الأبيض الحكومي وتم ترقية بعض الاقسام إلي مستشفيات وهي (مستشفي النساء والتوليد،مستشفي العيون)، المستشفي العسكري، مستشفي الشرطة، مستشفي الأمل، مستشفي اكسترا كير، المستشفي الكويتي للاطفال، مستوصف كردفان، مستوصف علوية يس، مستشفي مكة لطب العيون، مستشفي الضمان الإجتماعي في حين تتوزع المراكز الصحية علي مختلف أنحاء المدينة وتضم المدينة أيضاً مدرسة تدريب القابلات وفيما يلي إحصاء للوضع الصحي بشمال كردفان.

جدول (3-2)

الوضع الصحي في الولاية من2008 -2016م

العام	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الإطباء الإخصائيين ونوابهم	عدد الصيادلة	عدد المخدرين	عدد الوحدات الصحية	عدد الأسرة بالمستشفي
2008	28	56	57	34	13	270	1959
2009	28	91	79	38	11	256	1975
2010	28	91	79	38	11	256	1255
2011	32	179	91	50	23	360	-
2012	32	145	92	69	24	280	-
2013	24	133	81	57	24	321	1814
2014	28	159	79	53	30	320	1753
2015	28	174	109	60	30	420	1741
2016	33	162	113	60	30	420	1773

المصدر: وزارة الصحة ، ولاية شمال كردفان ،إدارة المعلومات والبحوث 2019م

ثالثاً: القطاع المصرفي بولاية شمال كردفان:

يتكون الجهاز المصرفي بولاية شمال كردفان من 36 فرعاً مصرفياً إضافة لنافذتين مصرفيتين منتشرة عبر ثمان محليات تقدم خدماتها المصرفية لعدد 3 مليون نسمة وتوفر خدمة الصراف الآلي عبر40 موقع إضافة لثمانية فروع لمؤسسات تمويل أصغر ستة فروع لمؤسسات إتحادية ومؤسسة ولائية واحدة هي مؤسسة شمال كردفان للتمويل الأصغر(مشكاة) وأخري محلية (مؤسسة الغرة للتمويل الأصغر بأم روابة) و تتوزع هذه الفروع كما يلي:

جدول (3-3)

عدد فروع المصارف بالولاية

المحلية	عدد الفروع
شيكان (مدينة الأبيض)	24
ام روابة	4
الرهد	4
بارا	2
جبرة الشيخ	1
أم دم حاج احمد	1
المجموع	**36**

المصدر: بنك السودان المركزي فرع الابيض 2019م

3-1-5 مصادر تمويل التنمية في ولاية شمال كردفان :

تعتمد الولاية علي مصدرين أساسين لتمويل التنمية الإقتصادية وتحقيق أهدافها هما:

1- الدعم المركزي أو الإتحادي المخصص للولاية من المركز

2- الايرادات الذاتية الخاصة بالولاية و تشمل :

أ- إيرادات الوزارات وهي الرسوم المفروضة علي الخدمات التي تقدمها الوزارة المعنية .

ب-إيرادات المحليات وهي الإيرادات المتحصلة للمحليات نظير الخدمات التي يتحصل عليها الفرد مثل خدمات النظافة وخدمات مواقف المواصلات .

ت-إيرادات الضرائب الولائية وهي الضرائب التي تفرض علي القطاعات العاملة بالولاية كالقطاع الزراعي ،الصناعي .

ث-الإيرادات الاخري وتشمل الرسوم الإدارية لخدمات اسواق المحاصيل وديوان الزكاة ودعم المنظمات الوطنية وقد ضمنت الإيرادات الأخري في إيرادات المحليات والوزارات منذ العام 2013 م.

ج- المنح وتشمل تحويلات وبرامج التنمية الزراعية (وزارة المالية ،إدارة الإيرادات2019).

جدول (3-4)

الدعم المركزي والإيرادات الذاتية للولاية 2008-2016م

العام	الدعم المركزي	النسبه	الدعم الذاتي	النسبة
2008	410.933	%75	60.410	%25
2009	350.560	%69	89.265	%31
2010	386.370	%67	111.210	%33
2011	365.000	%62	150.410	%38
2012	436.000	%60	205.461	%40
2013	516.000	%63	232.622	%37
2014	918.630	%49	441.434	%51
2015	867.480	%54	633.509	%46
2016	960.910	%62	59.564	%38
الإجمالي	**5.927.370**	**%59**	**2.837.338**	**%41**

المصدر :وزارة المالية ولاية شمال كردفان ،إدارة الإيرادات 2019م

يتضح من الجدول (3-4) ان نسبة إعتماد الولاية على الإيرادات الذاتية كان بنسبة 41% وعلى الدعم المركزي كان بنسبة 59%. ويوضح الجدول ان الإيرادات الذاتية للولاية كانت بنسبة 25% في العام 2008م ثم زادت هذه النسبة لتصل 46% بسبب نفير نهضة شمال كردفان والذي بدأ في العام 2013م.

جدول(3-5)

نسب الإنفاق علي التنمية وفقاً لمصادر التمويل من2008-2016م

العام	ولائي		إتحادي		محليات		شعبي		أجنبي		وطني		مؤسسات	
	جنيه	نسبة%	جنيه	نسبة%	جنيه	نسبة	جنيه	نسبة	جنيه	نسبة	جنيه	نسبة	جنيه	نسبة
2008	14.8	%13.3	43.3	%38.6	6.6	%5.9	3.7	%5.1	29.4	%26.2	10.3	%9.2	4.2	%3.7
2009	9.6	%4.8	25.5	%12.9	4.4	%2.2	8.3	%4.2	36.6	%68.9	8.7	%4.4	5.2	%2.6
2010	8.8	%7.9	27.1	%24.3	6.4	%5.7	5.8	%5.2	49.1	%44.0	5.4	%4.8	9.1	%8.1
2011	12.9	%11	32.2	%27.4	7.5	%6.4	4.8	%4.1	50.7	%43.1	0.799	%0.7	8.8	%7.5
2012	16.5	%11	24.3	%16	14.9	%10	12.5	%8	58.7	%39	11.4	%8	12.5	%8
2013	12.3	%7	50.8	%27	11.4	%6	17.7	%10	66.7	%36	8.6	%5	17.8	%10
2014	185.6	%46	80.0	%20	10.2	%3	43.2	%11	56.3	%14	12.9	%3.2	29.2	%7
2015	288.02	%42	234.6	%34	16.7	%2	16.8	%2	22.3	%3	6	%1	99.6	%15
2016	170.7	%19	448.4	%51	88.9	%10	28.4	%3	69.1	%8	29.8	%3	45.0	%5

المصدر :إدارة التخطيط التنموي وزارة المالية – ولاية شمال كردفان 2017م

يتضح من الجدول (3-5) أن الولاية تعتمد في الأساس على المصادر الإتحادية في تمويل التنمية الإقتصادية وبلغت نسبة مساهمة المركز في التنمية الإقتصادية بالولاية 12%-51% تليها المصادر الذاتية كان بنسبة تتراوح مابين 7%_ 46% بينما كانت المصادر الوطنية والشعبية هي أقل مصدر لتمويل التنمية في الولاية بالرغم من تبني الولاية لفكرة النفير منذالعام2013م.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الاول

إجراءات الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث لبيان منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات، مجتمع وعينة الدراسة، ادوات التحليل المستخدمة.

4-1-1 منهج الدراسة :

إعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بإستخدام مصادر البيانات التالية:

أولاً: المصادر الأولية:

قد إستخدم الباحث فيها عدة أدوات بهدف الحصول علي المعلومات المطلوبة وهي:

1- الإستبانة:

وهي المصدر الاساسي الذي اعتمد عليه الباحث لإستجلاء أراء منتجي الصمغ العربي بولاية شمال كردفان محلية غرب بارا حول التمويل المصرفي الذي تحصلوا علية ومدي تأثيره عليهم.

2- المقابلات الشخصية :.

قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع مدير بنك السودان المركزي فرع الابيض، مدير بنك الخرطوم،مديرالإستثمار ببنك المزارع التجاري وبنك الشمال الإسلامي ومدير شعبه التجار ومدير شعبه المصدرين بسوق محصولات الابيض والذين يمثلون تجار ومصدري الصمغ العربي بولاية شمال كردفان.

3- الملاحظه:

من خلال ملاحظة الباحث للتغيرات التي أحدثها التمويل المصرفي علي حجم المساحات المزروعة من الضمع العربي،الإنتاج ومستوي معيشه العينه المستهدفة بقريتي الغمدة الصديق وجف التبلدي بمحلية غرب بارا ولاية شمال كردفان.

ثانياً: المصادر الثانوية :

والتي تمثلت في الكتب, المراجع, الدوريات التقارير، الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة

4-1-2 أداة الدراسة :

إعتمدت الدراسة في جمع البيانات لمناقشة الفرضية الرئيسية الثالثة علي الإستبانة والتي تم إعدادها بناءاً علي مقاييس إستخدمت في بحوث علمية منشورة في دوريات علمية محكمة بعد الإستعانة ببعض المختصين في مجال الدراسة كما تم عرض الإستبانة علي عدد من المحكمين وأخذ أرائهم حولها . وقد قسمت الإستبانة إلي قسمين:

القسم الأول: تناول المعلومات العامة لأفراد عينة الدراسة وتشمل (النوع،العمر،المستوي التعليمي، النشاط الاساسي، الدخل، عدد أفراد الأسرة).

القسم الثاني: أسئلة موضوع الدراسة وتشمل أربعة محاور تتمثل في: المحور الأول :المتغير المستقل وهو التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي والمحور الثاني الإنتاج (متغير تابع) المحور الثالث الدخل(متغير تابع) المحور الرابع مستوي المعيشة(متغير تابع).

قد تم إستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس درجة الإستجابة لكل بند حيث تم إعطاء وزن لكل درجة علي النحو الآتي :

جدول(4-1)

درجات مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

الإستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحث

المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة :

وفيما يلي المقاييس المستخدمة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة :

جدول (4-2)

المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة

المتغير	عدد العبارات	مصدر القياس
التمويل المصرفي	10	الرفيق 2007م
الإنتاج	5	حمودة 2016م
الدخل	4	عبد الرحمن 2012م ، منظمة العمل الدولية 2003م
مستوي المعيشة	5	مؤشرات التنمية العالمية 2001م الشايب2010

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسات السابقة

4-1-3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

لإختبار مدي توافر الثبات والإتساق الداخلي لإداة الدراسة تم إحتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha-Cronbach) لكل محور من محاور الدراسة علي النحو التالي:

جدول (4-3)

نتائج ثبات وصدق أداة الدراسة بإستخدام معامل الفا كرونباخ

المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات
التمويل المصرفي	10	0.846
الإنتاج	5	0.712
الدخل	4	0.707
مستوي المعيشة	5	0.740

المصدر : إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

4-1-4 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من منتجي الصمغ العربي الذين تحصلوا علي تمويل مصرفي لإنتاج الصمغ العربي بولاية شمال كردفان ويتضح من الجدول (2-10) ان العدد الكلي للمنتجين الذين تحصلوا علي تمويل مصرفي خلال فترة الدراسة قد بلغ 11100 فرد بينما الأفراد الذين تحصلوا علي تمويل موسم 2017-2018م قد بلغوا 100 فرد فقط.

تم إختيار عينة قصدية من الأفراد الذين تحصلوا علي تمويل مصرفي لإنتاج الصمغ العربي بقريتي جف التبلدي والعمدة الصديق بمحلية غرب بارا بولاية شمال كردفان حيث تم توزيع الإستبيان علي الأفراد الذين تحصلوا علي التمويل مصرفي وكان عددهم 65 مستهدف يمثلون 65% من إجمالي عدد المنتجين الممولين والذين كان عددهم الكلي 100 منتج .

4-1-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تستخدم الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS version (0.16) لتحليل بيانات الدراسة من خلال إستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1- الإحصاء الوصفي لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة .
2- الإحصاء التحليلي لقياس درجة إعتماد الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ ،التحليل العاملي للوصول إلي جودة توافق عبارات متغيرات الدراسة .
3- الإنحدار الخطي لإختبار العلاقات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة .

المبحث الثاني

تحليل البيانات

مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات وإختبار الفرضيات بغية الوصول لنتائج الدراسة من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الاول وصف عينة الدراسة وفق السمات والخصائص الديموغرافية، المبحث الثاني إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي والتحليل العاملي والمبحث الثالث يتم فيه مناقشة وتفسير نتائج الدراسة .

4-2-1 التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة وفق السمات والخصائص الديموغرافية:

يتناول هذا الجزء من المبحث عرض لنسب توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية التالية.

1-إسم القرية :

جدول (4-4)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب إسم القرية

إسم القرية	التكرار	النسبة المئوية%
العمدة الصديق	24	36.9
جف التبلدي	41	63.1
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

بين الجدول (4 -4) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب إسم القرية ، حيث كانت نسبة قاطني قرية جف التبلدي 63.1% من عينة الدراسة ونسبة قاطني قرية العمدة الصديق 36.9% مما يعني أن الذين حصلوا علي تمويل مصرفي لإنتاج الصمغ العربي اغلبهم من سكان قرية جف التبلدي.

2-نوع العينة :

جدول (4-5)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	54	83.1
انثي	11	16.9
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

بين الجدول (4 -5) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب النوع ، حيث كانت نسبة الذكور 83.1% من عينة الدراسة ونسبة الإناث 16.9% مما يعني وجود تباين من حيث النوع لمنتجي الصمغ العربي و أن نسبة الرجال أعلي من نسبة الإناث وذلك لصعوبة ممارسه النساء لهذا العمل .

3-عمر أفراد العينة

جدول (4-6)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من30	10	15.4
30 واقل من40	16	24.6
40 واقل من50	15	23.1
50 واقل من60	7	10.8
60 سنة فاكثر	17	26.2
المجموع	65	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م م

يبين الجدول (4 –6) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب العمر ، حيث كانت نسبة الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين عاما 15.4% بينما الذين تزيد أعمارهم عن الستين عاماً كانت نسبتهم 26.2%. مما يدل علي أن أغلبية منتجي الصمغ العربي من كبار السن .

4–المستوي التعليمي :

جدول (4–7)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
امي	30	46.2
خلوة	10	15.4
أساس	23	35.4
ثانوي	2	3.1
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

الجدول(4–7) يوضح المستوي التعليمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 46.2% من أفراد العينة لم يتلقوا اي تعليم، و3.1% من العينة مستواهم التعليمي ثانوي، مما يعني أن معظم أفراد العينة من الأُميين ، مما جعل الباحث يملأ الإستبيان بنفسه وهذا كلف الكثير من الجهد والوقت .

5–النشاط الاساسي :

جدول (4–8)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النشاط الاساسي

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
منتج	40	61.5
مربي ماشية	25	38.5
المجموع	65	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

الجدول (4-8) يبين النشاط الاساسي لأفراد عينة الدراسة، حيث كان النشاط الاساسي لأغلبية أفراد العينة هو إنتاج الصمغ العربي بنسبة ،61.5% ،بينما الأفراد الذين يمارسون تربية الماشية كنشاط أساسي كانت نسبتهم 38.5 % وهذا يفيد الدراسة لمعرفة اراء أكبر عدد من المنتجين لمعرفة جدوي التمويل المصرفي .

6-عدد سنوات الخبرة:

جدول (4-9)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من خمسة سنة	8	12.3
5 واقل من10	21	32.3
10واقل من15	5	7.7
15سنة فأكثر	31	47.7
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

الجدول (4-9) يبين عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، حيث كانت نسبة أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات،12.3% ،بينما الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 15سنة فكانت نسبتهم 47.7 % وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة من ذوي الخبرة العملية الطويلة في إنتاج الصمغ العربي.

7-الحالة الإجتماعية :

جدول (4-10)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
عازب	8	12.3
متزوج	55	84.6
اخري	2	3.1
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م م

الجدول (4-10) يبين الحالة الإجتماعية لأفراد عينة الدراسة، حيث كانت نسبة أفراد العينة الذين لم يتزوجوا،12.3% والأفراد المتزوجون بلغت نسبتهم 84.6 % من العينة، أما الأرامل فكانت نسبتهم 3.1 % وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة من المتزوجين.

8-عدد أفراد الاسرة :

جدول (4-11)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد أفراد الاسرة

عدد أفراد الاسرة	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من5	12	18.5
5واقل من 10	28	43.1
أكثر من 10 فرد	16	24.6
لايوجد	9	13.8
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

الجدول (4-11) يبين عدد أفراد اسرة عينة الدراسة، ويتضح التباين في عدد أفراد أُسر عينة الدراسة حيث كانت أعلي نسبة للذين يترواح عدد أفراد اسرتهم مابين 5 واقل من 10بنسبة 43.1% بينما أقل نسبة للذين لايوجد لديهم ابناء بنسبة 13.8% .وهذا يعطي مؤشر لمدي تناسب دخل منتجي الصمغ العربي مع عدد أفراد أسرهم .

9-الدخل الشهري :

جدول (4-12)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من2000	26	40.0
2000 واقل من3000	16	24.6
3000 واقل من4000	5	7.7
اكثر من4000	18	27.7
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

الجدول (4-12) يبين الدخل الشهري لعينة الدراسة، حيث كانت أعلي نسبة للذين يقل دخلهم الشهري عن 2000 بنسبة 40.0% بينما أقل نسبة للذين يتراوح دخلهم مابين 3000 واقل من4000 بنسبة 7.7% .وهذا يعني أغلبية أفراد عينة الدراسة الذين يمارسون إنتاج الصمغ العربي كنشاط أساسي من ذوي الدخل المحدود .

10-مصدر التمويل الاساسي :

جدول (4-13)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب مصدر التمويل

مصدر التمويل	التكرار	النسبة المئوية%
شخصي	65	100
المجموع	65	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

بين الجدول (4 -13) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب مصدر التمويل ، ويتضح ان كل أفراد عينة الدراسة يعتمدون علي التمويل الشخصي لإنتاج الصمغ العربي بنسبة 100%.

11- عدد مرات الحصول علي تمويل مصرفي:

جدول (4-14)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب عدد مرات الحصول علي تمويل مصرفي

عدد المرات	التكرار	النسبة المئوية%
مرة واحدة	65	100
المجموع	65	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م

بين الجدول (4 –14) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد العينة حسب عدد مرات الحصول علي تمويل مصرفي، ويتضح ان كل أفراد عينة الدراسة قد حصلوا علي تمويل مصرفي لإنتاج الصمغ العربي مرة واحدة بنسبة 100%.

12_أوجه إستخدام التمويل

جدول (4–15)

التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب أوجه إستخدام التمويل

أوجه إستخدام التمويل	التكرار	النسبة المئوية%
شراء مواد تموينية	17	26.2
اقتناء وسائل إنتاج حديثة	7	10.8
إستئجار عمالة لطق الصمغ	41	63.1
المجموع	**65**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة 2019م م

الجدول (4–15) يبين أوجه إستخدام التمويل المصرفي لعينة الدراسة، حيث كانت أعلي نسبة للذين إستخدموا التمويل في إستئجار عمالة لطق الصمغ العربي بنسبة 63.1% ،وكانت نسبة الذين إستخدموا التمويل في شراء إحتياجاتهم للتفرغ لطق الصمغ العربي بنسبة 26.2% بينما أقل نسبة للذين إستخدموا التمويل في اقتناء وسائل إنتاج حديثة بنسبة 10.8% .وهذا يعني أن التمويل المصرفي يساعد المنتجين في الحصول علي عمالة لطق الصمغ العربي

4–2–2 التحليل العاملي لإستبانة الدراسة :

يهدف التحليل العاملي لإختبار الإختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة والحصول علي متغيرات كامنة تمثل تمثيلاً كافياً العلاقات البينية بين المتغيرات المقاسة مما يسهل التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات عن طريق عدد قليل من المتغيرات الكامنة التي تمثل متغيرات الظاهرة علي تعددها وتنوعها.

شروط التحليل العاملي:

1- ان يكون حجم العينة كافي ويتم تحديد كفاية حجم العينة عن طريق إجراء إختبار (Kaiser – Meyer – Olkin) (KMO-test) حيث يجب ان تكون قيمة الإختبار أكبر من 0.50.

2- تكون مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات صالحة للتحليل العاملي إذا تكونت من معاملات أكبر من أو تساوي 0.30 وأقل 0.9.

3- يجب ان تكون القيمة المطلقة لمحدد المصفوفة أكبر من (0.00001) وهذا دليل علي عدم وجود إشتراك خطي بين المتغيرات

4- تكون مصفوفة الإرتباطات بين المتغيرات صالحة للتحليل العاملي إذا كانت تختلف عن مصفوفة الوحدة، ويتم إختبار ذلك عن طريق إختبار برتليت Bartlett's test of sphericity الذي يجب أن يكون دال إحصائياً عند مستوي معنوية5%

تتكون الدراسة من أربعة متغيرات (متغير مستقل وثلاثة متغيرات تابعة ، قسمت لاربعة محاور هي:

المحور الأول: التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي.(مستقل)

المحور الثاني: الإنتاج:(تابع)

المحور الثالث: الدخل. :(تابع)

المحور الرابع: مستوي المعيشة :(تابع)

تم إدخال عبارات تم قياسها مجتمعة لإجراء عملية التحليل العاملي ، حيث تم إعطاء إسم متغير لكل عبارة وبلغ العدد الكلي للعبارات التي تقيس هذه المحاور 24 عبارة وقد تم تحليل العبارات التي تقيس أي محور من هذه المحاور علي حده والجدول التالي يوضح العبارات التي تقيس المحور الاول(المتغير المستقل) التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي وقد تم إعطائها إسماء المتغيرات من A1إلي A10.

جدول (4-16)

مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير المستقل التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي

A1	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10
	1.000	0.37	0.21	0.33	0.41	0.33	0.25	0.54	0.21	0.31
A2		1.000	0.70	0.76	0.69	0.72	0.31	0.50	0.10	0.21
A3			1.000	0.85	0.53	0.58	0.13	0.34	0.01	0.11
A4				1.000	0.62	0.68	0.22	0.43	0.21	0.16
A5					1.000	0.91	0.33	0.50	0.41	0.11
A6						1.000	0.28	0.53	0.12	0.19
A7							1.000	0.38	0.15	0.24
A8								1.000	0.41	0.38
A9									1.000	0.66
A10										1.000
إختبار كيزر – مييز – أوكلين (kmo)					0.779					
مربع كاي					442.225			إختبار بارتليت للمصفوفة		
درجة الحرية					45					
الإحتمالية					.000					

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول (4-16) يتضح ان قيمة إختبار KMO تساوي 0.779 وهي أكبر من الحد الأدني الذي أشترطه Kaiser وهو 0.50 وهذا يدل علي كفاية حجم العينة وأن المصفوفة تختلف عن مصفوفة الوحدة لأن قيمة إختبار Bartlett's كانت 442.225 عند درجة حرية 45 ومستوي معنوية 0.000 وهو أقل من الخطأ المسموح به 5%. وهذا دليل علي صلاحية متغيرات المحور الاول التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي للتحليل العاملي.

جدول (4-17)

نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الأول التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي

إسم المتغير	العامل الأول	العامل الثاني	حالة العامل
A1		644	لم يحذف
A2	861		لم يحذف
A3	825		لم يحذف
A4	891		لم يحذف
A5	847		لم يحذف
A6	889		لم يحذف
A7			حذف
A8		622	لم يحذف
A9		812	لم يحذف
A10		862	لم يحذف
الجذور الكامنة	4.267	2.411	
التباين المفسر %	42.671	24.106	

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4-17) أن التشبعات أكبر من (0.50) وقيمة الجذور الكامنة values Eigen أكبر من الواحد الصحيح وتساوي 4.267 و2.411 علي التوالي ومجموع نسب التباين المفسر بلغ 66.7% كما يبين الجدول أن عملية التحليل العاملي إختزلت عبارات المحور الأول التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي في عاملين فضم العامل الأول العبارات التي أسماء متغيراتها (A2، A3، A4،A5 A6) ، عبارة إجراءات الحصول علي التمويل سهلة وميسرة ،عبارة موظف البنك متعاون ويساعد في اكمال الاجراءات بسرعه، عبارة يقوم موظف البنك بعملية المتابعة والتقييم للتمويل المصرفي الممنوح،عبارة الضمانات التي يطلبها البنك مناسبة ويمكن توفرها، عبارة توفر جمعيات المنتجين الضمانات اللازمة للحصول

علي التمويل وقد تم تسمية هذا العامل بإجراءات الحصول علي التمويل(x1)، والعامل الثاني ضم العبارات التي أسماء متغيراتها (A1، A8، A9، A10،) وهي عبارة التمويل الذي يمنحه البنك يتم في الوقت المناسب، عبارة تخطت إحتياجاتك التمويلية سقف التمويل المصرفي الممنوح، عبارة سعر شراء البنك للصمغ العربي الذي يتم انتاجه مُجزي ،عبارة حققت الاستفادة من التمويل الذي حصلت عليه وتم تسمية هذا العامل كفاية وفائدة التمويل (x2) ، كما تم حذف عبارة واحدة بإسم المتغير (A7) وهي فترة السداد التي يمنحها البنك كافية ومريحة.

جدول (4-18)

مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير التابع الإنتاج

A11	A11	A12	A13	A14	A15
	1.000	.379	.125	.388	.455
A12		1.000	.593	.414	.231
A13			1.000	.191	.322
A14				1.000	.375
A15					1.000
إختبار كيزر - مييير - أوكلين		0.682			
مربع كاي		63.370		إختبار بارتليت للمصفوفة	
درجة الحرية		10			
الإحتمالية		.000			

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول (4-18) يتضح ان قيمة إختبار KMO تساوي 0.682 وهي أكبر من الحد الأدني الذي أشترطه Kaiser وهو 0.50 وهذا يدل علي كفاية حجم العينة وأن المصفوفة تختلف عن مصفوفة الوحدة لأن قيمة إختبار Bartlett's كانت 63.370 عند درجة حرية

10 ومستوي معنوية 0.000 وهو أقل من الخطأ المسموح به 5%.وهذا دليل علي صلاحية متغيرات المحور الثاني الإنتاج للتحليل العاملي.

جدول (4-19)

نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الثاني الإنتاج

إسم المتغير	العامل الأول	حالة العامل
A11	0.760	لم يحذف
A12	0.733	لم يحذف
A13		حذف
A14	0.686	لم يحذف
A15	0.601	لم يحذف
الجذور الكامنة	2.149	
التباين المفسر%	42.981	

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4-19) أن التشبعات أكبر من (0.50) وقيمة الجذور الكامنة values Eigen أكبر من الواحد الصحيح وتساوي 2.149 ونسبة التباين المفسر بلغ 42.9 % كما يبين الجدول أن عملية التحليل العاملي إختزلت عبارات المحور الثاني الإنتاج في عامل واحد وكانت أسماء متغيراته (A16 A15،A14 ،A12 ،A11) وهي عبارة يساعد التمويل المصرفي الممنوح علي زيادة المساحات المزروعة من الصمغ العربي، يساعد التمويل المصرفي الممنوح علي زيادة الكميات المنتجة من الصمع العربي، يساعد التمويل المصرفي الممنوح في الحصول علي عمالة كافية لعملية طق الصمغ العربي، عدم كفاية التمويل المصرفي يقلل من إنتاج الصمغ العربي،يساعد التمويل المصرفي الممنوح علي توفير وسائل انتاج،حديثة تزيد من إنتاج الصمغ العربي وقد تم تسمية هذا العامل بالإنتاج (y1) كما تم حذف عبارة واحدة بإسم المتغير (A13) وهي يساعد التمويل المصرفي الممنوح في الحصول علي عمالة كافية لعملية طق ونظافة الصمغ العربي.

جدول (4-20)

مصفوفة الدوران الناتجة من التحليل العاملي للمتغير التابع الدخل

A16	A16	A17	A18	A19
	1.000	.525	.306	.287
A17		1.000	.502	.315
A18			1.000	.361
A19				1.000
إختبار كيزر – مييز – أوكلين		0.688		
مربع كاي		49.664		إختبار بارتليت للمصفوفة
درجة الحرية		6		
الإحتمالية		.000		

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول (4-20) يتضح ان قيمة إختبار KMO تساوي 0.688 وهي أكبر من الحد الأدني الذي أشترطه Kaiser وهو 0.50 وهذا يدل علي كفاية حجم العينة وأن المصفوفة تختلف عن مصفوفة الوحدة لأن قيمة إختبار Bartlett's كانت 49.664 عند درجة حرية 6 ومستوي معنوية 0.000 وهو أقل من الخطأ المسموح به 5%.وهذا دليل علي صلاحية متغيرات المحور الثالث الدخل للتحليل العاملي.

جدول (4-21)

نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الثالث الدخل

إسم المتغير	العامل الأول	حالة العامل
A16	0.725	لم يحذف
A17	0.823	لم يحذف
A18	0.745	لم يحذف
A19	0.635	لم يحذف
الجذور الكامنة	2.160	
التباين المفسر %	54.000	

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4-21) أن التشبعات أكبر من (0.50) وقيمة الجذور الكامنة values Eigen أكبر من الواحد الصحيح وتساوي 2.160 ونسبة التباين المفسر بلغ 54 % كما يبين الجدول أن عملية التحليل العاملي إختزلت عبارات المحور الثالث الدخل في عامل واحد وكانت أسماء متغيراته (A19، A18 ،A17، A16) وهي عبارة سعر بيع الصمغ العربي الذي تم إنتاجه بعد الحصول علي التمويل كان مجزي فغطي تكاليفك الانتاجية وحقق ربحاً، التمويل الذي حصلت عليه من البنك لانتاج الصمغ العربي عمل علي زيادة دخلك، التمويل الذي حصلت عليه من البنك لانتاج الصمغ العربي غير وضعك المادي للافضل، تغير نمطك الاستهلاكي للافضل نتيجة لزيادة الدخل بعد الحصول علي تمويل مصرفي ،وقد تم تسمية هذا العامل بالدخل (y2) ولم يتم حذف أي عبارة من عبارات هذا المحور .

جدول (4-22)

مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الرابع مستوي المعيشة

A20	A20	A21	A22	A23	A24
	1.000	.645	.338	.281	.580
A21		1.000	.524	.383	.538
A22			1.000	.200	.247
A23				1.000	.383
A24					1.000
إختبار كيزر – مييز – أوكلين		0.754			
مربع كاي		95.689			إختبار
درجة الحرية		10			بارتليت
الإحتمالية		000.			للمصفوفة

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول (4-22) يتضح ان قيمة إختبار KMO تساوي 0.754 وهي أكبر من الحد الأدني الذي أشترطه Kaiser وهو 0.50 وهذا يدل علي كفاية حجم العينة وأن

المصفوفة تختلف عن مصفوفة الوحدة لأن قيمة إختبار Bartlett's كانت 95.689 عند درجة حرية 10ومستوي معنوية 0.000 وهو أقل من الخطأ المسموح به 5%.وهذا دليل علي صلاحية متغيرات المحور الرابع مستوي المعيشة للتحليل العاملي.

جدول (4-23)

نتائج مصفوفة الدوران لمتغيرات المحور الرابع مستوي المعيشة

إسم المتغير	العامل الأول	حالة العامل
A20	0.808	لم يحذف
A21	0.868	لم يحذف
A22	0.608	لم يحذف
A23	0.574	لم يحذف
A24	0.769	لم يحذف
الجذور الكامنة	2.698	
التباين المفسر %	53.958	

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4-23) أن التشبعات أكبر من (0.50) وقيمة الجذور الكامنة values Eigen أكبر من الواحد الصحيح وتساوي 2.698 ونسبة التباين المفسر بلغ 53 % كما يبين الجدول أن عملية التحليل العاملي إختزلت عبارات المحور الرابع مستوي المعيشة في عامل واحد وكانت أسماء متغيراته (A24، A23 ، A22 ،A21، A20) من أسباب الحصول علي تمويل مصرفي الرغبة في تحسين مستوي المعيشة ساعد التمويل المصرفي الذي حصلت عليه في تحسن الخدمات التعليمية التي تتلقاها اسرتك، تحسن مستوي الخدمة الصحية التي تحصل عليها انت واسرتك بعد حصولك علي تمويل مصرفي، التمويل المصرفي الذي حصلت عليه حسن من مستوي سكنك، تحسن مستوي معيشتك للافضل بعد الحصول علي تمويل مصرفي لإنتاج الصمغ العربي،وقد تم تسمية هذا العامل بمستوي المعيشة (y3) ولم يتم حذف أي عبارة من عبارات هذا المحور .

4-2-3 إختبار فرضيات الدراسة :

لإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام عدة أساليب إحصائية حيث تم إستخدام الإنحدار الخطي للتحقق من الفرضية الاولي، ومعامل إرتباط بيرسون للتحقق من الفرضية الثانية ، والتحليل العاملي والإنحدار للتحقق من الفرضية الثالثة .

إختبار الفرضية الرئيسية الأولي والتي تنص علي أن التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤثر في التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان وتتفرع منها الفرضيات التالية :

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.

1-2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي.

1-3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع الصادر والناتج المحلي الإجمالي.

1-4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية والناتج المحلي الإجمالي.

1-5 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين والناتج المحلي الإجمالي.

لقياس أثر التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية المختلفة في التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان تم إستخدام بيانات التمويل الممنوح للقطاعات الإقتصادية في الفترة من 2012-2016م والتي تم الحصول عليها من بنك السودان المركزي فرع الابيض بالإضافة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة والتي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء فرع الأبيض.

الجدول (4-24)

الودائع المستقطبة وحجم التمويل المصرفي الممنوح في الفترة من

(2008- 2016م)

العام	حجم الودائع المصرفية المستقطبة بملايين الجنيهات	نسب النمو	حجم التمويل المصرفي الممنوح بالالاف الجنيهات	نسب النمو
2008	132	____	81170	____
2009	119	-10%	85445	5%
2010	108	-9%	77352	-9%
2011	129	19%	112825	46%
2012	263	104%	135547	20%
2013	402	53%	280880	107%
2014	661	64%	552925	97%
2015	685	4%	657290	19%
2016	1068	56%	1045675	59%

المصدر: بنك السودان المركزي فرع الأبيض 2019 م

الجدول (4-24) يبين الودائع المستقطبة في البنوك بولاية شمال كردفان وحجم التمويل المصرفي الممنوح خلال فترة الدراسة ويتضح ان حجم الودائع المستقطبة كان بوتيرة متناقصة من العام 2008 وحتي 2011 ومن ثم بدأ في الزيادة، حيث بلغت نسبة النمو 104% في العام 2012م وكان حجم التمويل الممنوح بوتيرة متزايدة حيث بلغت نسبة النمو 107% في العام 2013م نسبة لزيادة الودائع في ذلك العام بسبب نفير نهضة شمال كردفان مما انعكس ذلك علي حجم التمويل .

جدول (4-25)

مبالغ و نسب نمو تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة في الفترة

(2008 – 2016م)

القطاع / العام		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الزراعي	جنيه	2,841	2,702	2,595	10,112	12,711	23,226	77,409	51,172	94,111
	نسبة	-	-5%	-4%	290%	26%	83%	233%	-34%	84%
القطاع الصناعي	جنيه	12,987	10,775	14,625	19,696	26,982	79,147	82,939	144,068	188,221
	نسبة	-	-17%	36%	35%	37%	193%	5%	74%	31%
قطاع الصادر	جنيه	2,143	3,996.	2,235	448.00	1,868.	10,180	24,329	4,062	10,457
	نسبة	-	86%	-44%	-80%	317%	445%	139%	-83%	157%
مهنيين وحرفيين	جنيه	3,516	3,936	3,009	5,849	4,162	8,862	19,905	31,721	31,370
	نسبة	-	12%	-24%	94%	-29%	113%	125%	59%	-1%
تجارة محلية	جنيه	36,526	41,510	31,689	24,873	34,227	30,839	82,938	86,293	95,123
	نسبة	-	14%	-24%	-22%	38%	-10%	169%	4%	10%
أُخري	جنيه	23,157	22,526	23,199	51,847	55,597	56,626	265,405	339,974	662,393
	نسبة	-	-3%	3%	123%	7%	2%	369%	28%	95%
المجموع	جنيه	81,170	85,445	77,352	112,825	135,547	280,880	552,925	657,290	1,045,675
	نسبة	-	5%	-9%	46%	20%	107%	97%	19%	59%

المصدر: بنك السودان المركزي فرع الأبيض 2019م

الجدول(4-25) يبين مبالغ ونسب نمو التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة وقد كانت نسب نمو معظم القطاعات في تذبذب واضح من العام

2008 وحتي 2010م ثم بدأت في الزيادة في العام 2011 حتي بلغت اقصي زيادة لها في العام 2013م بسبب زيادة حجم التمويل المصرفي في ذلك العام حسب الجدول (4-21) ماعدا قطاع التجارة المحلية لان التركيز كان علي قطاع الصادر وفقاً لسياسات بنك السودان المركزي لكن بالرغم من ذلك يظل قطاع الصادر من أكثر القطاعات تذبذباً ولم يجد حظه من التمويل المصرفي الكافي بالولاية .

جدول (4-26)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالولاية و ونسب مساهمة القطاعات الرئيسية فيه من (2012- 2016م)

العام / القطاعات الإقتصادية الرئيسية	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والثروة الحيوانية والغابات	7368.9	9016.8	13453	16748	19524
	71%	71%	75%	73%	71%
الصناعة	670.3	803.6	925.5	1214.5	1513.9
	6%	6%	5%	5%	6%
الخدمات	2284.7	2790.8	3588.6	5073.2	6406.9
	22%	22%	20%	22%	23%
الناتج المحلي الإجمالي	10324	12611.2	17967	23036	27445
	100%	100%	100%	100%	100%
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	-4.1	6.2	7.1	4.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء فرع الأبيض 2019م

يتضح من الجدول (4-26) أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالولاية تتراوح مابين 71% إلي 75% وذلك لأن النشاط

الغالب في الولاية هو النشاط الزراعي، يليه القطاع الخدمي بنسبة تتروح مابين 20% إلي 23% واخيراً قطاع الصناعة بنسبة تتروح مابين 5% إلي 6%. كما أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان بوتيرة متزايدة .

التحقق من الفرضية الرئيسية الأولي – الفرعية الأولي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.

للتحقق من الفرضية تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي للقطاع الزراعي علي الناتج المحلي الإجمالي .

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + u_t$$

حيث:

Y= متغير يمثل الناتج المحلي لولاية شمال كردفان

X_1 = متغير يمثل التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

b_0 = معلمة تمثل دور العوامل الأخري في الناتج المحلي لولاية شمال كردفان.

b = معلمة تمثل أثر التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان

u_t = متغير يمثل أثر التغيرات العشوائية علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغري العادية OLS لتقدير هذا النموذج وتم التوصل إلي النموذج المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4-27)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي للقطاع الزراعي علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	11133.535	3467.104	3.211	0.049
التمويل المصرفي للقطاع الزراعي	0.205	0.080	2.560	0.083
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Squar	F Test	Durbin-Watson
0.828	0.686	0.581	F =6.55 P = 0.083	2.135

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزم الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (4-27) نجد أن النموذج اجتاز اختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة 6.55 باحتمالية (0.083) كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار 10%.ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية الوسط لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.68 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر68% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و32% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج. وبالنظر إلي المعنوية الفردية للمعالم المقدرة وجدنا أن المعلّم المقدر التمويل المصرفي للقطاع الزراعي قد اجتاز إختبار المعنوية الفردية (T-Test) لأن قيمة احتمالية الاختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار 10%، من ذلك نجد أن التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يؤثر تأثير إيجابي (B=0.205) علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

التحقق من الفرضية الرئيسية الأولي – الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للقطاع االصناعي والناتج المحلي الإجمالي.

للتحقق من الفرضية الفرعية الثانية تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي للقطاع الصناعي علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان:

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + u_t$$

حيث:

Y= متغير يمثل الناتج المحلي لولاية شمال كردفان

X_1 = متغير يمثل التمويل المصرفي للقطاع الصناعي

b_0 = معلمة تمثل دور العوامل الأخري في الناتج المحلي لولاية شمال كردفان.

b = معلمة تمثل أثر التمويل المصرفي للقطاع الصناعي علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان:

u_t = متغير يمثل أثر التغيرات العشوائية علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

تم إستخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغري العادية OLS لتقدير هذا النموذج وتوصلنا إلي النموذج المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4-28)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي للقطاع الصناعي علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	8639.533	1762.751	901.4	0.016
التمويل المصرفي للقطاع الصناعي	0. 137	0. 021	2.560	0.007
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0.966	0.933	0.911	F= 42.033 P =0.007	3.046

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزم الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (4-28) نجد أن النموذج اجتاز اختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة 42.033 باحتمالية (0.007) كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار 10%.مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة- Durbin Watsonالمحسوبة كانت 3.046 وهي أكبر من 1.5 . ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية عالية لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.93 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 93% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و7% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل غير موجود في النموذج

وبالنظر إلي المعنوية الفردية للمعالم المقدرة وجدنا أن المعلّم المقدر التمويل المصرفي للقطاع الصناعي قد اجتاز اختبار المعنوية للفردية (T-Test) لأن قيمة احتمالية الاختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار 10%، من ذلك نجد أن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي يؤثر تأثير إيجابي (B=0.137) علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

التحقق من الفرضية الرئيسية الأولي – الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع الصادر والناتج المحلي الإجمالي

للتحقق من الفرضية تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر علي الناتج المحلي الإجمالي .

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + u_t$$

حيث:

Y= متغير يمثل الناتج المحلي لولاية شمال كردفان

X_1 = متغير يمثل التمويل المصرفي لقطاع الصادر

b_0 = معلمة تمثل دور العوامل الأخري في الناتج المحلي لولاية شمال كردفان.

b = معلمة تمثل أثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر في التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان

u_t = متغير يمثل أثر التغيرات العشوائية علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغري العادية OLS لتقدير هذا النموذج وتوصلنا إلي النموذج التالي:

جدول رقم (4-29)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	15366.174	4387.157	3.503	0. 039
التمويل المصرفي لقطاع الصادر	0.356	0.367	.971	0.403
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0. 489	0. 239	0. 015	F=0.942 P=0. 403	1.636

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزم الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (4-29) نجد أن النموذج قد إجتاز اختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة 0.942 باحتمالية (0.403) كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة – Durbin Watsonالمحسوبة كانت 0.936 وهي أكبر من 1.5 . ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية ضعيفة لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.239 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 23% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و77% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج. وبالنظر إلي المعنوية الفردية للمعالم المقدرة وجدنا أن المعلّم المقدر التمويل المصرفي لقطاع الصادر قد إختبار المعنوية الفردية (T-Test) لأن قيمة احتمالية الاختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار 10%. على ذلك نجد أن التمويل المصرفي لقطاع الصادر يؤثر تأثير إيجابي (B=0.356) علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

التحقق من الفرضية الرئيسية الأولي – الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين والناتج المحلي الإجمالي

للتحقق من الفرضية تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين علي الناتج المحلي الإجمالي

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + u_t$$

حيث:

Y= متغير يمثل الناتج المحلي لولاية شمال كردفان

X_1 = متغير يمثل التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين

b_0 = معلمة تمثل دور العوامل الأخري في الناتج المحلي لولاية شمال كردفان.

b = معلمة تمثل أثر التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين في التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان

u_t = متغير يمثل أثر التغيرات العشوائية علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغري العادية OLS لتقدير هذا النموذج وتوصلنا إلي النموذج التالي:

جدول رقم (4-30)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	10088.019	1973.613	5.111	0.014
التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين	0.581	0.113	5.152	0.014
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0.948	0.898	0.865	F=26.540 P= 0.014	1.537

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزم الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (4-30) نجد أن النموذج اجتاز اختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة 26.540 باحتمالية (0.014) كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة – Durbin Watsonالمحسوبة كانت 1.536 هي أكبر من 1.5 . ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية عالية لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.898 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر89% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، 11% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وبالنظر إلي المعنوية الفردية للمعالم المقدرة وجدنا أن المعلّم المقدر التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين قد اجتاز إختبار المعنوية الفردية (T-Test) لأن قيمة إحتمالية الاختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به

للاختبار 10%، من ذلك نجد أن التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يؤثر تأثير إيجابي (B=0.581) علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

التحقق من الفرضية الرئيسية الأولي – الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية والناتج المحلي الإجمالي .

للتحقق من الفرضية تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية علي الناتج المحلي الإجمالي

$$Y = b_0 + b_1 X_1 + u_t$$

حيث:

= متغير يمثل الناتج المحلي لولاية شمال كردفان

X_1 = متغير يمثل التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية

b_0 = معلمة تمثل دور العوامل الأخري في الناتج المحلي لولاية شمال كردفان.

= معلمة تمثل أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية في التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان

u_t = متغير يمثل أثر التغيرات العشوائية علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغري العادية OLS لتقدير هذا النموذج وتوصلنا إلي النموذج المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (4-31)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	7080.560	3198.796	2.214	0. 114
التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية	0. 216	0. 055	3.945	0. 029
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0.916	0. 838	0.785	F=15.563 P=029	2.723

المصدر: إعداد الباحث باستخدام الحزم الإحصائية SPSS

من الجدول رقم (4-31) نجد أن النموذج اجتاز اختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة 15.563 باحتمالية (0.029) كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة Durbin – Watsonالمحسوبة كانت 2.723 هي أكبر من 1.5 . ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية عالية لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.838 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر83% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، 17% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وبالنظر إلي المعنوية الفردية للمعالم المقدرة وجدنا أن المعلّم المقدر التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية قد اجتاز إختبار المعنوية الفردية (T-Test) لأن قيمة إحتمالية الاختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للاختبار 10%.

من ذلك نجد أن التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية يؤثر تأثير إيجابي (B=0.216) علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان.

التحقق من الفرضية الثانية والتي تنص علي أن التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان .

للتحقق من الفرضية تم قياس أثر التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان بإستخدام معامل إرتباط بيرسون للفترة من (2008م – 2016م) حيث إستخدمت الدراسة كميات الوارد الداخلي لبورصة سوق محصولات الأبيض وعدد الشركات والتجار العاملين في مجال الصمغ العربي كمؤشر للتنمية من خلال الضرائب والزكاة ورسوم السوق والرسوم الولائية المفروضة علي هولاء التجار والمصدرين والتي تعتبر مصدر من مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في الولاية .

حيث يمثل x حجم التمويل المصرفي لقطاع الصمغ العربي

ويمثل y1 كميات الصمغ العربي المتداولة في بورصة سوق المحصولات .

ويمثل y2 عدد التجار العاملون في السوق.

ويمثل y3 عدد الشركات العاملة في السوق.

جدول (4-32)

حجم التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي في الفترة من 2008-2016م

العام	حجم تمويل قطاع الصمغ العربي(بالآلاف الجنيهات)	نسب نمو التمويل %
2008	2000	___
2009	5000	150%
2010	6000	20%
2011	7500	25%
2012	9000	20%
2013	22000	144%
2014	29500	34%
2015	__	-100%
2016	28000	

المصدر : إدارة الإستثمار ببنكي الخرطوم والشمال الإسلامي فرع الأبيض 2019

جدول (4-32) يوضح حجم التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي حيث كان التمويل بوتيرة متزايدة منذ عام 2008 وبلغت نسبة نموه 144% في العام 2013 وذلك لأن التمويل كان يقتصر علي بنك المزارع فقط ومنذ العام 2013 م بدأ بنك الشمال الإسلامي في مزاولة نشاطه في تمويل قطاع الصمغ العربي وفي العام 2015 م ووفقاً لسياسة بنك السودان الرامية لزيادة حجم التمويل لقطاع الصادر والتي بموجبه تم حظر منح التمويل لقطاع التجارة المحلية في الولاية لتوجه مبالغ تمويل هذا القطاع لقطاع الصادر لكن هذه السياسة لم تحقق نجاح وذلك بالنظر للجدول (4-22) نجد أن نسبة نمو قطاع الصادر في العام 2015 كانت (-83%) لذلك تراجع البنك عن هذه السياسة لأنه في العام 2016 تم منح قطاع الصمغ العربي تمويلاً.

جدول (4-33)

كميات الوارد ،عدد الشركات والتجار بسوق محصولات الابيض في الفترة من 2008-2016م

العام	كميات الوارد الداخلي لبورصة سوق المحصول (بالطن)	نسب النمو %	عدد الشركات العاملة في السوق	نسب النمو %	عدد التجار العاملون في السوق	نسب النمو %
2008	792	-	18	-	24	-
2009	1066	35%	19	6%	29	21%
2010	1116	5%	21	11%	32	10%
2011	1159	4%	27	29%	29	-9%
2012	1257	8%	27	0%	30	3%
2013	1856	48%	24	-11%	39	30%
2014	2057	11%	21	-13%	42	8%
2015	1385	-33%	22	5%	40	-5%
2016	1180	-15%	37	68%	65	63%

المصدر : وحدة المعلومات بسوق محصولات الابيض 2019م

يتضح من الجدول (4-33) أن نسب نمو كميات الوارد الداخلي من صمغ الهشاب لبورصة سوق محصولات الأبيض كانت متزايدة وقلت هذه النسب في العام 2015 و2016 وقد يرجع السبب في ذلك لعدم منح التمويل للتجار والمصدرين وفقاً لسياسة البنك المركزي في العام 2015 لأنه وفي نفس العام قلت نسبة نمو التجار المتعاملين في السوق .بينما لم تتأثر الشركات بهذه السياسة لأنه نسبة نمو عدد الشركات كانت 5% في العام 2015م ولكن ووفقاً للمقابلة التي تم إجرائها مع رئيس شعبة التجار بسوق المحصولات وضّح إن إحصاءات كمية الوارد الداخلي للسوق غير دقيقة لأن التجار لا يفصحون عن الكميات الحقيقة التي بحوزتهم خوفاً من فرض ضرائب ورسوم عليهم.

جدول (4-34)

معامل إرتباط بيرسون بين حجم التمويل المصرفي وكميات الصمغ المتداولة وعدد التجار والشركات

		X	Y1	Y2	Y3
X	معامل الإرتباط	1	0.679	0.719	0.636
	الإحتمالية		0.044	0.029	0.066
	N	9	9	9	9
Y1	معامل الإرتباط	0.679	1	0.326	0.143
	الإحتمالية	0.044		0.392	0.713
	N	9	9	9	9
Y2	معامل الإرتباط	0.719	0.326	1	0.884
	الإحتمالية	0.029	0.392		0.002
	N	9	9	9	9
Y3	معامل الإرتباط	0.636	0.143	0.884	1
	الإحتمالية	0.066	0.713	0.002	
	N	9	9	9	9

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول (4-34) ان هنالك علاقة طردية بين حجم التمويل وكميات الصمغ العربي لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت موجبة 0.679 بمستوي معنوية 0.044 وهي معنوية عند مستوي خطأ 5% كما توجد علاقة طردية بين حجم التمويل وعدد التجار العاملين في السوق لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت 0.719 بمستوي معنوية 0.029 وهي معنوية عند مستوي خطأ 5% كما توجد علاقة طردية بين حجم التمويل وعدد الشركات العاملة في السوق لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت موجبة 0.636 بمستوي معنوية 0.066 وهي غير معنوية عند مستوي خطأ 5%.

التحقق من الفرضية الثالثة والتي تنص علي أن التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية .

الفرضية الفرعية الأولي : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي والإنتاج .

تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي في الإنتاج

حيث:

Y1 = متغير يمثل الإنتاج .

X 1 = متغير يمثل عامل إجراءات الحصول علي التمويل.

X 2 = متغير يمثل عامل كفاية وفائدة التمويل.

b 1 = معلمة تمثل أثر عامل إجراءات الحصول علي التمويل في الإنتاج .

b 2 = معلمة تمثل أثر عامل كفاية وفائدة التمويل في الإنتاج.

جدول رقم (4-35)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي علي الإنتاج

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
عامل إجراءات الحصول علي التمويل	0.682	0.107	6.250	0.000
عامل كفاية وفائدة التمويل	0.244	0.133	2.231	0.029
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0.901	0.813	0.806	F=134.352	1.966

المصدر : إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

الجدول(4-35) يوضح نتائج نموذج الإنحدار حيث يتضح أن الإنتاج يتأثر إيجاباً بعامل إجراءات الحصول علي التمويل وإيجاباً بعامل كفاية وفائدة التمويل حيث إجتازت معالم هذه المتغيرات المقدرة إختبار المعنوية للفردية (T-Test) لأن قيمة إحتمالية الإختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%. كذلك إجتاز النموذج إختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة كانت 134.352 بإحتمالية (0.000) وهي أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%.مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة Durbin-Watson المحسوبة كانت 1.996 وهي أكبر من 1.5 ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية عالية لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.806 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 80% من التغيرات في الإنتاج و20% ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وأن متغير إجراءات الحصول علي التمويل والذي يتكون من خمسة عبارات ذو الأثر الأكبر (0.682) في الإنتاج يليه في التأثير متغير كفاية وفائدة التمويل الذي يتكون من أربعة عبارات (0.244) وعلي ذلك نجد ان التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي يؤثر تأثير إيجابي في الإنتاج.

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي والدخل .

تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي في الدخل

حيث:

Y1 = متغير يمثل الدخل.

X 1 = متغير يمثل عامل إجراءات الحصول علي التمويل .

X 2 = متغير يمثل عامل كفاية وفائدة التمويل.

b 1 = معلمة تمثل أثرعامل إجراءات الحصول علي التمويل في الدخل.

b 2 = معلمة تمثل أثرعامل كفاية وفائدة التمويل في الدخل .

جدول رقم (4-36)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي علي الدخل

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
عامل إجراءات الحصول علي التمويل (x1)	0.473	0.118	3.034	0.004
عامل كفاية وفائدة التمويل(x2)	0.341	0.146	2.192	0.032
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0.606	0.619	0.787	F=50.238	1.876

المصدر : إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

الجدول(4-36) يوضح نتائج نموذج الإنحدار حيث يتضح أن الدخل يتأثر إيجاباً بعامل إجراءات الحصول علي التمويل وإيجاباً بعامل كفاية وفائدة التمويل حيث إجتازت معالم هذه المتغيرات المقدرة إختبار المعنوية الفردية (T-Test) لأن قيمة إحتمالية الإختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%. كذلك إجتاز النموذج إختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة كانت 50.238 بإحتمالية (0.000) وهي أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%.مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة Durbin-Watson المحسوبة كانت 1.876 وهي أكبر من 1.5 ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية عالية لأن قيمة معامل التحديد كانت0.787 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 78% من التغيرات في الإنتاج و22% ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وأن متغير إجراءات الحصول علي التمويل والذي يتكون من خمسة عبارات ذو الأثر الأكبر (0.473) في الدخل يليه في التأثير متغير كفاية وفائدة التمويل الذي يتكون من أربعة عبارات (0.0.341) وعلي ذلك نجد ان التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي يؤثر تأثير إيجابي في الدخل.

الفرضية الفرعية الثالثة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي ومستوى المعيشة .

تم بناء النموذج التالي لقياس أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي في مستوي المعيشة

حيث:

Y1 = متغير يمثل مستوي المعيشة.

X 1 = متغير يمثل عامل إجراءات الحصول علي التمويل.

X 2 = متغير يمثل عامل كفاية وفائدة التمويل.

b 1 = معلمة تمثل أثر عامل إجراءات الحصول علي التمويل في مستوي المعيشة .

b 2 = معلمة تمثل أثر عامل كفاية وفائدة التمويل في مستوي المعيشة

جدول رقم (4-37)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي لنموذج أثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي علي مستوي المعيشة

المتغيرات	المعالم المقدرة		T Test	الاحتمالية
	B	الخطأ المعياري		
عامل إجراءات الحصول علي التمويل (x1)	0.759	0.111	6.631	0.000
عامل كفاية وفائدة التمويل(x2)	0.149	0.090	1.302	0.198
معامل الارتباط	R Square	Adjusted R Square	F Test	Durbin-Watson
0.787	0.794	0.891	F=119.446	1.603

المصدر : إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2019م

الجدول(4-37) يوضح نتائج نموذج الإنحدار حيث يتضح أن مستوي المعيشة يتأثر إيجاباً بعامل إجراءات الحصول علي التمويل وإيجاباً بعامل كفاية وفائدة التمويل حيث إجتاز المتغير الأول عامل إجراءات الحصول علي التمويل إختبار المعنوية الفردية (T-Test) لأن قيمة إحتمالية الإختبار كانت أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%. لكن لم يجتاز المتغير الثاني كفاية وفائدة التمويل إختبار المعنوية الفردية لأن قيمة إحتمالية الإختبار كانت أكبر من الخطأ المسموح به للإختبار 5%. لكن إجتاز النموذج إختبار المعنوية الكلية (F-Test) وذلك لأن قيمة F المحسوبة كانت 119.446 بإحتمالية (0.000) وهي أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%.مع عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي من الدرجة الأولي لأن قيمة Durbin-Watson المحسوبة كانت 1.603 وهي أكبر من 1.5 ويمتاز هذا النموذج بمقدرة تفسيرية عالية لأن قيمة معامل التحديد كانت0.891 وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 89% من التغيرات في مستوي المعيشة و 11% ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وأن متغير إجراءات الحصول علي التمويل والذي يتكون من خمسة عبارات ذو الأثر الأكبر (0.759) في

مستوي المعيشة يليه في التأثير متغير كفاية وفائدة التمويل الذي يتكون من أربعة عبارات (0.149) وعلي ذلك نجد ان التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي يؤثر تأثير إيجابي في مستوي المعيشة.

المبحث الثاني :

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها عن طريق البيانات التي تم جمعها عن طريق الإستبيان والبيانات الثانوية التي تم جمعها من الجهات ذات الإختصاص بموضوع الدراسة .

4-2-1مناقشة نتائج الدراسة :

مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الأولي :

تنص هذه الفرضية علي أن التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان للإجابة علي سؤال الدراسة ماهو تأثير التمويل المصرفي الممنوح لقطاعات الإقتصاد المختلفة علي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان ، من خلال الفرضية الفرعية الاولي التي تنص علي أن التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يؤثر علي الناتج المحلي الإجمالي بولاية شمال كردفان حيث بينت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي (قيمة بيتا B=0.205) ومستوي المعنوية (0.083) ونستنتج من خلال نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يفسر68% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و32% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل أخري لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.686 .

الفرضية الفرعية الثانية التي تنص علي أن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي يؤثرعلي الناتج المحلي الإجمالي بولاية شمال كردفان حيث بينت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي (قيمة بيتا B=0.137) ومستوي المعنوية (0.007) ونستنتج من خلال نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي للقطاع الصناعي يفسر93% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و7% من

الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل أخري لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.933.

الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص علي أن التمويل المصرفي لقطاع الصادر يؤثرعلي الناتج المحلي الإجمالي بولاية شمال كردفان حيث بينت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع الصادر يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي (قيمة بيتا B=0.356) لكن التأثير غير معنوي لأن مستوي المعنوية (0.403) وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن أغلب عمليات الصادر يتم تمويلها من البنوك الرئيسية وليست الفروع الموجودة بالولاية ونستنتج من خلال نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع الصادر يفسر23% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و77% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل أخري لأن قيمة معامل التحديد كانت 0.239.

والفرضية الفرعية الرابعة التي تنص علي أن التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين يؤثرعلي الناتج المحلي الإجمالي شمال كردفان حيث بينت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع المهنيين والحرفيين يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي (قيمة بيتا B=0.581) ومستوي المعنوية (0.014) ونستنتج من خلال نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع االمهنيين والحرفيين يفسر89% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و11% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل أخري لأن قيمة معامل التحديد كانت (0.898).

والفرضية الفرعية الخامسة التي تنص علي أن التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية يؤثرعلي التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان حيث بينت نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي (قيمة بيتا B=0.216) ومستوي المعنوية (0.029) ونستنتج من خلال نتائج الدراسة أن التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية يفسر83% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان، و17% من الناتج المحلي الإجمالي لولاية شمال كردفان ناتجة من عوامل أخري لأن قيمة معامل التحديد كانت (0.838).

مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية علي أن التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان للإجابة علي سؤال الدراسة هل يؤثر التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان، وقد بينت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي وكميات الصمغ العربي المتداولة في بورصة سوق المحصولات لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت موجبة (0.679) بمستوي معنوية (0.044) وهي معنوية عند مستوي خطأ 5% كما بينت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي وعدد التجار العاملين في السوق لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت (0.719) بمستوي معنوية(0.029) وهي معنوية عند مستوي خطأ 5% كما توجد علاقة طردية بين التمويل المصرفي الممنوح وعدد الشركات العاملة في السوق لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت موجبة(0.636) بمستوي معنوية(0.066) وهي غير معنوية عند مستوي خطأ 5% وقد يرجع السبب في ذلك لعدم إعتماد الشركات العاملة في سوق محصولات الأبيض علي التمويل الذي تمنحه المصارف الموجودة في الولاية فقط لأن معظم هذه الشركات مقرها في العاصمة وتحصل علي تمويلها من البنوك الرئيسية بينما تقوم فروع هذه البنوك بالولاية بمتابعة عملية التمويل فقط. وبما أن التمويل المصرفي الممنوح يزيد من عدد التجار وبالتالي من كميات الصمغ المتداولة في السوق فهذا بدوره يؤدي لزيادة الضرائب وزكاة عروض التجارة والرسوم الولائية المفروضه عليهم والتي تعتبر مصدر من مصادر تمويل التنمية في ولاية شمال كردفان ضمن بند الإيرادات الأخري والتي ضمنت في إيرادات المحليات والمؤسسات منذ العام 2013م، وبالنظر للجدول (3-5) نسب الإنفاق علي التنمية وفقاً لمصادر التمويل نجد أن المحليات قد ساهمت في الإنفاق علي التنمية الإقتصادية في ولاية شمال كردفان خلال فترة الدراسة بنسبة تتراوح مابين(2.2%- 10%) بينما المؤسسات قد ساهمت بنسبة (2.6%- 15 %) في الإنفاق علي التنمية في ولاية شمال كردفان.

مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة :

تنص هذه الفرضية علي أن التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان للإجابة علي سؤال الدراسة هل يؤثر التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان، و من خلال نتائج الفرضية الفرعية الأولى يتضح أن الإنتاج يتأثر إيجاباً بعامل إجراءات الحصول علي التمويل(قيمة بيتا 0.682) مستوى المعنوية (0.000) وإيجاباً بعامل كفاية وفائدة التمويل(قيمة بيتا 0.244) ومستوى المعنوية (0.029) أي أقل من الخطأ المسموح به للإختبار 5%، وكانت قيمة معامل التحديد (0.806) وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 80% من التغيرات في الإنتاج و20% ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وأن متغير إجراءات الحصول علي التمويل والذي يتكون من خمسة عبارات ذو الأثر الأكبر (0.682) في الإنتاج يليه في التأثير متغير كفاية وفائدة التمويل الذي يتكون من أربعة عبارات (0.244) وعلي ذلك نجد ان التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي يؤثر تأثير إيجابي في الإنتاج.

ومن خلال نتائج الفرضية الفرعية الثانية يتضح أن الدخل يتأثر إيجاباً بعامل إجراءات الحصول علي التمويل (قيمة بيتا 0.473) مستوى المعنوية (0.004) وإيجاباً بعامل كفاية وفائدة التمويل (قيمة بيتا 0.341) مستوى المعنوية (0.032) حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.891) وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 89% من التغيرات في الإنتاج و11% ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وأن متغير إجراءات الحصول علي التمويل والذي يتكون من خمسة عبارات ذو الأثر الأكبر (0.473) في الدخل يليه في التأثير متغير كفاية وفائدة التمويل الذي يتكون من أربعة عبارات (0.341) وعلي ذلك نجد ان التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي يؤثر تأثير إيجابي في الدخل

ومن خلال نتائج الفرضية الفرعية الثالثة يتضح أن مستوى المعيشة يتأثر إيجاباً بعامل إجراءات الحصول علي التمويل (قيمة بيتا 0.759) مستوى المعنوية (0.000) وإيجاباً بعامل كفاية وفائدة التمويل (قيمة بيتا 0.149) مستوى المعنوية (0.190) حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.787) وهذا دليل علي أن النموذج يفسر 78% من التغيرات في الإنتاج و22% ناتجة من عوامل غير موجودة في النموذج وأن متغير إجراءات الحصول علي التمويل والذي

يتكون من خمسة عبارات ذو الأثر الأكبر (0.759) في الدخل يليه في التأثير متغير كفاية وفائدة التمويل الذي يتكون من أربعة عبارات (149 .0) وعلي ذلك نجد ان التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي يؤثر تأثير إيجابي في مستوى المعيشة إلا أن التأثير غير معنوي لأن مستوى المعنوية للمتغير الثاني كفاية وفائدة التمويل كان أكبر من نسبة الخطأ المسموح به 5%. بالرغم من إيجابية العلاقة بين التمويل المصرفي ومستوى المعيشة إلا أن عدم معنوية التأثير يمكن تفسيرها بأن منتجي الصمغ العربي يستخدمون العائد من إنتاج الصمغ العربي في الإنفاق لإستهلاك وعلى الإدخار لمواجهة الظروف الطارئة بدلاً عن تحسين المستوى المعيشي .

4-2-2 مناقشة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة

مناقشة نتائج الفرضية الأولى مع نتائج الدراسات السابقة :

أثبتت الفرضية الأولى أن التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤثر تأثير إيجابي في التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي تختلف هذه النتيجة مع دراسة (صالح 2019م) والتي توصلت إلي القطاع المصرفي دوره ضعيف في التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان لأن المصارف بالولاية تحجم عن تمويل القطاعات الإنتاجية بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ayman Mansour 2017) والتي أوضحت أن الودائع والربحية والتسهيلات الإئتمانية التي تمنحها البنوك لها تاثير إيجابي علي الناتج المحلي الإجمالي وأن القطاع المصرفي الأردني له دور كبير في التنمية الإقتصادية. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (اسامة 2016م) والتي أوضحت ان التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في السودان أدي إلي زيادة كبيره في حجم نواتجها مما أثر إيجاباً علي الإقتصاد. لكن تختلف هذه النتيجة مع دراسة(Kenza, ,M,Eddine, G.N.S,2016) والتي توصلت إلي أن المؤسسات المالية لها تأثير سلبي علي معدل النمو في دول شمال افريقيا والشرق الاوسط في المدي الطويل بعد قياس نسبة الإئتمان المصرفي إلي الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. وتتفق الدراسة أيضاً مع دراسة (إدارة البحوث والتنمية،بنك السودان المركزي2013م) والتي أوضحت أن هناك علاقة طويلة المدي وقصيرة المدي بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، أي النمو في الناتج المحلي الاجمالي والذي يؤدي إلي تنمية إقتصادية واجتماعية في المدي الطويل.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية مع نتائج الدراسات السابقة :

أثبتت الفرضية الثانية أن التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي يؤثر إيجاباً في التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره الإيجابي على الإنفاق على التنمية وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (الرفيق2007) والتي توصلت إلي أن التمويل المصرفي له دور كبير في التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره إيجابياً علي الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة مع نتائج الدراسات السابقة :

أثبتت الفرضية الفرعية الأولي من الفرضية الرئيسية الثالثة أن التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر إيجاباً في الإنتاج وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (علي إبراهيم 2014م) والتي توصلت إلي وجود علاقة إيجابية بين التمويل والإنتاج حيث أن الزيادة في الإنتاج بوحدة واحدة تؤدي إلي زيادة حجم التمويل الحالي بنسبة (27.3)، كما إتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (حمودة إسماعيل 2016) والتي توصلت إلى أن زيادة التمويل البنكي بوحدة واحدة يزيد من حجم المساحات المزروعة بمقدار 0.267 فدان ،وإتفقت نتيجة الدراسة أيضاً مع دراسة (سمية 2007) والتي توصلت لوجود علاقة إيجابية بين سياسات التمويل وإنتاجية الصمغ العربي بينما إختلفت مع دراسة (عفاف2006م) والتي توصلت إلى ضعف أثر التمويل من المحافظ الإستثمارية على المساحات المزروعة من القطن والقمح .

أثبتت الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة أن التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر إيجاباً في الدخل وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rente,Shrma2010) والتي توصلت إلي أن التمويل الزراعي والريفي ذو دلالة وأثر معنوي على الدخل والمستوى المعيشي وتأمين الغذاء للفقراء ،كما تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Taha mohmed 2013) والتي اثبتت أن أعلى عائد حققه منتجي الصمغ العربي الذين تحصلوا على تمويل من جمعيات منتجي الصمغ العربي وشركة الصمغ العربي بينما أقل عائد تم تحقيقه من منتجي الصمغ العربي الذين إعتمدوا على التمويل الذاتي فقط .

أثبتت الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة أن التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر إيجاباً في مستوي المعيشة وإختلفت هذه النتيجة مع دراسة (إيهاب الشايب2010) والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين التمويل وتحسين المستوى المعيشي ، التعليمي الصحي والسكني للأسرالمستهدفة بينما إتفقت مع دراسة (Rente,Shrma2010) والتي توصلت إلي أن التمويل الزراعي والريفي ذو دلالة وأثر معنوي على الدخل والمستوى المعيشي وتأمين الغذاء للفقراء.

4-2-3 النتائج:

النتائج التي توصلت لها الدراسة :

إن الودائع المصرفية المستقطبة بالمصارف العاملة بولاية شمال كردفان كانت بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة نمو لها 104% في العام 2012م

إن التمويل المصرفي الذي تمنحه المصارف العاملة بولاية شمال كردفان كان بوتيرة متزايدة أيضاً حيث بلغت أعلى نسبة نمو له 107% في العام 2013م نتيجة لزيادة الودائع

أكثر القطاعات التي حازت على تمويل مصرفي خلال فترة الدراسة كان القطاعات الأُخرى و تشمل النقل والتخزين والتشييد وكانت نسب تمويلها تتروح مابين 26%إلى 63%، يليله قطاع التجارة المحلية وكانت نسب تمويله تتروح مابين 9%إلى 49%، بينما حصل قطاع الصادر على أقل نسبة تمويل تراوحت مابين 1%إلى5% .

لم يتم تطبيق السياسات التمويليه التي أقرها بنك السودان المركزي بشأن توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد المالية في المصارف للقطاعات الإنتاجية وذلك لأن القطاع الزراعي برغم مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي للولاية بنسبة 71% إلا أن نسبة تمويله كانت تتروح مابين 3% إلى 14% خلال فترة الدراسة .

كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي للقطاعات الإقتصادية المختلفة يؤثر في التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره الإيجابي في الناتج المحلى الإجمالي.

توجدعلاقة طردية بين التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي وأيضاً كميات الصمغ العربي المتداولة في بورصة سوق المحصولات لأن قيمة معامل إرتباط بيرسون كانت موجبة (0.679) بمستوى معنوية (0.044) (0.029) على التوالي. وهو أقل من 5%

كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الممنوح لتجار ومصدري الصمغ العربي يزيد من عدد التجار و من كميات الصمغ المتداولة في السوق وهذا بدوره يؤدي لزيادة الضرائب والزكاة والرسوم الولائية المفروضه على التجار والتي تعتبر مصدر من مصادر تمويل التنمية في ولاية

شمال كردفان وقد ضمنت في بند المحليات والمؤسسات حيث ساهمت المحليات في الإنفاق على التنمية الإقتصادية بالولاية خلال فترة الدراسة بنسبة تتروح مابين(2.2%–10%) بينما ساهمت المؤسسات بنسبة (2.6%–15%) في الإنفاق على التنمية بالولاية.

إن جمعيات منتجي الصمغ العربى المسجلة فعلياً في الولاية 291 جمعية والتي حصلت على تمويل مصرفي خلال فترة الدراسة 149 جمعية تمثل 51% بينما الجمعيات التي حصلت على تمويل مصرفي موسم 2016–2017م جمعيتان فقط تمثل نسبة 0.6% وبقية الجمعيات تعتمد على التمويل الذاتي .

إن سقف التمويل المصرفي الذي تم منحه لمنتجي الصمغ العربي غير كافي ولم يلبي كافة إحتياجاتهم التمويلية ولم يكن في الوقت المناسب خاصة لمنتجي قرية العمده الصديق.

ساعد التمويل المصرفي النساء في المساهمة في إنتاج الصمغ العربي من خلال إستخدام التمويل في إستئجار عمالة لطق الصمغ العربي حيث بلغت نسبة النساء اللآتي أنتجن الصمغ العربي بمنطقة الدراسة 16.9% من عينة الدراسة وكان سابقاً نشاط إنتاج الصمغ العربي يقتصر على الرجال فقط.

أن التمويل المصرفي الممنوح لمنتجي الصمغ العربي يؤثر إيجاباً على الإنتاج،الدخل ومستوى المعيشة وبالتالي على التنمية الإقتصادية في الولاية.

4-2-4 التوصيات

توصي الدراسة بالآتي :

أن تتوجه المصارف لزيادة حجم التمويل الممنوح للقطاعات الإنتاجية المؤثرة في الولاية خاصة القطاع الزراعي والصناعي .

تخصيص جزء مقدر من التمويل المصرفي لمنتجي الصمغ العربي بغرض زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة دخلهم ورفع مستوى معيشتهم .

من المهم تفعيل محفظة منتجي الصمغ العربي التي أنشأها بنك السودان بهدف تشجيع الإنتاج ودعم محفظة تصنيع الصمغ العربي التي تبناها بنك التنمية الصناعية للإستفادة من القيمة المضافة للصمغ المصنع بدلاً من تصديره صمغ خام.

ضرورة بناء مخزون إستراتيجي لمحصول الصمغ العربي،وتطوير أسواق المحاصيل مع ربط المنتجين مباشرة بالأسواق العالمية عن طريق الإسراع في تنفيذ نظام البورصة العالمية للصمغ العربي مع تذليل كل الصعوبات والعقبات التي تقف في طريق المضي قدماً في هذا النظام.

ضرورة تضافر جهود الدولة والبنوك و الشركات المحلية والأجنبية التي ترغب في الإستثمار في مجال الصمغ العربي بتوفير الخدمات الأساسية بمناطق الإنتاج بولاية شمال كردفان من (مياه،تعليم، مراكز صحية) لأن معظم مناطق الإنتاج تفتقر لأبسط مقومات الحياة لضمان إستقرار المنتجين في مناطقهم وعدم هجرتهم للمدن وممارسة عملهم في إنتاج الصمغ العربي.

الإهتمام بالبيانات والتقارير التي تصدرها الجهات الرسمية وضرورة حفظها وأرشفتها بصورة تجعل الحصول عليها سهلاً مع قيام الدولة بتقديم الدعم المادي والفني للجهاز المركزي للإحصاء بالولاية لمساعدته في القيام بواجبه على الوجه الأكمل

المصادر :

اولاً:القرآن الكريم

ثانياً:الكتب :

1. أحمد سالم ملحم، بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية الطبعة الاولى،2005م دار الثقافة للنشر والتوزيع–عمان الاردن
2. أحمد سفر:العمل المصرفي الإسلامي اصوله وصيغه وتحدياته عمان ،اتحاد المصارف العربية ، 2004م
3. احمد سمارة وآخرون ، إقتصاديات التنمية مفاهيم وسياسات ، القاهرة ، مصر، بدون دار نشر ،الطبعة الأولى 2002م
4. أمين عبد المعبود زغلول، المال واستثماره في ميزان الشريعة، مطبعة الأمان، 1986،
5. جمال حلاوه وعلى صالح :مدخل إلي علم التنمية ،دار الشروق ،عمان 2010م
6. حربي عريقات ،مبادئ في التنمية والتخطيط الإقتصادي ،عمان ،الاردن،دار الفكر للنشر الطبعة الأولى 1992
7. الحاج مكي عووضة، الصمغ العربي ومستقبله، الخرطوم، المطبعة الحكومية. 1974
8. خالد محمد السواعي :التجارة والتنمية،دار المناهج،عمان،2006م .
9. زكريا،الدوري، السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2006م.
10. .رفعت السيد العوض ، منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة 1980.
11. سامي بن إبراهيم السويلم،مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، نماء للبحوث والدراسات ،بيروت، لبنان 2013م
12. سامي حسن حمود، صيغ التمويل الإسلامي: مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في تمويل التنمية، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر
13. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،،1988
14. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006
15. صوان، محمود حسن، "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي"، دار وائل للنشر، عمان، 2001،

16. عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ،عمان، الأردن،سلسلة كتب المستقبل العربي الطبعة الاولى 2001
17. عبد الرحمن يسري أحمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 1995،
18. عبد العزيز الخياط،، احمد العيادي ،فقه المعاملات وصيغ الاستثمار،دار المتقدمة للنشر، عمان الأردن، 2004م
19. عبد القادر السويفي ،سياسات التنمية والتخطيط الإقتصادي ، القاهرة ،اسيوط 2002م
20. عبد اللطيف رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر2002م،
21. عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي، المجدلاوي،عمان، الاردن، 1999،
22. علي محمد ،شهلوب، شؤون النقود وأعمال البنوك ،شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط،20071
23. غسان محمود إبراهيم ومنذر قحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، ط 2 دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، .
24. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث ،جدارا للكتاب العالمي الأردن الطبعةالأولى،2006.
25. فؤاد السرطاوي ،التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص، دار المسيرة ، الأردن، 1999،
26. الفيروز آبادي ، القاموس المحيط،المطبعة المصرية، ج4،ط3، 1933،
27. قطب مصطفى سانو،المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط1 ،2001
28. المارودي توفيق عبد الوهاب السيد السباعي، المضاربة، دار الأنصار، القاهرة، 1983،
29. محسن الخضيري:" البنوك الإسلامية." دار إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 1995،
30. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر1999
31. محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية ،البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة، القاهرة، 2001.
32. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية، بدون دار النشر، مصر، 2010،
33. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ،مصر 2007م

34. محمد على الليثي،عبد العزيز عجمية،التنمية الإقتصادية ،مصر ،الإسكندرية،الدار الجامعية للنشر،الطبعة الأولى2001م
35. محمد كامل شوقي، كتاب الصمغ العربي في السودان الحال والمآل، الخرطوم: الهيئة القومية للغابات، 2008م
36. محمود عبد الكريم إرشيد، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ،2007،
37. مذكرة عن سياسات تسويق صادرات الصمغ العربي بالسودان. البنك الدولي ،مارس 2007
38. مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1،2002
39. منذر قحف: مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1999م ط1.
40. محمد كامل شوقي , الصمع العربي السودان الحال والمال،الخرطوم ، الهيئة القومية للغابات 2008م
41. مدحت القريشي ،التنمية الإقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،2007م
42. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، الأردن، دار الفكر، ط1 ، 2000،
43. هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد) التقرير السنوي لعام 2003
44. وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق، حلب، 2010، ط1.

ثالثاً:الرسائل العلمية :

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، ميساء منير ملحم ،الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك المجلد 46، عدد 3 2019م
2. أحمد المشهراوي ،تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية الفلسطينية رسالة ماجستيرغير منشورة ،الجامعة الإسلامية ،كلية التجارة ،فلسطين ،غزة،2006م
3. أسامه حسين محمد يوسف ، أثر التمويل المصرفي على القطاعات الإقتصادية المختلفة في السودان ، رسالة دكتواره غير منشورة ،جامعة الإمام المهدي كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،2016م.

4. الصادق جابر، إقتصاديات إنتاج الصمغ العربي وتسويقه في السودان 1970-2004م ،رسالة دكتواره غير منشورة في الإقتصاد الزراعي ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008
5. إنعام بابكر محمد أحمد تقييم آثار السياسات التمويلية علي تنمية الصادرات الزراعية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي جامعة الخرطوم ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،معهد البحوث والدراسات الإنمائية 2005م
6. إيهاب طلعت الشايب ، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الاعمال كلية التجارة . جامعة عين شمس2010م
7. حسام الدين بن ظاهر، دورالبنوك التجارية في تشجيع التنمية الإقتصادية،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة محمد خضيربسكره الجزائر،2004م
8. حمودة إسماعيل النور آدم أثر التمويل المصرفي في ترقية الإنتاج والإنتاجية الزراعية بالسودان ،رسالة دكتواره غير منشورة ،كلية الإقتصاد والدراسات الإجتماعية ،جامعة النيلين ،2016م
9. خالد فاروق محمد النيل، تصميم حاصدة للصمغ العربي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الفنون الجميلة والتطبيقية 2008م
10. خالد عيسى الطاهر عيسى ،واقع التنمية البشرية بمحلية النهود- ولاية شمال كردفان، رسالة دكتوارة غير منشورة في الجغرافيا جامعة الخرطوم 2011 م
11. رانيا محمد نجيب الصادق ،الأداء الاقتصادي للصمغ العربي في السودان في ظل إرتفاع الأسعار العالمية والسياسات الاقتصادية المحلية ، رسالة ماجستيرغير منشورة في الإقتصاد الزراعي ، جامعة الجزيرة2016م
12. سمية أحمد الزبير ، تقويم آداء إستراتيجيات تسويق الصمغ العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م
13. سليمان سيد احمد، التمويل الزراعي والتنمية" – قصور التمويل المحور الاساسي للنهضة الزراعية ورشة عمل التمويل الزراعي ومشاكل المزارعين في ولاية القضارف قاعة الشارقة – جامعة الخرطوم ,2000م

14. صالح أحمد البشير، أثر التمويل المحلي علي التنمية الاقتصادية بولاية شمال كردفان خلال الفترة من 2000–2016م ،رسالة دكتواره غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية 2019م
15. صالح محمد ابو القاسم, السياسة التمويلية للصمغ العربى و اثرها على التنمية الريفية فى ولاية غرب كردفان, درسة ميدانية 1994–2004 رسالة دكتواره غير منشورة فى ادارة الاعمال,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009م
16. .عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد ،إقتصاديات إنتاج وتسويق الصمغ العربي في ولاية القضارف السودان ،رسالة دكتوارة غير منشورة في الإقتصاد الزراعي ،جامعة الخرطوم 2011م
17. عبد الله شمين عبد الله ،التقويم الإقتصادي لصادرات الصمغ العربي السوداني 1980– 2013رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد الزراعي ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014م
18. علي إبراهيم موسى الطيب، دوال تمويل قطاع الزراعة المطري فى ولاية القضارف, السودان في الفترة 1992–2013م رسالة دكتواره غير منشورة فى فلسفة الاقتصاد القياسى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014
19. نوال محمد الامين،"دور البنوك التجارية في الاقتصاد السوداني1980 _ 1995م رسالة ماجستير غير منشورة جامعة امدرمان الاسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1996م

رابعاً:المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية:

1. إبراهيم محمد على الجزراوي ،نادية شاكر النعيمي ،تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005–2007م ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد،83، 2010
2. أخبار الصمغ العربي دورية تصدر من مجلس الصمغ العربي العدد الخامس، 2011
3. أحمد عوض إبراهيم , الأبعاد الإقتصادية لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، مجلة كلية الإقتصاد العلمية ، العدد الثالث يناير 2013م

4. أحمد النجار ، البنوك الإسلاية كيف تؤثر على تطويرالإقتصاد الوطني ، القاهرة ،مجلة البنوك ، العدد 7أكتوبر 1979م
5. حياة بن إسماعيل ،وسيلة السبتي ،التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من إقتصاديات الدول النامية ،ورقة علمية مقدمة في مؤتمر سياسات التمويل واثرها على الإقتصاديات والمؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ،جامعة محمد خضير ،الجزائر 2006م
6. دراسة إدارة البحوث والتنمية ،دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية في السودان ، ، مجلة المصرفي العدد 67 ،2013.
7. ست النفر محجوب بادي ، ورقة مقدمة في ندوة تصنيع الصمغ العربي في السودان ، المجلس الوطني ،لجنة الشئون الزراعية والحيوانية 2006م
8. سعد عبد الرؤوف بابكر ،ورقة مقدمة في ندوة الصمغ العربي الحاضر والمستقبل ، مشاكل تصنيع الصمغ العربي ،كلية الزراعة جامعة الخرطوم ،قاعة البنك الزراعي 1995.
9. عبد الرحمن محمد الحسن، مؤشرات التنمية الاقتصادية في السودان ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد (2) ، 2012 م
10. محمد أحمد البشير ، ورقة مقدمة في ندوة الرؤية المستقبلية لتنمية وترقية صادرات الصمغ العربي ،مصرف المزارع التجاري نوفمبر 2016م
11. مقداد،محمد ابراهيم، حلس سالم عبدالله، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 8-10 مايو 2005م.
12. محمد يحي الرفيق ، اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي والتنمية ،دراسة دكتوارة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية ،جامعة ذمار اليمن 2007م
13. محمد عدنان وديع ،مفهوم التنمية ،سلسلة جسور التنمية ،مجلة المعهد العربي للتخطيط ، العدد1 ، 2002م
14. منصور خالد ، أزمة الصمغ العربي وشركته الأسعاف والإصلاح،ورقة معدة لحل مشكلات الصمغ العربي، الخرطوم2006
15. علي كاظم،إعتدال يوسف،ماهية بيع المرابحة المصرفية ،مجلة العلوم الإقتصادية عدد23 المجلد6 ، 2009جامعة بغداد العراق.
16. محمد مكي الجرف، الصناعات الصغيرة و طرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي،مجلة آفاق جديدة، جامعة المنوفية، العدد الثاني، أبريل 1998.

17. هالة طالب أبو عامر ، عقد السلم الموازي ودوره في تحقيق الامن الإقتصادي ،المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب . المجلد 31 العدد 43 الرياض 2015م

خامساً : التقارير والمنشورات :

1. تقرير البنك الدولي1991
2. تقرير هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،2003
3. تقرير البنك الدولي ،سياسات الصمغ العربي 2007م
4. تقرير الوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات 2018م
5. منشورات الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات الناتج المحلي لولاية شمال كردفان 2017م.
6. عصام خوري،سليمان عدنان، التنمية الإقتصادية ،منشورات جامعة دمشق ،الطبعة 3 2000.
7. (Ifad) تقرير عن إنتاج الصمغ العربي في السودان ،الدورة السابعة والتسعون روما 2009

سادساً : الشبكة العنكبوتية :

1-www //islamicbank.ly/ar/download

الشيباني ،عبد الكريم عمر مقال عن عقد السلم، ، تاريخ الدخول للموقع 2015/10/11م

2-http://www.arab-ency.com/a

موسوعة البحوث العربية الإدخار منشور على الرابط تاريخ الدخول للموقع 2016/5/1

3-http://www. Alsudanalyoum.com/reports-and-investigation

4-http://www. sudaninvest.org/Arabic/project-indestery.htm

5-http://www. World Bank. 2013. Independent Evaluation of the World Bank Administered Multi-Donor Trust Fund in Sudan final evaluation repot Accessed in July 2018

6.http://documents.worldbank.org/curated/en/775001468336854685/Innovations-in-rural-and-agriculture-finance Accessed in July 2018

7. http:// www.nks.gov.sd Accessed in May 2018

سابعاً: المقابلات الشخصية :

مقابلة مع مدير بنك السودان المركزي فرع الابيض / **د.عبد الرحمن زكريا**

مقابلة مع مدير الإستثمار ببنك الشمال الإسلامي سابقاً وبنك البلد حالياً السيد /**عبد الرحيم آدم النور**، تاريخ المقابلة 2019/2/17م .

مقابلة مع مدير الإستثمار ببنك المزارع التجاري ،السيد/ **محمد موسى محمد** ، تاريخ المقابلة 2019/2/19م.

مقابلة مع مدير شعبة المصدرين بسوق محصولات الأبيض، السيد/ **يوسف محمد أحمد حبيبي** ، تاريخ المقابلة 2019/2/24م

ثامناً المراجع الأجنبية :

1. Abdulgadir, Abdulmajid (2015), "Secretary General of the Gum Arabic Council". Google Earth, http://news.sudanvisiondaily.com/details.html?rsnpid=219702. Accessed in July 2015
2. Arab Economic and Businessjournal 11(1) 72-85 (2016).
3. Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh (2017). Does banking sector performance promote economic growth? Case study of Jordanian commercial banks Problems and Perspectives in Management, Volume 15, Issue 2, 2017
4. Forman, Stephane (2102), "Revitalizing the Sudan Gum Arabic Production and Marketing". P110588 - Report on Implementation Status and Results. Report Number ISR8088.
5. Kloeppinger-Todd, Renate ،Sharma, Manohar،Innovations in rural and agriculture finance . Washington, DC: World Bank2010.
6. Neba Cynthia (the role of micro fainance jnstitutions on Economic Gameroon unpubished (2008).
7. http://dx.doi.org/10.21511/ppm.15(2).2017.05
8. T.N.Hajela,money-banking,and international trade ,published by:ane book2009

ملحق (1) إستبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

عمادة الدراسات العليا

إستبانة

السيد /.....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الباحث بإجراء بحث للحصول على درجة الدكتواره في الدراسات المصرفية بعنوان :
(أثر التمويل المصرفي على التنمية الإقتصادية بولاية شمال كردفان دراسة على قطاع الصمغ العربي).
لذا أستمحيكم عذراً لآخذ دقائق معدودة من وقتكم الثمين للرد بكل موضوعية على أسئلة الإستبيان وأُحيطكم علماً بأن الإجابات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

ولكم جزيل الشكر ،،،،

الدارسة : مودة عبد الرحمن عبد الماجد محمد

رقم الهاتف رقم **0912445327**

عنوان البريد الإلكتروني mawadap5@yahoo.com

القسم الأول :أسئلة البيانات الشخصية

ضع علامة (√) تحت العبارة التي تناسبك

إسم القرية .....

1- النوع:

النوع	ذكر	أنثى

2-العمر:

الفئة العمرية	أقل من 30	30 واقل من 40	40 واقل من 50	50 واقل من60	60 سنة فأكثر

3- المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	إبتدائي	ثانوي	جامعي	فوق الجامعي	أخرى أذكرها

4- النشاط الذي تمارسه في قطاع الصمغ العربي:

النشاط	منتج	مربي ماشية	أخرى أذكرها

5- سنوات الخبرة في مزاولة النشاط:

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنة	5 وأقل من10 سنة	10 وأقل من 15سنة	15سنة فأكثر

7- الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	متزوج	عازب	أخرى اذكرها

8-عدد أفراد الأسرة

العدد	أقل من 5	5 وأقل من10	أكثرمن10 فرد

9-الدخل الشهري (بالجنيه)

الدخل	أقل من 5000	5000 وأقل 7000	7000 وأقل من 9000	9000 فأكثر

10- مصدر التمويل الأساسي

مصدر التمويل	شخصي	بنك	مصادر أخرى أذكرها

11- عدد المرات التي حصلت فيها على تمويل مصرفي من البنك

عدد المرات	مرة واحدة	مرتان	أكثر من ثلاثة

12 -أوجه إستخدام التمويل

أوجه الإستخدام	شراء مواد تموينية	إقتناء وسائل إنتاج حديثة	إستئجار عمالة لعمليات طق الصمغ العربي

القسم الثاني :عبارات الإستبيان

المتغير المستقل : التمويل المصرفي

ضع علامة (√) على العبارة التي توافق إختيارك

الرقم	العبـــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1	التمويل الذي يمنحه المصرف يتم في الوقت المناسب					
2	إجراءات الحصول على التمويل المصرفي سهلة وميسرة					
3	موظف المصرف متعاون ويساعد في إكمال الإجراءات بسرعة ومهنية					
4	يقوم موظف المصرف بالمتابعة والتقييم عند تنفيذ عملية التمويل					
5	الضمانات التي يطلبها المصرف مناسبة ويمكن توفيرها					
6	توفر جمعيات منتجي الصمغ العربي الضمانات التي يطلبها المصرف					
7	فترة السداد التي يمنحها المصرف كافية ومريحة					
8	حققت الإستفادة من التمويل الذي حصلت عليه					
9	سعر شراء المصرف للصمغ الذي تم إنتاجه مجزي					
10	لم يغطي سقف التمويل كل إحتياجاتك التمويلية					

المتغير التابع : الإنتاج

ضع علامة (√) على العبارة التي توافق إختيارك

الرقم	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1	يعمل التمويل المصرفي الممنوح علي زيادة المساحات المزروعة من الصمغ العربي.					
2	يساعد التمويل المصرفي الممنوح علي زيادة الكميات المنتجة من الصمغ العربي.					
3	يساعد التمويل المصرفي الممنوح في الحصول علي عمالة كافية لعملية طق الصمغ العربي.					
4	عدم كفاية التمويل المصرفي يقلل من العمليات الإنتاجية للصمغ العربي					
5	يساعد التمويل المصرفي الممنوح علي توفير الوسائل الحديثة التي تزيد من إنتاج الصمغ العربي .					

المتغير التابع : الدخل

ضع علامة (√) على العبارة التي توافق إختيارك

الرقم	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1	سعر بيع الصمغ العربي الذي تم انتاجة بعد الحصول علي التمويل كان مجزي فغطي تكاليفك الانتاجية وحقق ربحا.					
2	التمويل الذي حصلت عليه من البنك لانتاج الصمغ العربي عمل علي زيادة دخلك.					
3	التمويل الذي حصلت علي لعملية إنتاج الصمغ العربي غير وضعك المادي للافضل.					
4	تغير نمطك الاستهلاكي للافضل نتيجة لزيادة الدخل بعد الحصول على تمويل مصرفي					

المتغير التابع : مستوى المعيشة

ضع علامة (√) على العبارة التي توافق إختيارك

الرقم	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1	من أسباب الحصول على تمويل مصرفي الرغبة في تحسين مستوى المعيشة					
2	ساعد التمويل المصرفي الذي حصلت عليه في تحسن الخدمات التعليمية التي تتلقاها اسرتك					
3	تحسن مستوى الخدمة الصحية التي تحصل عليها انت واسرتك بعد حصولك على تمويل مصرفي					
4	التمويل المصرفي الذي حصلت عليه حسن من مستوى سكنك					
5	تحسن مستوى معيشتك للافضل بعد الحصول على تمويل مصرفي					
	من أسباب الحصول على تمويل مصرفي الرغبة في تحسين مستوى المعيشة					

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية

العبارة	قبل التمويل	بعد التمويل
حجم المساحات المزروعة		
الكميات المنتجة من الصمغ العربي		
العائد من إنتاج الصمغ العربي		

والله ولي التوفيق ،،،،

ملحق (2) قائمة المحكمين للإستبانة

الرقم	الإسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1-	أحمد علي أحمد	أُستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2-	الطاهر محمد على	أُستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3-	سميرة سيد أحمد	أُستاذ مساعد	أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية
4-	طارق الرشيد محمد	أُستاذ مشارك	جامعة امدرمان الإسلامية
5-	منال عبد الرحمن عبد الماجد	أُستاذ مشارك	جامعة أمدرمان الإسلامية
6-	عوض الكريم سليمان عثمان	أُستاذ مشارك	جامعة كردفان
7-	مصطفى آدم محمد أبكر	أُستاذ مساعد	جامعة كردفان